



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص بنوك وأعمال



مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على

شهادة الماستر

بعنوان:

فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر 1990/2016

تحت إشراف الاستاذ:

-د. لحول عبد القادر

من إعداد الطالبة:

- كريم كريمة
- فضيل فاطيمة الزهراء

الموسم الجامعي

2017/2016

يارب لا تدعك نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا
بالياس إذا فشلنا، بل ذكرنا دائما بان الفشل هو
التجارب التي تسبق النجاح،

يا رب علمنا بان التسامح هو أكبر مراتب
القوة، و ان حب الانتقام هو اول مظاهر
الضعف، يا رب ادا جردتنا من المال اترك لنا
الامل، و ادا جردتنا من النجاح اترك لنا قوة
الهناء حتى نتغلب على الفشل،

و اذا جردتنا من الصحة لنا نعمة الايمان،
يا رب اذا استأت اليينا الناس اعطنا شجاعة
العفو، يا رب ادا نسيت لا تنساني

بسم الله الرحمن الرحيم "رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي و علي
والدي و ان اعمل صالحا ترضاه"
-الآية 15 سورة الاحقاف-

بعد كمال الحمد و الشكر للمولى العلي القدير، يسرني ان اتقدم بأسمى عبارات الشناء
و العرفان لكل من مد لنا يد المساعدة في انجاز هذا البحث و اتمامه سواء من قريب
او بعيد، و نخص بالذكر:

الاستاذ المشرف الدكتور "لحول عبد القادر" علي لقبوله تأطير هذا البحث، و لكل
الجهد و العناية و الصبر الذي بذله من خلال اسداء توصياته و نصائحه السديدة،
وحرصه علي اثناء هذا العمل ببصمته و خبرته العلمية الواضحة.
الى اعضاء لجنة المناقشة علي قبولهم مناقشة هذا البحث للمساهمة في اثرائه و
تقييمه.

الى جميع اساتذتنا الكرام الذين سهروا علي تكويننا و تكوين دفعة العلوم التجارية
تخصص بنوك و اعمال.
الى كل من شاءت لنا الاقدار بمؤاخذتهم في جامعة د. مولاي طاهر -سعيدة- مع
دوام الصداقة التي جمعتنا.

- 1 - **الاقتصاد السلعي**: هو ذلك النظام القائم على التبادل السلعي بدون وسيط نقدي، فقد يكون التبادل بصفة مباشرة، سلعة بسعة كما هو حال المقايضة أو يكون التبادل بوسيط بين المتبادلين هو سلعة أخرى.
- 2 - **الاقتصاد النقدي**: هو ذلك النظام الذي تتم فيه عمليات التبادل باستخدام النقود كوسيط في المبادلات، والذي يتطلب إدارة وتسيير للمعروض النقدي.
- 3 - **النقود**: تعرف النقود على أنها أداة تبادل تحظى بالقبول العام وتكون وسيلة تسديد للالتزامات، وتتمتع بقوة شرائية تسهل الدفع الفوري.
- 4 - **الكتلة النقدية**: هي مجموع الأموال المتاحة النقدية ($M1$) حسب المفهوم الضيق، أما حسب المفهوم الواسع فهي بالإضافة إلى الأموال المتاحة النقدية تضم الأموال شبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة ($M2$).
- 5 - **المتاحات النقدية $M1$** : هي مجموع وسائل الدفع (الأوراق النقدية + نقود التجزئة والودائع تحت الطلب لدى البنوك والشيكات البريدية والخزينة).
- 6 - **المتاحات النقدية وشبه النقدية $M3$** : وتشمل $M1$ والودائع لأجل والتوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي تستحق عليها فوائد.
- 7 - **سيولة الاقتصاد**: تضم كل وسائل الدفع تحت الطلب والآجلة وكل التوظيفات تحت الطلب والآجلة.
- 8 - **خلق النقود**: هي عملية مضاعفة المبالغ المودعة في البنوك التجارية إلى مبالغ أكبر بكثير من الوديعة الأولية، وهي أخطر وظيفة في البنوك التجارية وتتطلب المراقبة من طرف البنك المركزي.
- 9 - **القاعدة النقدية**: وهي التزامات على السلطات النقدية (البنك المركزي) وتشمل مجموع النقد المتاح لدى الجمهور غير المصرفي، وفي خزائن البنوك التجارية وودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص.
- 10 - **السياسة النقدية**: هي الإجراءات والقرارات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.
- 11 - **السياسة المالية**: تعتمد على تحريك أداة الإيرادات والنفقات للوصول إلى الأهداف المرسومة للدولة سواء كان ذلك مع السياسة النقدية أو استخدامها لوحدها.
- 12 - **استراتيجية السياسة النقدية**: وهي تبنى البنك المركزي لاستراتيجية من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية ويتم وضعها بدءاً باختيار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط وأخيراً الهدف النهائي.
- 13 - **معدل إعادة الخصم**: يقصد به الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على احتياطات نقدية جديدة لمنح الإئتمان.
- 14 - **سياسة السوق المفتوحة**: هي سياسة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة للتحكم في سيولة البنوك التجارية.
- 15 - **الاحتياطي الإجمالي**: هي إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي.

16 -برامج التكيف والتعديل الهيكلي: هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطة بغية إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية، وإعداد الآليات للتحويل نحو اقتصاد السوق، ويكون هذا البرنامج مدعما بالمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبرنامج التعديل الجزائري يظهر أساسا.

- سياسة صارمة للدخول (الأحور)
- سياسة صرف متحركة (تخفيض عملة الدينار)
- سياسة نقدية صارمة (تضييق الإصدار والقرض)
- إصلاح مصرفي.

قائمة الجداول

الصفحة -	البيان -	الرقم -
126 -	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1962-1989	01 -
129 -	تطور الاجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1962-1989	02 -
134 -	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-1994	03 -
137 -	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1995-2000	04 -
138 -	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2006	05 -
142 -	تطور الكتلة النقدية و التضخم ما بين 1990-2016	06 -
145 -	تطور الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي ما بين 1990-2016	07 -
147 -	تطور الكتلة النقدية و البطالة ما بين 1990-2016	08 -
149 -	تطور الكتلة النقدية و ميزان المدفوعات ما بين 1990-2016	09 -

قائمة الاشكال

الصفحة	البيان	الرقم
17	توازن سوق العمل عند التقليديين	01
18	توازن سوق النقد عند التقليديين	02
19	نموذج التوازن الاقتصادي العام وفق التقليديين	03
30	تمثيل بياني لدالة الطلب على النقود بدافعي المعاملات و الاحتياط عند كينز	04
31	تمثيل بياني لدالة الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز	05
32	تمثيل بياني لدالة الطلب الكلي على النقود عند كينز	06
33	تمثيل بياني لدالة عرض النقود وفق التحليل الكينزي	07
34	تمثيل بياني لكيفية تحديد معدل الفائدة في التحليل الكينزي	08
35	نموذج الطلب الكلي الفعال الكينزي	09
36	التمثيل البياني لدالة الاستهلاك	10
37	التمثيل البياني لدالة الادخار	11
38	التمثيل البياني لدالة الاستثمار	12
38	العلاقة بين الكفاية الحدية لراس المال و معدل الفائدة و الاستثمار	13
39	الدخل التوازني وفق طريقة تعادل الانفاق الكلي و الانتاج الكلي	14
40	الدخل التوازني وفق طريقة تعادل الادخار و الاستثمار	15
40	مستوى الدخل الوطني التوازني بالطريقتين معا	16
42	سوق النقد في النظرية الكينزية	17
42	السوق الحقيقي في ظل النظرية الكينزية	18
43	سوق العمل في التحليل الكينزي	19
44	اثر النقود على المتغيرات الاقتصادية الوطني في النموذج الكينزي	20
52	العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم وفق النقديين	21
59	توازن السوق النقدي وفق التحليل الكمي المعاصر	22
60	توازن سوق السلع و الخدمات وفق النظرية الكمية الحديثة	23
60	توازن سوق العمل في النظرية الكمية العارضة	24
63	الفرق بين النظرية الكمية التقليدية و المعاصر	25
64	الفرق بين التحليل الكينزي و التحليل النقدي	26
85	مسار و اتجاه كل هدف من الاهداف النهائية للسياسة النقدية "المربع السحري"	27
111	اعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر نهاية 1985	28
135	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-1994	29
138	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 1995-2000	30

قائمة الاشكال

139	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2001-2006	31
143	تمثيل بياني لتطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل التضخم في الجزائر ما بين 1990-2016	32
146	تمثيل بياني لتطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 1990-2016	33
148	تمثيل بياني لتطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل البطالة في الجزائر ما بين 1990-2016	34
150	تمثيل بياني لتطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 1990-2016	35

الصفحة	البيان
..	قائمة الجداول.....
..	قائمة الأشكال.....
..	المفردات الهامة و الاختصارات و الرموز.....
..	الفواصل.....
1	المقدمة العامة.....
64-01	
02	الفصل الأول: السياسة النقدية في إطار النظريات النقدية.....
04	مقدمة الفصل الأول.....
07	المبحث الأول: السياسة النقدية في النظرية الكمية التقليدية.....
15	المطلب الأول: أوضاع قيام النظرية النقدية التقليدية.....
21	المطلب الثاني: التفسير و التأصيل الرياضي للنظرية الكمية للنقود.....
23	المطلب الثالث: تحليل ودراسة حيادية النقود في النظرية الكمية التقليدية.....
	المطلب الرابع : تقييم النظرية الكمية التقليدية.....
24	
25	المبحث الثاني: النقود و السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي و الكنزيين الجدد.....
28	
34	المطلب الأول: الأوضاع التاريخية و الاقتصادية لميلاد نظرية جديدة.....
46	المطلب الثاني: دراسة النقود في التحليل الكينزي -نظرية تفضيل السيولة.....
	المطلب الثالث: التأصيل الرياضي للطرح الكينزي و نموذج التوازن الاقتصادي.....
	المطلب الرابع : تقييم النظرية الكينزية.....
47	
48	المبحث الثالث: النقود و السياسة النقدية في ظل النظرية النقدية الكمية المعاصرة.....
50	المطلب الأول : معالم نشأة النظرية المعاصرة لكمية النقود.....
56	المطلب الثاني: الإطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة.....
61	المطلب الثالث :السياسة النقدية و نموذج التوازن الاقتصادي وفق تحليل فريدمان.....
63	
64	المطلب الرابع : تقييم النظرية الكمية.....
	خلاصة الفصل الأول.....
-65	الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية.....
101	مقدمة الفصل الأول.....
67	
67	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....
67	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية , اتجاهاتها , المعلومات اللازمة لتنفيذها.....
71	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.....
81	
83	المطلب الثالث: الأهداف الأولية للسياسة النقدية.....

	المطلب الرابع : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.....
85	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية "مربع كالدور".....
86	المطلب الأول: التضخم.....
90	المطلب الثاني :النمو الاقتصادي.....
94	المطلب الثالث:البطالة.....
95	المطلب الرابع: ميزان المدفوعات.....
97	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة و الدول النامية.....
97	المطلب الأول: شروط فعالية السياسة النقدية.....
98	المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة النقدية في الدول المتقدمة.....
100	المطلب الثالث: واقع السياسة النقدية في الدول النامية.....
100	المطلب الرابع: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية.....
101	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الجانب التطبيقي
103	تمهيد الفصل الثالث.....
104	المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري و اصلاحاته.....
104	المطلب الأول: مرحلة تكوين نظام مصرفي جزائري 1962-1985.....
105	المطلب الثاني: الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري إلى غاية اصلاح 1966.....
107	المطلب الثالث: الإصلاحات الأساسية للنظام البنكي في الجزائر 1990.....
112	المطلب الرابع: أهم الإصلاحات البنكية الأساسية بعد سنة 1999.....
114	
124	المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر.....
124	المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية.....
126	المطلب الثاني: تطور الوضعية النقدية.....
130	المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية.....
139	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....
	المبحث الثالث: تقديم مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف "المربع السحري"
142	المطلب الأول: السياسة النقدية و التضخم.....
142	المطلب الثاني: السياسة النقدية و النمو الاقتصادي.....
145	المطلب الثالث: السياسة النقدية و البطالة.....
147	المطلب الرابع: السياسة النقدية و ميزان المدفوعات.....
149	

150 خلاصة الفصل الأول
152 الخاتمة العامة
 قائمة المراجع

المقدمة العامة

الفصل الأول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

المبحث الاول : السياسة النقدية في النظرية الكمية التقليدية

المطلب الأول: أوضاع قيام النظرية النقدية التقليدية

المطلب الثاني: التفسير و التأصيل الرياضي للنظرية الكمية للنقود

المطلب الثالث: تحليل ودراسة حيادية النقود في النظرية الكمية التقليدية

المطلب الرابع : تقييم النظرية الكمية التقليدية

المبحث الثاني : النقود والسياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي

المطلب الأول: الأوضاع التاريخية و الاقتصادية لميلاد نظرية جديدة

المطلب الثاني: دراسة النقود في التحليل الكينزي -نظرية تفضيل السيولة

المطلب الثالث: التأصيل الرياضي للطرح الكينزي و نموذج التوازن الاقتصادي

المطلب الرابع : تقييم النظرية الكينزية

المبحث الثالث: النقود والسياسة النقدية في ظل النظرية النقدية الكمية المعاصرة

المطلب الأول : معالم نشأة النظرية المعاصرة لكمية النقود

المطلب الثاني: الإطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة

المطلب الثالث: السياسة النقدية و نموذج التوازن الاقتصادي وفق تحليل فريدمان

المطلب الرابع : تقييم النظرية الكمية

الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية , اتجاهاتها , المعلومات اللازمة لتنفيذها

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

المطلب الثالث: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

المطلب الرابع : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

المبحث الثاني : اهداف السياسة النقدية " مربع كالدور "

المطلب الأول: التضخم

المطلب الثاني :النمو الاقتصادي

المطلب الثالث:البطالة

المطلب الرابع: ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة و النامية

المطلب الأول: شروط فعالية السياسة النقدية

المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة النقدية في الدول المتقدمة

المطلب الثالث: واقع السياسة النقدية في الدول النامية

المطلب الرابع: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية

الفصل الثالث : الجانب التطبيقي

المبحث الاول: تطور النظام المصرفي الجزائري و اصلاحاته

المطلب الأول: مرحلة تكوين نظام مصرفي جزائري 1962-1985

المطلب الثاني: الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري إلى غاية اصلاح 1966

المطلب الثالث: الإصلاحات الأساسية للنظام البنكي في الجزائر 1990

المطلب الرابع: أهم الإصلاحات البنكية الأساسية بعد سنة 1999

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر

المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية

المطلب الثاني: تطور الوضعية النقدية

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث: تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف (المربع السحري)

المطلب الأول: السياسة النقدية و التضخم

المطلب الثاني: السياسة النقدية و النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: السياسة النقدية و البطالة

المطلب الرابع: السياسة النقدية و ميزان المدفوعات

الخاتمة العامة

المقدمة

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي، كون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فإن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي يختلفان من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة إلى أخرى، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، إضافة إلى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة.

ويمكن التنويه بإيجاز في هذا المجال إلى ما أشار إليه عادة من ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول النامية نظر الأن طبيعة المشاكل الاقتصادية في هذه الدول تعتبر ذات منشأ هيكلي وليس نذات منشأ نقدي، وإلى ما يشار إليه عادة من ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول التي تنفق إلى أسواق نقدية متطورة، خاصة وإن السياسة النقدية تفقد أحد أسلحتها الرئيسية، وهي أداة عمليات السوق المفتوحة.

أضف إلى ذلك تباين النظريات والأفكار التي ينتهجها الاقتصاديون والتي تمثل أساسا لاعتقاد بفعالية سياسة معينة ومدى آثارها على المتغيرات الكلية لأجل ذلك لا بد من وجود إجراءات وتدابير تتم لدور المتحكم في حجم المعاملات الاقتصادية بما يتماشى والإطار العامل لسياسة الاقتصادية المقترحة منها، أهدافا ووسائل التي تحتاج أن تحققها الاستقرار إذ يوكل هذا الدور للسياسة النقدية المناسبة.

الإشكالية:

ومن أجل دراسة، تحليل وتتبع دور السياسة النقدية في تحقيق الأهداف السابقة الذكر في الجزائر، ارتأينا طرح الإشكال العام التالي:

❖ ما مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟

ولمحاولة تبسيط إشكالية الدراسة، قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل اعتبرت السياسة النقدية فعالة في إطار تلك النظريات النقدية؟ وهل النقود حيادية أم لها فعاليتها في إحداث التغيير ومعالجته؟
- ماذا تعني السياسة النقدية؟ وما هي أهم أهدافها؟ فيما تكمن الأدوات المتبعة من أجل تحقيق وبلوغ تلك الأهداف السابقة الذكر؟
- ماهي أهم مراحل تطور النظام الجزائري و إصلاحاته؟ و مسار السياسة النقدية في الجزائر؟
- هل تمكنت السياسة النقدية من تحقيق أهداف المربع السحري في الجزائر في ظل الفترة الممتدة ما بين 1990-

2016؟

الفرضيات :

- تعتبر استقلالية السلطات النقدية أحد أهم شروط قياس فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد وفقا لكل فترة وحسب عدة معطيات وخصوصيات معينة كانت موجودة آنذاك، أدى اختلاف وجهات النظر حول دور ومكانة النقود في النشاط الاقتصادي، إذ اعتبرها البعض مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات فهي لا تتطلب لذا أنها حيادية في حين أعاد لها البعض الآخر قيمتها كونها مخزن للقيمة وتطلب لذاها.

المقدمة

- تمثل السياسة النقدية الجانب النقدي من السياسة الاقتصادية لذا فهي تحقق الغاية العامة التي تسعى لها دوماً تلك الأخيرة، كما تتمثل الأهداف في تحقيق العمالة الكاملة وتحقيق النمو الاقتصادي و محاربة ظاهرة التضخم و أيضا توازن ميزان المدفوعات
- إن تغير التوجه الاقتصادي في الجزائر كان نتيجة حتمية فرضتها الأوضاع المتدنية التي شهدتها الاقتصاد الوطني آنذاك، وبالتالي سعت السلطات العامة إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية للخروج من دائرة التخلف وتحقيق التنمية الشاملة.
- قانون النقد والقرض 10/90 أحدث معالم جديدة للنظام المالي في الجزائر بأطر وأسس أكثر تنظيماً.
- يعتبر إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية كدافع لتفعيل دور السياسة النقدية من خلال توفير المناخ الملائم لتطبيق أدواتها.
- ساهمت برامج التعديل الهيكلي في بناء قاعدة الاقتصاد الوطني، ولكن بمزيد من التبعية الاقتصادية والسياسية والكثير من الآثار الاجتماعية وفي مقدمتها البطالة وبالتالي زيادة العبء على السلطات العامة في الجزائر نتيجة تفشي بعض المظاهر الاقتصادية.

الأهمية :

إن من أهم الجوانب التي يهتم بها المسؤول ونحن تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة من دول العالم ، التأكد من فعالية الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في التوصل إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الحكومات المعنية بما يضمن تحقيق درجة معينة من النمو والاستقرار الاقتصادي داخل البلاد.

الأهداف:

أصبح من الضروري الوقوف على تقييم النتائج المحققة ، لاسيما فيما يتعلق بإحداثيات المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري ، والتي يمكن تلخيصها ضمن مربع كالدور (النمو، التشغيل لميزان المدفوعات ،ومعدل التضخم) ، إذ تمثل المحاور الكبرى للسياسة الاقتصادية ، وفي الوقت ذاته مؤشرات تنافسية البلد لجذب رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار عن طريق أحد التيارات الهامة و المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر . وعموماً فإن متغيرات مربع كالدور توضح المشهد العامل وضعية التنمية في البلد الجزائر .

حدود الدراسة:

يعرض هذا العمل ماهية السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الجزائر خلال الفترة (2016/1990)

المنهج المتبع :

قصد الإلمام بكافة جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالات العامة انتهجنا الأساليب التالية في البحث:

المنهج الوصفي: من خلال التطرق إلى الإطار العام للسياسة النقدية بمختلف جوانبه النظرية, سواء تعلق الأمر بتقديم تعريف للسياسة النقدية وأهدافها, أدواتها, والسلطات المكلفة بتنفيذها.

المنهج التاريخي: تعرضنا فيه إلى تبيان رؤية ونظرة حول السياسة النقدية في إطار الفكر الاقتصادي وفقا لتطور المدارس النقدية.

المنهج التحليلي: تحليل أهداف المربع السحري من خلال سرد ماهية كل هدف ضمن أهدافه النهائية, وذلك في إطار النظريات الاقتصادية.

المنهج القياسي: تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في الجزائر من خلال الاعتماد على معطيات إحصائية تخص الوضعية النقدية وبعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2016).

اقسام الدراسة:

بهدف معالجة موضوع المدكرة المعنون ب "فعالية السياسة النقدية في الدول النامية: دراسة تحليلية تقييمية لحالة الجزائر" قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاث فصول تمثل الفصل الاول في اطار النظريات النقدية للسياسة النقدية اشتمل على مختلف النظريات النقدية المفسرة للسياسة النقدية

اما الفصل الثاني تمثل في الإطار العام للسياسة النقدية متضمن لماهية السياسة النقدية و اهدافها " مربع كاليدور" و كذا فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

و اخيرا الفصل الثالث و المتمثل في الجانب التطبيقي و المتضمن لتطور النظام المصرفي الجزائري و اصلاحاته و مسار السياسة النقدية في الجزائر و كذلك تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف (المربع السحري).

الفصل الاول:

السياسة النقدية في اطار

النظريات النقدية

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

لقد أخذ موضوع السياسة النقدية اهتماما كبيرا منذ أزمنة خلت من قبل العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين, على اختلاف آرائهم وتوجهاتهم حول تفسير آلية انتقال أثر التغيير في كمية النقد المتاح إلى بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية. في هذا الصدد ظهرت عدة نظريات فسّرت كل منها العلاقة الموجودة بين كمية النقود وباقي المتغيرات الأخرى. إذ تنشغل النظرية النقدية – بصفة أساسية- بإظهار أثر التغيير في كمية النقود على مختلف الظواهر الاقتصادية وبالذات على مستوى الأسعار ومستوى الدخل والتشغيل, لذلك يمكننا أن نتساءل:

ما هو المقصود بالنظرية النقدية ؟

نستطيع الإجابة على هذا السؤال بشكل عام, بأن النظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي السائد في مجتمع ما, وبالتحديد تبحث النظرية النقدية في أثر عرض النقود والطلب عليها على الأسعار والفائدة والإنتاج والاستخدام. حيث يخضع دور النقود في النشاط الاقتصادي لجدل واسع بين الاقتصاديين المعاصرين, سواء من الناحية النظرية أو العملية. فمع أن معظم الاقتصاديين يتفقون فيما بينهم على أن التغيرات في عرض النقود والطلب عليها تلعب دورا مهما في تقرير مستوى النشاط الاقتصادي السائد, إلا أنهم يختلفون حول الآلية التي تنتقل فيها آثار هذه التغيرات إلى الاقتصاد.

يجب علينا التعرف إلى أهم النظريات الاقتصادية النقدية, هذه النظريات التي مرّت بثلاث مراحل أساسية, وهي بحسب تسلسلها التاريخي أو الزمني, النظرية النقدية الكلاسيكية والنظرية الكينزية ومن ثم النظرية النقدية المعاصرة التي حاولت الجمع بين الاتجاهين, إلا أنه من المفيد دراسة هذه النظريات لا بحسب تدرجها وتسلسلها التاريخي والزمني, وإنما بحسب تبعيتها للمدارس النقدية السابقة الذكر أعلاه.

في المرحلة الأولى, والتي تعرف بالنظرية النقدية التقليدية أو الكلاسيكية (نظرية كمية النقود), أنتجت تلك النظرية جانبا من الدراسة الاقتصادية وانفصلت عن النظرية الاقتصادية ككل حيث انشغلت فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر في قيمة النقود أي في المستوى العام للأسعار. ولم تطبق في دراستها نفس أدوات التحليل المستخدمة في النظرية الاقتصادية, بل استعانت بأدوات تحليلية معينة يطلق عليها اسم "معادلات الكمية", ولم تهتم بما تمارسه النقود من تأثير على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي.

أما المرحلة الثانية عرفت ظهور النظرية النقدية الحديثة "لكينز" في مرحلة عجزت فيها سابقتها عن إيجاد الحلول المناسبة لما أصاب النظم الرأسمالية من كساد اقتصادي, بل عجزت حتى عن إعطاء تفسير لهذه الظاهرة, فكانت هذه النظرية بمثابة ثورة على التحليل النقدي الكلاسيكي بصفة خاصة والتحليل الاقتصادي بصفة عامة. إلا أن النظرية الكينزية لم تخل هي الأخرى من العيوب والانتقادات رغم النتائج التي حققتها في القضاء على الكساد.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

وفي مرحلة ثالثة, بدأت العودة لنظرية كمية النقود من جديد, مع كثير من التعديلات التي أدخلها بعض الكتاب والمفكرين المعاصرين, عرفوا **بالنقديين**, وذلك نظرا لعجز الفكر الكينزي بأدواته التحليلية ومقترحاته العملية عن مواجهة ظاهرة جديدة, بدأت تظهر في السبعينيات تعاصر البطالة والتضخم وتحول التضخم إلى ظاهرة شبه مزمنة يصعب القضاء عليها, ويطلق على هذه النظرية - في صورتها الجديدة- **النظرية المعاصرة لكمية النقود**.

وقصد تقديم شرح مفصل للنظريات النقدية المفسرة لدور النقود في الاقتصاد نعمل إلى طرح جملة من الأسئلة نجيب عنها في مضمون الفصل, كما يلي:

❖ ما هي المعالم والأوضاع التاريخية والاقتصادية التي قامت عليها كل نظرية؟

❖ فيما تكمن افتراضات ومبادئ كل طرح؟

❖ ما مدى فعالية السياسة النقدية في كل فكر أو تحليل؟

المبحث الأول: السياسة النقدية في النظرية الكمية التقليدية

يقصد بالنظرية النقدية التقليدية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف بإسم **'النظرية الكمية للنقود'**.

ولقد اعتبر الفكر التقليدي أن التوازن يتحقق دائما وبصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل, وأن النقود - بصفتها وسيطا في التبادل- ما هي إلا وشاح يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليها مما يفيد حياد النقود بمعنى اقتصار دورها على تسهيل العمليات الاقتصادية دون التدخل فيها أو التأثير عليها. ومن هنا انصب اهتمام التقليديين على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية, وبين مستوى الأسعار من ناحية أخرى, أي بمعنى آخر بين كمية النقود وقيمتها.

فمن الناحية التاريخية نجد أن النظرية الكمية التقليدية وليدة نظام النقود المعدنية, حيث كانت الفكرة أن العملة المعدنية سلعة كباقي السلع, وأن الصلة بين العملة وسوق المعدن مضمونة بقيام حرية الصك. كان هذا هو الرأي الغالب في القرن الثامن عشر, والظاهر من كتابات **هيوم** و**بودان**, **لوك** و**كانتيون**, وساعد على رواج هذا الرأي ما

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

شاهده المعاصرون عندئذ من تدفق المعادن النفيسة على القارة الأوروبية وارتفاع الأسعار فيها على نحو لم تشهده من قبل.¹

المطلب الأول: أوضاع قيام النظرية النقدية التقليدية

1. أوضاع قيام النظرية النقدية التقليدية

لقد أدى الشك في ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في المجتمع والحد من الحرية الاقتصادية بفرض القيود الكمية أو الجمركية، والشك في حقيقة تكديس الذهب والفضة (التكدس النقدي) كمقياس للنمو الاقتصادي ونمو الثروات القومية والاجتماعية، وهي من المبادئ التي قامت عليها مدرسة التجاربيين.² ولعل من أبرز من أوضحوا العلاقة بين كمية النقد وقيمتها أي مستوى الأسعار، خلال هذه الحقبة هم المفكر والمؤرخ تقي الدين المقريزي (1364-1441)، والاقتصادي الفرنسي جون بودان (1530-1596)، ثم جون لوك (1632-1704)، الذي وضع الصياغة الأولية لهذه النظرية، والمتمثلة في أن كمية النقد يجب أن تتعادل مع كمية السلع والخدمات مضروبة في متوسط الأسعار، بحيث أنه إذا ارتفعت كمية النقد، مع بقاء كمية السلع ثابتة، أدى ذلك إلى ارتفاع في مستوى الأسعار.³

لقد أدى الشك في مبادئ مدرسة التجاربيين إلى ظهور مدرسة فكرية اقتصادية جديدة مقرها فرنسا هي مدرسة الطبيعيين، فقد كان روادها يرون أن أصل الثروة الاقتصادية مصدره الطبيعة أي الأرض وما تحتويه من معادن وثروات، وأكدوا أن كل فرد هو حر في تحقيق أكبر قدر من المنفعة الشخصية بأقل جهد ممكن ولتحقيق ذلك يجب تركه حراً يمارس النشاط الاقتصادي الذي يراه دون أي تدخل أو قيود من جانب الدولة، ومن ثم ظهرت مدرسة الحرية الاقتصادية التي تميّز بها النمو والتطور الاقتصادي للنظام الرأسمالي خلال القرن 19م.

إلا أن الاقتصاديين الأوروبيين لم يوافقوا على الجود الفكري لمدرسة الطبيعيين الذي يصر على أن الأرض هي مصدر الثروة، حيث أثرت عليهم فلسفة الحرية الاقتصادية ومضمونها العلمي، ومن ثم بنوا نظرياتهم أفكارهم واستنتاجاتهم وفقاً لمبادئ الحرية الاقتصادية التي اتّسمت بها مرحلة الثورة الصناعية وقد انتشرت مبادئ الحرية الاقتصادية التي اتّسمت بها المدرسة الكلاسيكية في كلا من

انجلترا وبعض دول أوروبا وامتدت إلى الو.م.أ.⁴

¹ عادل أحمد حشيش- أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي في الدار الجامعية للنشر- (طبعة 1992)- ص 168

² عبد الحميد صديق عبد البر- "اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال الدولية"- دراسة حالة لظاهرة الاندماج المصرفي- مكتبة المعارف الحديثة للنشر- الإسكندرية- طبعة 1999-2000- ص 141.

³ رحيم حسين- "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي"- دار المناهج للنشر والتوزيع- عمان- طبعة أولى 2006- ص 58.

⁴ عبد الحميد صديق عبد البر- مرجع سابق- ص 141.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

والفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية هو مجموعة الآراء والنظريات والاستنتاجات التي حاولت تفسير وتحليل النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي, وقد نادى هذه الآراء بالاقتصاد الحر, حرية العمل, حرية الإنتاج, حرية التجارة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

2. أسس ومبادئ نظرية كمية النقود

من بين أهم الأسس والمبادئ التي تقوم وترتكز عليها النظرية النقدية التقليدية (الكلاسيكية) هي تلك الأفكار المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر, ويمكن توضيحها بإيجاز في العناصر التالية:

- 1. الحرية الاقتصادية:** إن ترك الفرد حراً في اختيار نشاطه, وحرية التملك والعمل, لن يحقق منفعته ومصالحه فحسب, بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.
- 2. عدم تدخل الدولة:** يجب أن يكون تدخل الدولة في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع, فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع وتنظيم القضاء والقيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام.
- 3. الملكية الخاصة:** إن الملكية الفردية هي أحد أركان النظام الرأسمالي وإن إيمان الفرد بما يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة, وتحقيق أقصى منفعة للمجتمع.¹
- 4. مبدأ المنافسة الحرة:** أن كل الأسواق تسودها المنافسة الكاملة, حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية, فكل مؤسسة تنتج إلى الحد الذي يجعل التكلفة الحدية المتزايدة معادلة لسعر ناتجها, وأيضاً تؤثر المؤسسة كل عامل إنتاج إلى الحد الذي يجعل قيمة الناتج الحدي لهذا العامل تتعادل مع سعر الوحدة من هذا العامل.
- 5.** لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال **للخداع النقدي**, بمعنى أنهم يبنون قراراتهم ليس على أساس المستوى العام للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي, ولكن تبني قراراتهم على أساس مستوى الأجر الحقيقي.
- 6.** المرونة الكاملة لكل من الأجور النقدية وأسعار السلع سواء في الاتجاه الصاعد أو الاتجاه النازل.²
- 7. قانون السوق:** قانون ساي للأسواق مضمونه أن كل عرض يخلق الطلب عليه, فكل فرد يقوم بإنتاج سلعة ويعرضها ليتمكن من شراء سلع الآخرين, وطالما أن كل عرض يخلق طلبه, فهذا يعني حدوث توازن, وحيث أن حاجات كل فرد لا نهائية معناه قدرته على استغلال كل ما هو متاح له من موارد حتى يتمكن من إشباع أكبر

¹ بلعزوز بن علي- "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2008- ص8-9.
² أحمد أبو الفتوح علي الناقه- نظرية النقود و الاسواق المالية مدخل حديث - مكتبة و مطبعة الاضعاغ الفنية- الاسكندرية (طبعة 2001)- ص349-350.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

قدر من احتياجاته, إلى غاية استغلاله الكامل لما لديه من موارد, معناه يحدث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

8. مبدأ حيادية النقود: إن النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوى أداة تبادل, فهي حيادية لأنه يمكن استبدالها بأدوات أخرى, فهي إذا ليست إلا " عربة لنقل القيم " أو هي " مجرد حجاب لغطاء الحقيقة " والحقيقة هنا أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك.

3. افتراضات النظرية الكمية النقدية

ظهرت النظرية النقدية التقليدية في فترة ساد فيها اعتراف واحد ووحيد بتطبيق قانون ساي للأسواق, الذي يعتبر أن العرض يخلق طلبا مساويا له, فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية, بمعنى أن كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له, وأن حدوث أي خلل في التوازن ما بين العرض والطلب سرعان ما يزول بفعل آلية السوق أو جهاز الأسعار. وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي, يرى أصحاب هذا الفكر أو هذه المدرسة أن أساس قيام المدرسة الكمية للنقود يرتكز على الافتراضات التالية:

الافتراض الأول: ثبات حجم المعاملات

إن النظرية النقدية التقليدية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي, باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط كونها وسيطا للتبادل أو وسيلة للمبادلة وأنها مجرد ستار أو حجاب يخفي وراءه مبادلة السلع بالسلع.

وهذا التحليل الكلاسيكي العيني يستند نظريا إلى قانون "ساي" نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي جان باتيستساي 1767-1832 المعروف بقانون المنافذ, ولخصه أن "كل عرض يخلق طلبا مساويا له", فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية باعتبار أن دخول عوامل الإنتاج ستعاد مرة أخرى لشراء الإنتاج. وبتعبير نقدي أن "الإنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له", فالعرض الكلي مساو دائما للطلب الكلي, وزيادة أحدهما وتفوقه على الآخر هي حالة مؤقتة سرعان ما تزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار سيما وأن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة التامة أو الكاملة بين المشروعات, فالقوى التلقائية تدفع إلى تشغيل الموارد الإنتاجية بصورة تامة بتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة كل من الأجور والأسعار.¹ وعليه تفترض النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث

¹ناظم محمد نوري الثمري- النقود و المصارف و النظرية النقدية - دار زهران للنشر و التوزيع- عمان - البعة الاولى 1999- ص243.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

فيها.¹ وسوف نرى فيما بعد أن هذا الفرض يمثل أحد معوقات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

الافتراض الثاني: ثبات سرعة دوران النقود

المقصود بسرعة دوران أو تداول النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود (الوحدة النقدية) في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية معينة, فما دامت النقود أداة أو وسيطاً للتبادل أمكن استخدام نفس الوحدة النقدية (العملة المتداولة) في الحصول على أكثر من سلعة ما دامت هذه الوحدة قد انتقلت من يد إلى أخرى.² وتقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير, لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير* ومستقلة عن كمية النقود.

الافتراض الثالث: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود

ومعنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود- وهي المتغير المستقل- سوف يقع كاملاً على مستوى الأسعار- وهو المتغير التابع دون أن يؤثر على سرعة التداول أو حجم المعاملات- أي أن كمية النقود سوف تتحدد تطور المستوى العام للأسعار والتغيرات التي تحدث فيها تؤدي إلى حدوث تغيرات بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار.³

ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة - وليس سبباً- لمقدار وكمية النقود, أي أن نظرية كمية النقود هي دالة, كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع, الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

¹ بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص 11.

² ناظم محمد نوري الشمري- مرجع سابق- ص 247.

* هذه العوامل نذكر منها: عادات المجتمع المتعلقة بالمدفوعات, درجة كثافة السكان وتوزيعهم, انتشار المؤسسات المالية ودرجة التكامل الرأسي بين المؤسسات الإنتاجية.

³ سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية"- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى 1989- ص 25.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

المطلب الثاني: التفسير والتأصيل الرياضي للنظرية الكمية للنقود

سوف نستهل الدراسة بالمعادلة – والتي استخدمت في شرح النظرية الكمية– ثم نعلم إلى إبراز أهم التعديلات على هذه المعادلة لفيششر, إذ جاء تعديل المعادلة السابقة الذكر على يد ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كامبردج, في مطلع القرن العشرين, والتي تبلورت فيما يعرف بمعادلة الأرصد النقدية.

1. التحليل النقدي الولايسي (Walaras)

تظهر مكانة والراس (Walaras) بصفة أساسية في دراسته للتوازن العام للأسواق, حيث أن السلع تطلب وتعرض من طرف الأفراد في أسواق محددة أين يتم تبادلها, فالفرد لديه نظام رغبات لكل سلعة على حدى¹. لقد صاغ ولراس (Walaras) هذا التوازن حسب منظوره رياضيا في شكل معادلات حيث افترض أن هنالك اقتصاد معين يحتوي على n سلع وخدمات تتبادل فيما بينها.

$$\sum P_i Q_i = \sum P_i D_i \quad \text{كما يلي}^2:$$

من خلال شرح المعادلة يظهر شرط التوازن بين جانبي العرض والطلب وهذا ما أكد عليه Walaras من أجل إبراز تحقق قانون المنافذ لساي, والذي يعتبر الركيزة الرئيسية في التحليل الكمي النقدي. حيث قام Walaras بإثبات التوازن في معادلته بين القيمة الكلية للسلع المطلوبة (الكمية المطلوبة D مضروبة في سعرها P) مع القيمة الكلية للسلع المعروضة (الكميات المعروضة Q مضروبة في سعرها P).

بإدخال النقود في التوازن العام للأسواق باعتبارها سلعة تعرض وتباع نكتب:

$$\sum P_i Q_i + M_0 = \sum P_i D_i + M_d$$

حيث: M_0 : كمية النقود المعروضة. و M_d : كمية النقود المطلوبة.

بإضافة النقود لا يمكن استبعاد حدوث فائض في الإنتاج للسلع وبالتالي حدوث اختلال في سوق النقد. في هذا الإطار يأخذ والراس مثالا توضيحيا حيث يفترض أن: $\sum P_i Q_i > \sum P_i D_i$ بمعنى أن عرض السلع أكبر من الطلب عليها, هذا الفائض في العرض سيؤول إلى ارتفاع الطلب على النقود حيث يصبح $M_d > M_0$.

في هذا الإطار يتساءل مارك بلوغ (M. Blaug) عن المعنى من عبارة فائض الطلب على النقود, مفسرا إمكانية حدوث هذا الوضع نتيجة رغبة الأفراد في رفع السيولة التي يمتلكونها خلال الفترة الجارية, حيث يلجؤون

¹Jacques Henri - « La monnaie et la politique monétaire » - Economica 2^{ème} édition 1986 - page 71
²يعدل بخراز فريدة – تقنيات و سياسات التسيير المصرفي – ديوان مطبوعات الجامعية – الجزائر- الطبعة الثالثة 2005- ص5.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

لطلب أقل ما هو منتج من السلع. وبالتالي قد لا تتمتع النقود فقط بكونها وسيط في التبادل، بل قد تمتاز بكونها سلعة تطلب لذاتها فهي إذن مخزن للقيمة.¹

من خلال تفسير مدلول القانون السابق الذكر نجد أن اقتصار دور النقود على تسهيل المبادلات والطلب عليها من أجل إنفاقها سوف يؤدي إلى غياب احتمال حدوث فائض في الإنتاج، ومنه يتحقق دوماً التعادل أو التوازن بين عرض النقود والطلب عليها (توازن سوق النقد) وهو شرط ضروري لمدى صلاحية قانون ساي*.

يظهر قانون والراس (Walaras) أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، قطاع حقيقي يتغير بفعل عوامل حقيقية، وقطاع نقدي دائماً في حالة توازن ومستقل تماماً عن القطاع الأول.

2. معادلة التبادل " لفيشر "

إن معادلة التبادل أو المبادلات التي صاغها الإحصائي الأمريكي إيرفنج فيشر (I. Fisher) تؤكد وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المعروضة من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها.² ويحاول أصحاب النظرية الكمية للنقود إثبات جوهر فكرتهم في توقف القدرة الشرائية للنقود على كميتها باستخدام معادلة التبادل، وهي عبارة عن متساوية اتخذت في أول مراحل نموها الشكل التالي:³

$$M = PT$$

فلو افترضنا أن **T**: الحجم الحقيقي للمبادلات ثابت في المدى القصير.

V: سرعة تداول النقود افترض ثباتها وأنها تساوي الواحد.

M: كمية النقود.

افتراض ثبات **V**: يعني أن المستوى العام للأسعار سوف يتغير في نفس الاتجاه وبنفس التغير في كمية النقود، وإذا استبعدنا فكرة استخدام النقود مرة واحدة، أي إن أخذنا بالاعتبار سرعة تداول (دوران) النقود، لأصبحت المعادلة السابقة من الشكل التالي:

¹M. Blaug – « La pensée économique » - origine et développement - OPU 1981- page 173

* L'identité de Say affirme que le marché monétaire est toujours en équilibre parce que les hommes, indépendamment des prix, n'offrent des marchandises que pour utiliser la monnaie reçue pour demander « immédiatement » d'autres marchandises, quelle que soit la longueur de la période considérée.

²ناظم محمد نوري الشمري- مرجع سابق- ص 247.

³بسام الحجار- الاقتصاد النقدي و المصرفي - دار المنهل اللبناني-بيروت- الطبعة الاولى 2006.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

$$MV = PT \dots\dots\dots^1$$

حيث: **M**: كمية النقود في التداول.

V: سرعة دوران النقود (ثابتة).

P: المستوى العام للأسعار.*

T: حجم التبادل (ثابتة في المدى القصير) أي مجموع السلع والخدمات التي تم تبادلها بالنقود خلال فترة زمنية

معينة.²

وقد قام فيشر (**I. Fisher**) بتطوير صيغة هذه المعادلة بإدخال عنصر جديد, يتمثل في كمية النقود الكتابية,

ومنه تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$MV + M'V' = PT$$

PT: كمية النقود الكتابية في سرعة دورانها.

MV: كمية النقود القانونية في سرعة دورانها.

من هنا فإن هذه المعادلة تعكس علاقة التبادل وتشير إلى مجموع المبالغ النقدية التي استعملت في الوفاء بالمدفوعات خلال فترة زمنية معينة (**MV**) ما هو إلا حاصل كمية النقود الموجودة في التداول مضروبة بسرعة تداول هذه النقود. وبذلك يكون فيشر قدم استنتاجاً أحادي الجانب, ومفاده أن المستوى العام للأسعار (**P**) يتوقف على العلاقة بين كمية النقود مضروبة بسرعة تداولها بالقياس إلى حجم المبادلات, ويظهر ذلك كما يلي:

$$P = MV / T$$

❖ المستوى العام للأسعار يتغير باتجاه طردي مع التغير في كمية النقود الموجودة في التداول.

❖ المستوى العام للأسعار يتغير باتجاه عكسي مع حجم المبادلات التي تمت بواسطة هذه النقود.

¹المزيد من الإطلاع ارجع إلى: Sylvie Diatkine – « Théories et Politique Monétaires » - Collection Cursus – Armand Colin Edition – Paris 1995 – page 51.

M: est la quantité de monnaie disponible pendant une période, traité comme un stock : **V** est la vitesse de circulation de **M**, c'est-à-dire le nombre de fois qu'une unité monétaire a effectué une transaction, le nombre de fois qu'il est tourné : **T** est le volume global des transactions, un indice de quantités durant la période considérée : **P** est un moyen pondéré des prix. De sorte que le produit **PT** est la valeur totale nominale des paiements durant le temps considéré.

²عبد المنعم السيد علي و د. نزار سعد الدين العيسى – النقود و المصارف و الاسواق المالية-دار الحامد للنشر و التوزيع-عمان-الطبعة الاولى 2004- ص235.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

❖ إن للتغير في سرعة دوران النقود نفس ما للتغير في كميتها من اتجاه الأثر.

طبقا لما سبق نستنتج أن نظرية كمية النقود تقوم على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V) وفي أن كمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع.¹ بمعنى أن مبدأ السببية ينتقل من الجانب النقدي (MV) إلى الجانب العيني (PT).

3. معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة- معادلة كمبردج- لمارشال (Marchall)

1.3. الأصل في صياغة المعادلة: في حديثنا عن الطلب على النقود رأينا أن التقليديين الأوائل قد أخذوا الطلب على النقود بمعنى واحد فقط، ألا وهو تسوية المبادلات. وذكرنا في هذا المقام أن النقود ليست في نظرهم سوى مجرد "عربة لنقل القيم"، وهذا هو مضمون مبدأ "حياد النقود" في النظرية التقليدية، وذلك أن كل ما يدخر سيستثمر، بمعنى أن هناك تساوي حتمي ودائم بين الادخار والاستثمار، فإن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لتسوية المبادلات.²

ومع مرور الوقت تطورت صياغة نظرية الكمية على يد ألفريد مارشال (A. Marchall) سنة 1842- (1924) - (ثم استكمل جهوده هذه من بعده خليفته في الجامعة نفسها الاقتصادي بيغو Pigou 1877 - 1959) - وأعضاء مدرسة كمبردج في أوائل القرن الحالي، وأصبحت هذه النظرية تعرض في صورة جديدة تعرف بمعادلة الأرصدة النقدية. ورغم أن هذه الأخيرة لا تعدوا كونها صياغة جديدة للنظرية الكمية إلا أنها تتضمن تغييرا جوهريا في أسلوب الدراسة وخطوة نحو الاقتراب إلى بقية أجزاء النظرية الاقتصادية.³

إذا أساس معادلة "كمبردج" تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشر، وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة:

بافتراض أن هنالك عينة من أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي، الذي يمكن اصطلاحه بنسبة التفضيل النقدي ويرمز له بالرمز (K). حيث أن العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وسرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية:

¹ بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص14.

² بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص15-16.

³ سهير محمود معتوق - "النظريات والسياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989) - ص33-34.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

$$K = 1/V \dots\dots (1)$$

$$MV = PT \dots\dots(2)$$

بتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) في المعادلة رقم (2) تصبح معادلة الأرصدة النقدية من

$$MV = PY \dots\dots(3) \text{ الشكل:}$$

ومقارنة المعادلة رقم (1) بالمعادلة رقم (3) فإننا نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كمبريدج للأرصدة النقدية الحاضرة:

$$M = K PY \dots\dots^1$$

نخلص من خلال تحليلنا لمعادلة الأرصدة النقدية لمارشال إلى مايلي:

- ❖ العلاقة بين التفضيل النقدي **K** ومستوى الأسعار **P** هي علاقة عكسية, حيث أن التغير بالزيادة في قيمة **K** يؤدي إلى التغير بالنقصان في قيمة **P**, والتغير بالنقصان في قيمة **K** يحدث زيادة في مستوى **P**. بمعنى آخر يترتب على الزيادة في الطلب على النقود السائلة انخفاض في الأسعار والعكس صحيح.
 - ❖ العلاقة بين كمية النقود والأسعار علاقة طردية حيث أن التغير في **M** بالزيادة يقابله تغير بالزيادة أيضا في قيمة **P** والعكس صحيح.
 - ❖ زيادة التفضيل النقدي نتيجة لحدوث تغير مفاجئ في رغبة المجتمع في الاحتفاظ بالنقود يؤثر بطريقة ملحوظة في الأسعار ومن ثم في الدخل النقدي حتى في الحالة التي تحتفظ فيها السلطات النقدية بكمية النقود ثابتة.
- يعد التفضيل النقدي في تحليل مارشال على درجة كبيرة من الأهمية بحيث يمكن القول أنه العامل الرئيسي الذي ينتج عن تغييره تغير في مستوى الدخل والأسعار, وقد ينتج التغير المفاجئ في هذا التفضيل النقدي عن حدوث تقلبات مفاجئة في التوقع أو في الحالة النفسية للأفراد وغير ذلك من العوامل التي لا تقل في أهميتها عن كمية النقود, وهذا ما يعطي أهمية واضحة للعنصر الإنساني.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

4. الطلب على النقود وأثر الأرصدة النقدية الحقيقية – أثر بيجو Pigou-

يتحقق التوازن الاقتصادي وفق التحليل التقليدي بناء على العلاقات العينية التي تبين الكميات المنتجة من السلع والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج وفق الأسعار النسبية وليست المطلقة، وهذه تتوقف على أذواق وتفضيلات المستهلكين وعلى مدى وفرة عناصر الإنتاج. أما النقود فليس لها أثر يذكر على علاقات التوازن، إذ لا شأن لمستوى الأسعار بالتوازن، وإنما يتأثر فقط بالتغير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصاناً. وهذا الموقف من دور النقود في الحياة الاقتصادية يتضمن فكرة ضمنية عن أهمية قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية على سلوك الأفراد في احتفاظهم بالنقود، وقد بين هذا الأثر الاقتصادي الذي خلفه مارشال في جامعة كامبردج ألا وهو بيجو Pigou .

وقد اقترح بيجو Pigou دالة للطلب على الأرصدة الحقيقية صاغها في الشكل التالي:⁽¹⁾

$$M / P = KY [C + H (1 - C)]$$

ويمكن شرح المتغيرات المكونة للمعادلة كما يلي:

Y: يمثل الدخل الحقيقي.

K: نسبة الدخل المحتجز في شكل وحدات نقدية.

M / P: الكتلة النقدية بالقيمة الحقيقية أي القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية (القيمة أو القوة الشرائية لها).

M: الكتلة النقدية الاسمية.

P: المستوى العام للأسعار.

C: نسبة النقود السائلة المحتجزة في شكل نقود قانونية.

(1 - C): نسبة الأرصدة المحتجزة في شكل نقود ودائع.

H: نسبة النقود القانونية على الودائع البنكية.

من خلال المعادلة السابقة يظهر الطلب على النقود على أنه طلب على الأرصدة الحقيقية، بمعنى أنه اهتم أكثر بالقيمة الشرائية لهذه الأرصدة وليس بكميتها، حيث ميّز بيجو Pigou بين الطلب على النقود القانونية والطلب

⁽¹⁾بقيق ليلي اسمهان - ميكانيزم انتقال اثر السياسة النقدية الاقتصادية السائرة في طريق النمو و الانتقالية نحو اقتصاد السوق - حالة اقتصاد الجزائر - (رسالة ماجستير) تلمسان -دفعة 2003 -ص33.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

على نقود الودائع مفترضا أن C, H, K متغيرة * في حين M مستقل, وعليه فإن التغير في مستوى الأسعار يلعب تأثيره على سلوك جميع العناصر الاقتصادية من أفراد ومشاريع. فارتفاع الأسعار مثلا في حالة الانتعاش الاقتصادي سوف يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية. وبافتراض ثبات كمية النقود أو الحد من ارتفاعها من قبل السلطات النقدية فإن هذه الحالة ستؤول إلى انخفاض الإنفاق النقدي بالنسبة للدخل وهو ما سيؤدي إلى إيقاف الارتفاع في الأسعار والتوسع في الدخل النقدي والعكس صحيح في حالة انخفاض مستوى الأسعار**¹.

يطلق البعض من الاقتصاديين على أثر **بيجو (Pigou)** ميكانيزم التسوية بالأسعار المستند على غياب **الوهم النقدي**, حيث استنتج هذا الأخير الأثر الكبير الذي يلعبه التغير في الأسعار على القيمة الحقيقية للأرصدة ومن ثم تغيير الإنفاق النقدي في السوق ليؤول هذا الأخير بدوره إلى التأثير على مستوى الأسعار. إن أخذ بعين الإعتبار أثر الرصيد الحقيقي بالنسبة للطلب على السلع والخدمات يساعد على تثبيت مستوى الأسعار.

كما أن إدخال أثر التغير في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في التحليل النيوكلاسيكي سمح بتحطيم مبدأ **الازدواجية الكلاسيكية la dichotomieclassique** بين الظواهر النقدية والظواهر الحقيقية وهو بالضبط ما أثبتته **باتنكن (Patinkin)*** عندما بين التناقض الكبير في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي بين مفهوم الثنائية والحياد النقدي وأثر الرصيد الحقيقي, ** حيث بإدخاله لأثر الرصيد الحقيقي في النموذج الكلاسيكي رأى أن دوال الطلب على السلع والخدمات لا ترتبط بالأسعار النسبية ولكن ترتبط كذلك بالدخل الحقيقي ومستوى الأرصدة الحقيقية للعناصر الاقتصادية. فبافتراض تضاعف أسعار السلع والخدمات السابقة فإن القيمة الحقيقية لأرصدة المتعاملين سوف تنخفض إلى النصف وهذا محاولة منهم للمحافظة على المستوى التوازني, حيث يفضلون النقود على السلع فينخفض طلبهم على السلع.²

ويقرر **باتنكن (Patinkin)** أن أثر الأرصدة الحقيقية الذي استخدمه وسيلة لربط النظرية النقدية بنظرية الأسعار أو التوازن, بأنه عند التوازن تتحدد الأسعار النقدية للسلع والخدمات بما يتفق والقيمة الحقيقية للأرصدة

*56 page – réf préc – Sylvie Diatkine المعتمد من: بقيق ليلي اسمهان - مرجع سابق (رسالة ماجستير) - ص34, ولمزيد من الاطلاع ارجع إلى:

¹ بقيق ليلي اسمهان - مرجع سابق (رسالة ماجستير) - ص34, ولمزيد من الاطلاع ارجع إلى:
**21 page – « Economie monétaire » - Edition Dalloz 1976 – Michelle de Mourgues

*111 page – « Economie monétaire » - édition Cujas 1991 – Jean Marie Le Page

² بقيق ليلي اسمهان - مرجع سابق (رسالة ماجستير) - ص34, لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:
*648-656 pages – « la monnaie, l'intérêt et les prix » – Edition 1976 – D. Patinkin

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

النقدية, وهكذا لا يعتبر المستوى العام للأسعار غير محدد كما تقرره النظرية النقدية الكلاسيكية والذي اعتبرته عاملا تابعا وسلبيا لا يتأثر سوى بتغير كمية النقود المعروضة.¹

المطلب الثالث: تحليل ودراسة حياد النقود في النظرية الكمية التقليدية

يتطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي بدءا بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي - والذي يضم دراسة دالة الإنتاج, توازن سوق العمل, ثم التوازن في سوق السلع والخدمات (السوق الحقيقي)-, ونعمد بعد ذلك إلى دراسة التوازن في القطاع النقدي, ثم نتوصل إلى تحليل ودراسة مدى استقلال الجانب العيني للنشاط الاقتصادي عن الجانب النقدي له وهو ما يفيد تأكيد حيادية النقود.

توازن القطاع الحقيقي:

يمكننا دراسة التوازن في القطاع الحقيقي من خلال تبيان وضعيات التوازن في كل من دالة الإنتاج وسوق العمل والسوق الحقيقي (سوق السلع والخدمات), ويظهر ذلك كما يلي:

* **دالة الإنتاج:** مع افتراض الكلاسيك ثبات عنصر رأس المال ومستوى المعرفة الفنية أصبح حجم الإنتاج يعتمد على متغير واحد ألا وهو عنصر العمل وذلك في الأجل القصير, أي يعتمد على درجة توظيف القوة العاملة ومن ثم تأخذ دالة الإنتاج الكلي الشكل التالي:

$$Y = f(L, K)$$

حيث **Y**: يمثل الإنتاج الكلي (الدخل الوطني).

L: يمثل مستوى العمالة أو التوظيف وهو مقدار متغير.

K: يمثل عنصر رأس المال وهو مقدار ثابت في المدى القصير.

ومنه يصبح تركيب دالة الإنتاج من الشكل: $Y = f(L)^{(1)}$...

ودالة الإنتاج هذه تعد بمثابة دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل, بمعنى أن زيادة العمالة يترتب عليها زيادة الناتج, غير أن هذه الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظرا لسيادة ظاهرة تناقص الغلة, ومعنى ذلك أن الإنتاجية الحدية للعمل تعد موجبة ولكنها تتناقص بصفة مستمرة.

¹ناظم محمد نوري الشمري- مرجع سابق- ص259.

⁽¹⁾سهيير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)- ص42.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

نستنتج من تحليلنا لدالة الإنتاج السابقة الذكر أن حجم العمالة هو العنصر الأساسي المحدد لوضع توازن مستوى الناتج الكلي, ومنه نعلم إلى تحليل ودراسة شروط توازن سوق العمل في نفس الفترة.

* **توازن سوق العمل:** نلاحظ أن حجم تشغيل القوة العاملة بالنسبة للمشروع الفردي أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل, يعتمد على سلوك الطلب والعرض الخاص بالعمل.

1. الطلب على العمل: يعتبر الطلب على العمل وفق النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة لمعدل الأجور الحقيقية, بمعنى آخر أن الطلب على العمل أي كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذين تحتاج إليهم المشروعات في سبيل تنفيذ خططها الإنتاجية يتوقف على تكلفة العمل أي على معدل الأجور الحقيقية (W/P).

$$L_d = L (W/P) \quad \text{ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي:}$$

حيث L_d : يمثل مستوى الطلب على العمل الصادر من المنتجين.

W/P : مستوى الأجور الحقيقية.

W : مستوى الأجور النقدية (الاسمية).

P : المستوى العام للأسعار.

وفقاً للمنطق الكلاسيكي - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها- فإن المشروعات لا تلجأ إلى تشغيل واستقطاب المزيد من العمال إلا إذا تناقص معدل الأجور الحقيقية. ويلاحظ أن وجهة النظر الكلاسيكية هذه تعتمد على تصرف المنظم في ظل المنافسة الكاملة, إذ يتقيد هذا الأخير بمبدأ تعظيم الأرباح والذي يجعله يعمل على زيادة الإنتاج إلى الحد الذي تتساوى عنده قيمة الإنتاج الإضافي مع نفقته.

2. عرض العمل: ويقصد به كمية العمل التي يقبل الأفراد تقديمها للمشروعات مقابل الأجور المختلفة (الأجور الحقيقية) السائدة في السوق. والعلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجور الحقيقية هي علاقة طردية, أي أن عرض العمل L_s دالة متزايدة لمعدل الأجور الحقيقية W/P . ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:

$$L_s = L (W/P)$$

حيث L_s : يمثل مستوى عرض العمل الصادر عن العمال.

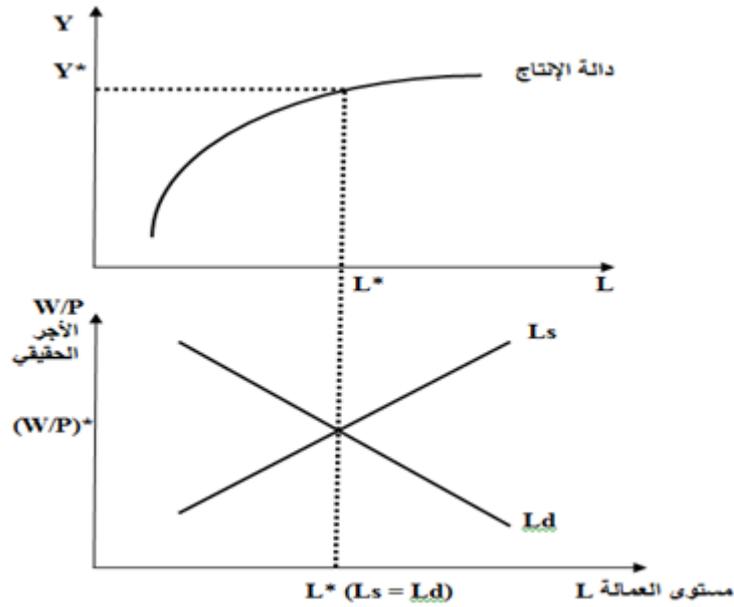
ويلاحظ أن اعتماد الكمية المعروضة من العمل على معدل الأجر الحقيقي وليس الأجر النقدي يرجع إلى الافتراض الكلاسيكي, الذي وفقاً له لا يخضع العمال - شأنهم في ذلك شأن أصحاب عناصر الإنتاج الأخرى-

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

لما يسمى بالخداع النقدي, بمعنى أنهم لا يخلطون بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للنقود ويهتمون أساسا بالقوة الشرائية التي تتيحها لهم أجورهم النقدية وليس بتلك الأجور في حد ذاتها.

3. التوازن بين عرض العمل والطلب عليه: يتحدد التوازن في سوق العمل بتقاطع كل من منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل. ووفقا للتحليل الكلاسيكي يعد المستوى التوازني للتشغيل بمثابة المستوى الذي يتحقق عنده التشغيل الكامل للقوة العاملة. ويظهر ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم 01: توازن سوق العمل عند التقليديين

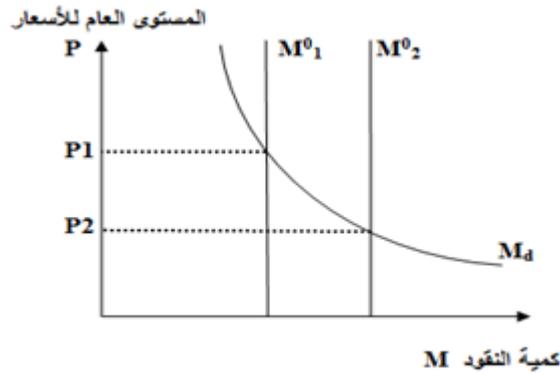


Source : Gérard Kébabdjian – « Les modèles théoriques de la macroéconomie » - édition DUNOD- Paris1991 – page 36

2. توازن القطاع النقدي

وقد افترض التقليديون في نظريتهم السابقة أن العرض النقدي هو متغير مستقل تتحكم فيه سلطة مستقلة تماما عن الدولة, وذلك في ظل غياب تدخل الدولة كأولى المبادئ التي نادوا بها. ووفقا لضمان انطباق قانون المنافذ لساي على الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي فإن التوازن في السوق النقدي في ظل الفكر التقليدي يتحقق عندما يتساوى العرض النقدي مع الطلب على النقود. ويظهر ذلك في المخطط الموالي:

الشكل رقم 02: توازن سوق النقد عند التقليديين



Source: Gérard Kébabdjian – « Les modèles théoriques de la macroéconomie » - édition DUNOD- Paris 1991 – page 40

3. استقلال الجانب العيني عن الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي – الشائبة-

يرى التقليديون أن النشاط الاقتصادي له وجهان أو جانبان: الجانب العيني (الحقيقي) لهذا النشاط والذي يتحدد فيه حجم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها ويتم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على مختلف أوجه الاستخدامات تحت تأثير قوى العرض والطلب، التي تتولى تحديد الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات. ويحدث التوازن في هذا القطاع دائما عند مستوى التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية المتوافرة للمجتمع، بحيث أي انحراف عن هذا المستوى يعد بمثابة ظاهرة مؤقتة ويتم تصحيحها تلقائيا. أما الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي فهو الذي يتم فيه تحديد المستوى العام للأسعار، ويرى أصحاب هذه النظرية أن هذا الجانب النقدي لا يؤثر على الجانب العيني (الحقيقي)، فالنقود ليست سوى عربة لنقل قيم المنتجات من فريق لآخر أو وشاح يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون لها أدنى تأثير عليه. ⁽¹⁾ من هنا يرى التقليديون أن زيادة كمية النقود الموجودة في المجتمع بنسبة ما لن يترتب عليها سوى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة دون أن يحدث أي تأثير يذكر في الجانب العيني للنشاط الاقتصادي، مما يفيد حياد النقود.

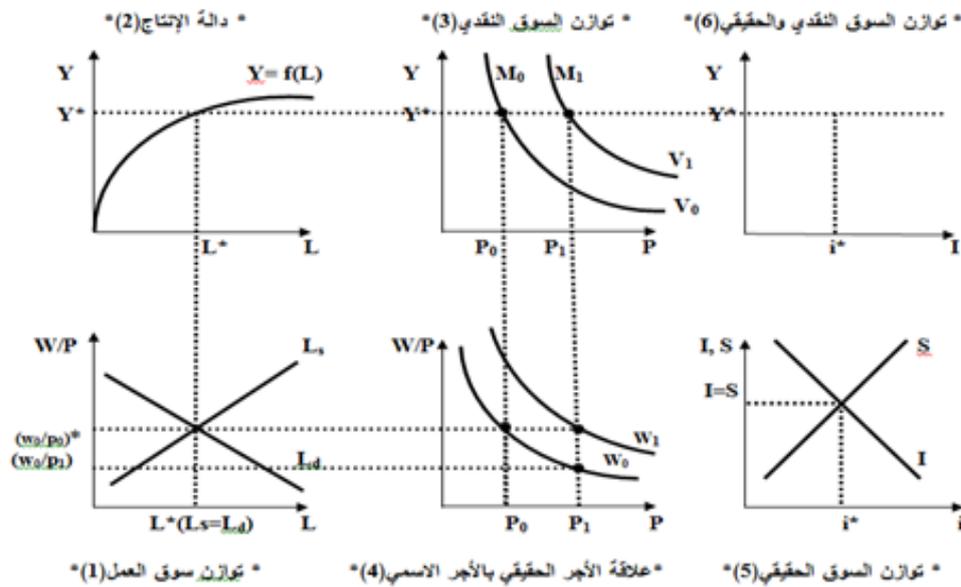
⁽¹⁾ سهير محمود معتوق - "النظريات والسياسات النقدية- مرجع سابق (طبعة 1989) - ص53.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

4. حياد النقود في النظرية الكمية التقليدية - ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية -

يقودنا الحديث عن حياد النقود ضمن النظرية الكمية للنقود إلى تبيان مدى فعالية السياسة النقدية في نقل أثر التغير في كمية النقود من الجانب النقدي إلى باقي المتغيرات الاقتصادية، ومنه دراسة انتقال أثر النقود من السوق النقدي إلى بقية الأسواق الأخرى (سوق العمل وسوق السلع والخدمات)، ويظهر ذلك في نموذج التوازن الاقتصادي العام الذي يبين الميكانيزم المفصل الذي تنتقل إثره الإختلالات الحاصلة في كمية المعروض النقدي من قبل السلطات النقدية إلى بقية القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم 03: نموذج التوازن الاقتصادي العام وفق التقليديين



المصدر: دحمان بن عبد الفتاح - "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي - دراسة حالة الجزائر" - رسالة ماجستير - جامعة الجزائر دفعة 1997 - ص 09.

حيث أن المتغيرات التالية تعني ما يلي:

Y: مستوى الدخل الحقيقي (الإنتاج الوطني). **Y***: مستوى الإنتاج عند التوازن (التشغيل الكامل).

Y = f(L): الإنتاج دالة تابعة لعنصر العمل. **M₀**: كمية النقود عند مستوى التوازن.

M₁: كمية النقود عند المستوى الثاني (زيادة العرض النقدي). **V₀**: سرعة دوران النقود عند التوازن.

V₁: سرعة دوران النقود عند المستوى الثاني. **P**: المستوى العام للأسعار.

P₀: مستوى الأسعار عند وضع التوازن. **P₁**: مستوى الأسعار الناتج عن تغير كمية النقود.

W/P: الأجر الحقيقي. **W**: مستوى الأجر الاسمي.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

L: مستوى العمالة (التوظيف).

L_s: عرض العمل.

L_d: الطلب على العمل.

S: الادخار.

I: الاستثمار.

I: معدل الفائدة.

I*: معدل الفائدة التوازني (الذي يضمن توازن السوق الحقيقي).

الوضع الأول: وضع التوازن, ويتحدد عند مستوى التشغيل التام Y^* حيث أن العرض مكافئ تماما للطلب وفقا لقانون ساي بالإضافة إلى استحالة وجود طاقات عاطلة في المجتمع أو خلل في الطلب على عناصر الإنتاج على اختلافها. عندما تكون كمية النقود المعروضة M_0 ذات سرعة دوران V_0 فإن المستوى العام للأسعار P_0 هو الذي يجعل من الأجور الحقيقية عند المستوى (W_0/P_0) ترضي كل من العمال ورجال الأعمال (المنتجين) على حد سواء, ومنه ينتج عن ذلك تساوي بين عرض العمل والطلب عليه عند ذات المستوى من الأجور الحقيقية. وهكذا تمثل النقاط السابقة الذكر محطات نقل أثر تغير كمية النقود بدءا من توازن سوق النقد (P^*) إلى العلاقة بين المستوى العام للأسعار والأجر الحقيقي $(W/P)^*$ ثم أثر هذا الأخير على تحديد التوازن في سوق العمل (L^*) الذي يحدد مستوى الإنتاج عند التشغيل التام.

الوضع الثاني: حدوث زيادة في كمية النقود, إذ ينتج عن حصول التغير في سوق النقد نتيجة الزيادة في كمية النقود المعروضة من قبل السلطات النقدية (ومنه زيادة سرعة دوران هذه الأخيرة) زيادة بنفس الكمية وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار نتيجة العلاقة الطردية التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وهو الركيزة التي استند عليها التحليل الكمي الكلاسيكي, ومنه يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الأجور الحقيقية التي تدفع العمال إلى التراجع عن عرض العمل في المقابل يسعى المنتجين إلى استغلال الوضع بزيادة مستوى الطلب على العمل لأن تكلفة الأيدي العاملة قد انخفضت نتيجة هذا التغير في مستوى الأسعار, ومنه ينخفض مستوى الإنتاج.

ولكن وفقا لمبدأ مرونة الأسعار والأجور (من بين افتراضات التحليل التقليدي) يرجع التوازن تلقائيا إلى سوق العمل من خلال رغبة رجال الأعمال في زيادة مستوى الإنتاج لاستغلال فرصة ارتفاع الأسعار قصد تحقيق أكبر مكاسب ممكنة وذلك لن يتأتى إلا من خلال زيادة مستوى الأجور النقدية أو الاسمية بنفس التغير الحاصل في مستوى الأسعار (النسبة (w_0/p_0) تعادل النسبة (w_1/p_1)) حتى يرجع التوازن إلى الوضع الأول (مستوى التشغيل التام في الأجل القصير).

ويتم التوازن في سوق السلع والخدمات بالتعادل بين الادخار والاستثمار من خلال المتغير الذي اعتبره الكلاسيك ظاهرة حقيقية وهو معدل الفائدة, ومنه نستنتج أن التوازن في السوق الحقيقي يتحقق بمعزل تام عن بقية الأسواق مما يفيد أن النقود في ظل التحليل الكمي التقليدي هي حيادية بحيث لا ينتقل أثرها إلى السوق الحقيقي بل

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

يقتصر في التأثير على السوق النقدي وسوق العمل ليصل إلى تغيير دالة الإنتاج. ومنه نعلم إلى استخلاص
ميكانيزم انتقال أثر النقود (السياسة النقدية) إلى باقي المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

$$\Delta M \uparrow (M_0^* \rightarrow M_1 \uparrow) \rightarrow (P_0^* \rightarrow P_1 \uparrow) \rightarrow [(W_0/P_0)^* \rightarrow (W_0/P_1) \downarrow] \\ \rightarrow L_s \downarrow \rightarrow L_d \uparrow \rightarrow \text{ch\^o}mage \uparrow \rightarrow Y \downarrow.$$

هذا الميكانيزم المنطقي على الأقل من الناحية النظرية ليس من المتصور تحقيقه إلا إذا تمتعت الأسعار والأجور
بالمرونة والتغير.

من خلال تحليل ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد وفق التحليل الكمي التقليدي نلاحظ أن تأثير
الزيادة في عرض النقود يظهر على القيم النقدية الممثلة في المستوى العام للأسعار، الأجر النقدي والدخل النقدي.
بينما تتحدد قيم المتغيرات الحقيقية في الجانب العيني منه بصورة مستقلة عن المتغيرات النقدية، وبذلك توجد
قنوات تأثير نقدية بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في النموذج التقليدي. ويكون هدف السياسة النقدية وفقا
لهذا التحليل هو تحقيق الاستقرار النقدي مع استبعاد أي تأثير للسياسة النقدية على الجانب الحقيقي للنشاط
الاقتصادي.¹

المطلب الرابع: تقييم النظرية الكمية التقليدية

تعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات النقدية التي حاولت تفسير كيفية وسبل تحديد المستوى العام للأسعار
وما يحدث فيه من تقلبات، فاستدل أصحاب هذه النظرية بالتحليل الكمي المعروف في معادلة التبادل لفيشر
على العلاقة الطردية التناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، ليؤكدوا على وجود قوى أخرى لها التأثير على
هذا المتغير تتمثل في التفضيل النقدي ومستوى الدخل النقدي ويظهر ذلك في معادلة الأرصد النقدية الحاضرة
والأرصد الحقيقية لكل من مارشال وبيجو على التوالي.²

1. إيجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود

❖ لقد جاءت النظرية الكمية التقليدية متفقة تماما مع التحليل والواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في
تلك الفترة من الزمن، حيث سيطرت عليه أفكار ومبادئ وتوافرت ظروف وأسباب سمحت بقبول تلك النظرية
بشكل مطلق.

¹دحمان بن عبد الفتاح - "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لـ FMI - حالة الجزائر" - (رسالة ماجستير) جامعة الجزائر دفعة
1997 - ص 10.
²بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 19.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

❖ كانت النظرية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية في التعبير عن مفاهيم وظواهر اقتصادية عامة, فكانت تقوم على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود والسعر (المعادلات التي قدمتها مدرسة كامبردج) وهو ما أدى إلى استيعاب التحليل الاقتصادي وبالتالي تيسير فهم النظرية الكمية.

❖ قامت هذه النظرية بدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية من بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة, فهي لم تكن نظرية معالجة لوضع قائم بحد ذاته أو نظرية منشئة, ولم تعط تصور جديد لمعطيات جديدة.

❖ هي نظرية علمية بحتة, اعتمدت في تفسير وتحليل الواقع الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر, على الأسلوب العلمي البحت.

2. انتقادات النظرية الكمية التقليدية

ويمكن حصر أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكمية للنقود في الجوانب التالية:

الانتقاد الأول: العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار

إن العلاقة الآلية التي أدخلتها النظرية الكمية بعرض تأثير التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية:

أ. فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.⁽¹⁾ فلقد افترضت نظرية كمية النقود أن الأسعار لا تتغير إلا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقود, غير أن سلبية الأسعار وتبعيتها للكمية النقدية على هذا النحو تعد فرضا خاطئا وتبعد عن الواقع:

❖ فقد تتغير الأسعار - ارتفاعا أو انخفاضاً - نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج).

❖ وقد تتغير نتيجة لعوامل نقدية لا يعقبها تغير في كمية النقود (مثل حدوث تغير في توزيع الأفراد والمشروعات لأرصدهم النقدية على أغراض عديدة).⁽²⁾

ب. العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية, حيث أن حدوث زيادة في كمية النقود سوف يؤدي إلى زيادة في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية, بمعنى إمكانية ارتفاع كمية المشتريات من السلع (من جراء النقود الزائدة). ولكن رغبة الأفراد دوما هي الحفاظ على التساوي القائم بين قيمة أرصدهم وبين حجم

⁽¹⁾ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 22.

⁽²⁾ سهير محمود معنوق - "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 26-27.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

إنفاقهم على السلع والخدمات في حين ترتفع قيمة الأرصدة الحقيقية (زيادة كمية النقود) عن المستوى الذي يعتبره الفرد ضروريا، ينتج اختلال في العلاقة المشار إليها سابقا بحيث يصبح لدى الأفراد عرضا زائدا من الأصول السائلة.

وهنا يبحث الأفراد عن حلول لهذه الوضعية من خلال زيادة الكميات التي يطلبونها من السلع والخدمات ومنه زيادة حجم الإنفاق والتقليل من أرصدهم النقدية التي يجوزونها. ويؤدي التغيير في النفقات على هذا النحو إلى تغيير في المستوى العام للأسعار، مما يعني أن كمية النقود - بتغيرها - قد أدت إلى تغيير الأسعار ولكن في هذه الحالة لا تعد العلاقة بين النقود والأسعار مباشرة أو تناسبية.⁽¹⁾

ج. العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للانعكاس إذ أن واقع الحياة الاقتصادية أثبت في كثير من الأحيان أن الأسعار لا تتصف دائما بالسلبية بل قد تؤدي إلى حدوث تغيير في كمية النقود وهنا تصبح هذه الأخيرة هي المتغير السلي أو التابع بدلا من أن تكون هي المتغير الحفز أو المحرك وتصبح بذلك الأسعار هي المتغير الايجابي أو المستقل.

الانتقاد الثاني: عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج

يؤمن التقليديون بثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وأنه يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي ويرجع هذا الافتراض إلى طبيعة التحليل الكلاسيكي في كونه تحليل عيني بحت، لأنه أهمل أهمية الجانب النقدي في تحليله باعتبار أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة كونها وسيطا للتبادل. لكن الواقع الفعلي أثبت أن التغيرات في كمية الإنتاج وحجم التشغيل غير مستقلة عن التغيرات في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خاصة وأن النقود تؤدي أكثر من وظيفة وخصوصا كونها مخزن للقيمة.⁽²⁾ أضف إلى ذلك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل التام إذا ما ابتعد عنه، وقد ورد هذا التأكيد في الدراسات التي تناولت أسباب حدوث أزمة الكساد العالمي بين 1929-1933 وأهم المؤشرات التي عرفها الاقتصاد العالمي آن ذاك.

⁽¹⁾ تلخيص الطالب ولمزيد من التفاصيل ارجع إلى: سهير محمود معنوق - "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 27-

.28

⁽²⁾ ناظم محمد نوري الشمري - مرجع سابق - ص 260.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الانتقاد الثالث: عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود

إن سرعة دوران النقود قد تتغير بتغير حجم المعاملات أو نتيجة لتغير ظروف السوق كما أنها تتقلب انخفاضاً وارتفاعاً في ظروف الكساد والرواج.¹ فقد تؤثر التوقعات والتأثيرات النفسية للأفراد وأصحاب المشروعات على سرعة تداول النقود في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فنجد أن للتطورات في عادات المجتمع المصرفية وكذا تقدم الأسواق المالية والنقدية وتطور الجهاز المصرفي وتوسع نشاطه الائتماني وتحسن شبكات النقل والمواصلات وغيرها من العوامل تأثيراً على سرعة دوران النقود.² فإذا سلمنا بعدم ثبات سرعة دوران النقود نلاحظ أنه يكون لها نفس تأثير كمية النقود، إذ ينتج عن زيادة سرعة دورانها ارتفاع في الأسعار حتى مع ثبات كمية النقود (والعكس صحيح في حالة ارتفاع سرعتها).³

وهكذا تبين لنا أوجه الانتقاد السابقة الذكر كيف تنهار فكرة التناسب المحكم بين التغير في كمية النقود والتغير في مستوى الأسعار ويصعب قبول فرض ثبات سرعة دوران النقود والحجم الحقيقي للمبادلات في المدى القصير، وترد الشكوك حول خاصية السلبية التي يتصف بها مستوى الأسعار. ومنه نعد إلى دراسة الأوضاع والظروف التي قام عليها التحليل الكينزي باعتبار أن ظهوره كان مصاحباً تماماً للفترة التي اعترفت فيها النظرية الكمية التقليدية بالعجز أمام حل ومعالجة ظاهرة الكساد العالمي في خضم أزمة 1929.

المبحث الثاني: النقود والسياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي

تعرضنا فيما سبق إلى تحليل النظرية النقدية التقليدية - نظرية كمية النقود - القائمة على العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، هذه النظرية التي تم تفسيرها من خلال تراكم مادي ومعرفي ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929 - 1933) الذي عمّ النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى، وما نتج عنه من أحداث تاريخية ووقائع اقتصادية كشفت بما لا يدع مجالاً للشك قصور ومحدودية نظريات التقليديين - خاصة - ما تعلق بقانون المنافذ لساي، وحيادية النقود وتوازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، وعدم تدخل الدولة إلا في نطاق محدود، وبالتالي قصور النظرية النقدية التقليدية.⁴

¹ بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص25.

² ناظم محمد نوري الشمري- مرجع سابق- ص261.

³ سهير محمود معنوق- "النظريات والسياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)- ص31.

⁴ بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص29.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

وفي خضم هذه الأزمة ظهرت النظرية العامة لكينز لنتقد قوانين وتحليل التقليديين, وتقلب الكثير من المنطلقات والآراء وتؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجاً ناجحاً لأزمة الكساد العالمي, فأحدثت بذلك ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي.

إن تقسيم النظريات النقدية المعاصرة إلى نظريات كمية و كينزية, وبالتالي اعتبار ما جاء به كينز (1883 - 1946) تياراً مستقلاً بذاته إنما هو راجع إلى المساهمة الأصيلة التي قدمها هذا الأخير في مجال النظرية النقدية, من خلال اعتماده تحليلاً اقتصادياً قائم على مبدأ النقد الفعال على عكس مبدأ النقد المحايد التقليدي. ولقد استطاع كينز بأطروحاته الجديدة إعطاء حياة جديدة للنظرية النقدية والتحليلات الخاصة بالتوازن النقدي, حتى أن أفكاره شكلت مرحلة انطلاقاً لنقاشات نقدية ساخنة, بل أدت لميلاد فكر نقدي جديد تزعمه عدد من الاقتصاديين البارزين* منهم من عمق تلك الأفكار في إطار مدرسة كينزية متينة الأركان, وجعلها منطلقاً لإحياء النظرية النقدية الكمية بتحليل أكثر واقعية, بتقدم تفسيرات وإضافات لم تكن واردة في التحليل النيوكلاسيكي, مثل باتينكين, ومنهم من جعل من تلك الأفكار منطلقاً لرد الفعل وسعى نحو إثبات النظرية الكمية, مع إعطائها ثوباً جديداً مثل فريدمان.¹ ولعل جوهر التميز الذي ارتبط بمساهمة كينز يتمثل في اعتماده على تحليل ديناميكي كلي, على خلاف التحليل النيوكلاسيكي الذي اتسم بكونه سكوني.

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي.² لذا يلزم علينا الإلمام بأوجه التشابه والاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية, من خلال تسليط الضوء أكثر على دور النقود في النشاط الاقتصادي وكيف يؤثر تغير مستوى هذه الأخيرة على مستوى الإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار.

المطلب الأول: الأوضاع التاريخية والاقتصادية لميلاد نظرية جديدة

عندما شهدت البلدان الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة العالمية التي - تعرف بأزمة الكساد الكبير وذلك من سنة 1929 إلى غاية سنة 1932 والتي انعكست آثارها على بقية بلدان العالم الأخرى- أدت إلى الإعلام بإنهيار التحليل الكلاسيكي بعد عجز تحليله وعلاجه لآفات ومشاكل هذه الأزمة.³ تحول الإهتمام من دراسة التغير في الأسعار العامة والذي كان من أولويات الفكر الكلاسيكي إلى دراسة سلوك النقود وأثره على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.

* من أمثال هؤلاء المفكرين نجد: G. Myrdal و E. Lindahl والبريطانيان D. H. Robertson و R. G. Hawtre والألمانيان D. Patinkin و M. Freidman.

¹ رحيم حسين- النقد و السياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي و الغربي- دار المناهج للنشر و التوزيع- عمان- الطبعة الاولى 2006- ص79.
² عبد المنعم السيد علي و د. نزار سعد الدين العيسى - مرجع سابق- ص284.

³ ناظم محمد نوري الشمري- مرجع سابق- ص267.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

فظهر اتجاه نقدي تحليلي جديد صاغه الاقتصادي الانجليزي اللورد كينز **J. M. Keynes** وقد تدعمت افكاره واستنتاجاته النظرية التحليلية فيما بعد على يد مجموعة من الاقتصاديين حتى أصبحت الأفكار الكينزية بمثابة مدرسة اقتصادية قائمة بذاتها.

1. أسباب ظهور أزمة الكساد العالمي

المعالم الأساسية التي كانت وراء قيام أزمة الكساد الكبير, ويظهر ذلك في النقاط التالية:

1.1 أزمة نظام قاعدة الذهب: في هذا الصدد يرى هاملتون (**J. D. Hamilton**) أن الكساد قد بدأت أسبابه في فرنسا خلال الفترة **1926-1927** نتيجة السياسة النقدية والمالية التي اتبعتها الدولة آنذاك نظرا للظروف الاقتصادية التي كانت تعانيها, ونتيجة لتدفقات الذهب إليها من دول العالم وخاصة من الو. م. أ, زاد مخزونها من هذا المعدن الثمين بشكل ملحوظ, وفي نفس الوقت اتبعت أمريكا سياسة الاستثمار في نهاية **1928** رفعت من سعر الفائدة من **3%** إلى **4.5%** فأدى ذلك إلى انخفاض المخزون الاحتياطي للدولار الذهبي, فظهرت أولى مظاهره من جانبه النقدي في الو. م. أ ببورصة "والستريت" وانتهت ببريطانيا, حيث تخلت هذه الأخيرة عن نظام قاعدة الذهب سنة **1931** نتيجة عجزها التام في مواجهة المتعاملين مع البنوك بسبب عدم وجود الاحتياط اللازم لتغطية الجنيه الإسترليني, ثم تبعتها بعد ذلك الو. م. أ في سنة **1933** ومن بعدها معظم دول أوروبا, وبالتالي تبني معظم دول العالم نظام النقد الائتماني.

2.1 المظاهر الاقتصادية: كانت أزمة الكساد قد ألفت بثقلها على معظم الدول الرأسمالية خاصة الأوروبية منها, فتوقفت الآلة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية الإنتاجية, وإفلاس العديد منها نتيجة الخسائر الكبيرة التي ألحقت بها مما أدى إلى ضعف دافع الاستثمار, فكانت النتيجة الحتمية والمباشرة لكل ذلك هي تسريح العمال, انتشار البطالة, انخفاض الأسعار وهو ما أثر على أرباح المستثمرين وبالتالي على دخل كل أفراد المجتمع من عمال ومنظمين ورجال أعمال.⁽¹⁾

2. فرضيات ومنطلقات التحليل الكينزي

نعمد إلى سرد مختلف المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية في رسم معالم الطرح الفكري الجديد كما يلي:

⁽¹⁾ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 31.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الافتراض الأول: تميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدي بحيث يصعب الفصل في تحليله بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي كما كان الحال في النظرية الكمية التقليدية.⁽¹⁾ بتعبير آخر يصعب تقسيم تحليل كينز إلى مرحلتين, مرحلة عينية حقيقية وأخرى نقدية وإنما يعبر منذ البداية عن العوامل الحقيقية بقيم نقدية, وهنا يمكن القول أن هذا الاتجاه قد ساعد بلا شك على تحقيق الوحدة في النظرية الاقتصادية (عدم الازدواجية أو الثنائية).

الافتراض الثاني: لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بأن العرض يخلق معه الطلب عليه, وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة. وكذلك رفض كينز تعادل الادخار والاستثمار باستمرار, قائلاً أن فئة من المدخرين تختلف عن فئة المستثمرين, فمن قبيل المصادفة أن يتعادلى.

الافتراض الثالث: وفقاً للتحليل الكينزي لا يتحدد الادخار والاستهلاك وفقاً لمعدل الفائدة, وإنما نجد أنهما متغيرين تابعين لمستوى الدخل, وأما سعر الفائدة فلا يتحدد بتقاطع الادخار مع الاستثمار كما أكد عليه الكلاسيك, ولكنه يتحدد عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصد النقدية من جانب وحيازة الأرصد القابلة للإقراض من جانب آخر, أي بلغة فنية يتحدد سعر الفائدة في ظل مستوى معين للعرض النقدي, بتفضيل السيولة.⁽²⁾

الافتراض الرابع: إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة, وإنما يتضمن أغراضاً أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة والتي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.⁽³⁾

الافتراض الخامس: أكد كينز بأن الأسعار والأجور لا تتصف بالمرونة الكبيرة التي توقعها الكلاسيك وخاصة في فترات الكساد أين يفترض بما أن تؤدي إلى انخفاض الأسعار والأجور ومنه ارتفاع القدرة الشرائية للنقود وزيادة التوسع في مستوى الطلب الكلي. إن افتراض كينز لجمود الأجور (في اتجاه الانخفاض) وليس مرونتها نابع كون أن الاقتصاد الحديث يرفض مبدأ تخفيض الأجور النقدية تحت تأثير نقابات العمال وأي محاولة تبذل من جانب المشروعات في هذا الصدد تواجهها مقاومة من جانب العمال.

الافتراض السادس: يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير نقدي - عكس الكلاسيك الذين اعتبروه ظاهرة حقيقية - حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار, لذا فإن انخفاضه

⁽¹⁾ سهير محمود معنوق - "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 63.

⁽²⁾ أحمد أبو الفتوح علي الناقه - مرجع سابق (طبعة 2001) - ص 360.

⁽³⁾ عبد المنعم السيد علي - مرجع سابق - ص 431.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص.

المطلب الثاني: دراسة النقود في التحليل الكينزي - نظرية تفضيل السيولة-

انطلق كينز من انتقاداته الموجهة إلى النظرية الكمية التقليدية خاصة فيما تعلق بالطلب على النقود, حيث لم تهتم بدور النقود إلا في كونها وسيطا في التبادل وستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات, إذ لا مجال للطلب على النقود لذاتها. وقد استبعدت النظرية الكمية التقليدية دور النقود في إحداث التوازن في سوق السلع والخدمات مكتفية فقط بقانون المنافذ, وأن تأثير النقود يقتصر فقط على مستوى الأسعار. فالأسعار هي نتاج التوافق بين العرض على السلع مع طلبها, حيث أن الطلب يعتبر أكثر أهمية في النظرية الكينزية فهو العنصر المحرك, ومن ثم فتأثير النقود على الأسعار من خلال الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية يكون أكثر وضوحا وإيجابية. فالطلب الكلي من خلال الطلب الفعال يؤثر في حجم الإنتاج ومستوى الأجور وبالتالي على النفقات والتي تمثل العوامل المباشرة لزيادة الأسعار في النظرية الكينزية.¹

فما المقصود بتفضيل السيولة؟ وما هي الدوافع وراء هذا السلوك؟

الميل للسيولة أو تفضيل السيولة هو رغبة الأفراد أو المشروعات للاحتفاظ بجزء من دخولهم في شكل نقود سائلة, وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما اعتبر الميل شديدا, وكلما انخفضت هذه النسبة كلما اعتبر هذا الميل ضعيفا, ولهذا التفضيل دوافع عديدة.

❖ الطلب على النقود

وضَّح كينز في نظريته العامة أن رغبة العناصر الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى أن النقود تعد بمثابة "الأصل الأكثر سيولة" نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله, دون مرور فترة زمنية إلى أصل آخر, أو بتعبير آخر هي الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إسالة.² وقد أوضح أن الأفراد يطلبون النقود لأنهم يحتاجون إلى أرصدة نقدية لإجراء معاملاتهم اليومية أو لمقابلة ما قد يواجههم من ظروف غير متوقعة وأخيرا لأنهم يفضلون الاحتفاظ بالأرصدة النقدية كأصل ذو أفضلية على الصور الأخرى لتبادل الثروة, ومن ثم يمكن إجمال هذه العمليات في الدوافع التالية:

¹ زينب حسين عوض الله - اقتصاديات النقود و المال-دار الجامعة الجديدة للنشر-الاسكندرية-طبعة 2007-ص232-233.
² سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)-ص79.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

1. الطلب على النقود بدافع المعاملات (**Motif de Transaction**): ينشأ طلب النقود بدافع المعاملات

نتيجة وجود ثغرة زمنية بين حصول الأعوان الاقتصاديين (الأفراد والمشروعات) على دخلهم وإنفاقهم لهذا الدخل.¹ والطلب على النقود لدافع المعاملات يتوقف على اعتبارات موضوعية تتعلق بمشكل المبادلات وكيفية إجراء المدفوعات. وبالنسبة لفرد معين فإن طلبه على النقود للمعاملات عند دخل معين يتوقف على النمط الزمني لإنفاقه ومراحل المدفوعات, أي على ما يطلق عليه فترة الدخل بالمقارنة مع فترة إنفاقه. أما بالنسبة للمشروعات فالرغبة في الاحتفاظ بجزء نقدي سائل هو نتيجة طبيعية لمواجهة نفقات الإنتاج الجارية (أجور- استهلاكات- ...إلخ). وهذا بالطبع يعتمد على حجم الإنتاج وعلى طول فترة العملية الإنتاجية.

يعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة للطلب على النقود شيوعا, فهو العنصر الرئيسي الذي يحفز الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة. والغرض من الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغرض المعاملات هو إمكانية إحداث التوازن عبر الوقت بين تيارات النفقات وبين تيارات الدخل التي لا تتعاصر سويا.

وهكذا يصبح الطلب على النقود بدافع المعاملات دالة في الدخل يزيد بزيادته وينقص بنقصانه. ويظهر ذلك في

$$M_d^T = f(Y^+) \quad \text{المعادلة التالية:}$$

M_d^T : الطلب على النقود بدافع المعاملات دالة تابعة لمستوى للدخل, والارتباط بينهما إيجابي.

2. الطلب على النقود بدافع الاحتياط (**Motif de Précaution**): يقصد بدافع الاحتياط (الحيطه) رغبة

الأفراد (المشروعات) في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة كالمرض والبطالة, أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كإنخفاض أسعار بعض السلع. أما المشروعات فهي تهدف إلى هذا النوع من الإجراء لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية متعلقة بالإنتاج أو الاستفادة من فرص صفقات رابحة.² ويتأثر حجم الأرصدة المحتفظ بها ضد الطوارئ بعوامل عديدة منها درجة إمكانيات الحصول على ائتمان من سوق النقد بشروط معقولة ودرجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية وبالتالي مدى إمكانيات تحويل الأوراق المالية إلى نقد سائل.³ ضف إلى ذلك طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به, درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع, مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال.

ويمكن توضيح العلاقة بينهما في المعادلة التالية:

$$M_d^P = f(Y^+)$$

¹ عبد الحميد صديق عبد البر- مرجع سابق- ص 161.

² بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص 31.

³ عبد النعيم محمد مبارك و احمد علي الناقه- "النقود والصيرفة والسياسات النقدية"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1985- ص 247-248.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

M_d^P : الطلب على النقود بدافع الاحتياط دالة تابعة طرديا للدخل.

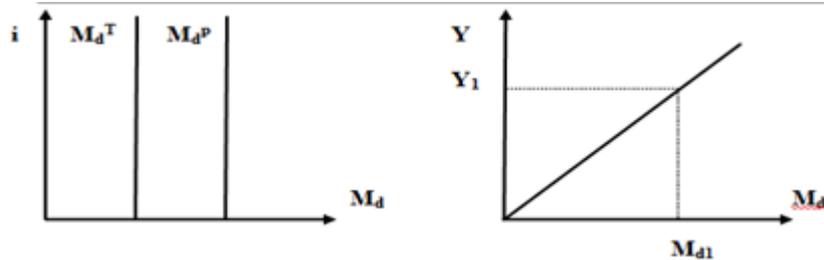
ويمكن دمج الطلب على النقود بدافع المعاملات والطلب على النقود بدافع الاحتياط الذين يعتبران متغيران تابعين

$$M_d^T + M_d^P = f(Y^+)$$

ومنه يمكن تقديم الصياغة العامة للطلب على النقود بدافعي المعاملات والاحتياط كما يلي:

$$f(Y^+) = L1 \quad \text{حيث} \quad L1 = M_d^T + M_d^P$$

الشكل رقم 04: تمثيل بياني لدالة الطلب على النقود بدافعي المعاملات و الاحتياط عند كينز



3 الطلب على النقود بدافع المضاربة (**Motif de Spéculation**): لقد أعطى كينز هذا الدافع أهمية خاصة بالمقارنة مع الدوافع الأخرى, ليس فحسب لأنه كان يعد مفهوما جديدا في مجال دالة الطلب على النقود, وإنما أيضا بسبب تأثيراته على كمية النقد. ⁽¹⁾ ويمثل الطلب على النقود بغرض المضاربة المساهمة الرئيسية لكينز, حيث ينشأ هذا الطلب من كون النقود أصل يستخدم كمستودع للقيمة - وظيفة النقود كونها مخزن للقيمة- وهو طلب لم تتعرض له النظرية الكمية التقليدية للنقود. ⁽²⁾ ويقوم دافع المضاربة على أساس الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة انتظارا لوقت يمكن فيه الاستفادة من تغييرات الأسعار وتحقيق ربح حين تسمح الظروف بذلك, بمعنى أن الفرد يتنازل في الحاضر عن فائدة حالية سريعة انتظارا لفائدة أكبر قيمة في المستقبل. ⁽³⁾

إن ارتباط دافع المضاربة بالتوقعات الجارية أو المستقبلية على الأصول المالية وخصوصا السندات* التي اعتبرها كينز أصل كامل السيولة وأنها البديل الوحيد للنقود السائلة, يدعوا بالمستثمرين والمضاربين إلى توقع تغيرات قيمة الأصول في السوق بالمقارنة مع سعر الفائدة على هذه الأصول. ومنه أكد كينز أن دافع المضاربة وعلى عكس

⁽¹⁾ راجع حسين - مرجع سابق - ص 93.

⁽²⁾ محمد عزت غزلان - اقتصاديات النقود و المصارف - دار النهضة العربية - بيروت - الطبعة الاولى 2002 - ص 197.

⁽³⁾ سهير محمود معتوق - "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 88.

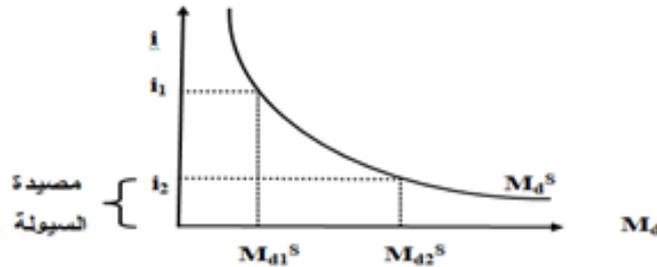
* السندات هي عبارة عن التزامات تعاقدية تقوم بإصدارها مؤسسات الأعمال المختلفة أو الحكومة, وتتعهد فيها بدفع مبلغ معين كفائدة بصفة دورية طوال مدة السند, وبدفع القيمة الاسمية عند الاستحقاق ويتم حساب مدفوعات الفائدة بضرب معدل الفائدة المحدد على السند (أو سعر الفائدة الاسمي) في القيمة الاسمية.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

بقية الدوافع السابقة الذكر لا يرتبط بالقيمة الاسمية للدخل وإنما يتحدد من خلال معدل الفائدة في السوق المالي، والارتباط بين الطلب على النقود بدافع المضاربة ومعدل الفائدة هو ارتباط سلبي. ومنه تظهر دالة الطلب على

$$L_2 = M_d^s = f(i^-) \quad \text{النقود بدافع المضاربة كما يلي:}$$

الشكل رقم 05: التمثيل البياني لدالة الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز



من الشكل السابق (رقم 05) نلاحظ أن الأفراد والمشروعات يتجهون إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء سندات في الحالة التي يتواجد عندها سعر الفائدة في مستوى مرتفع جدا (أكبر من i_1)، ومن ثم يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة - استثمار النقود السائلة في السوق المالي - عند هذا المستوى عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة. وفي الحالة التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى أقل مستوى له في السوق المالي (أقل من i_2) يفضل الأعوان الاقتصاديون في هذه الحالة الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة نقدية بل ويسعون إلى التخلص من النقود في شكل أصول مالية، ومنه يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لمعدل الفائدة. وفي هذه الفترة لا يجد الأفراد وكذا رجال الأعمال أي فائدة من جراء استثمار أموالهم السائلة في شراء السندات، وهذا ما أشار إليه كينز بمصيدة السيولة أو فخ السيولة (La Trappe de la Liquidité) والتي يلجأ إليها في تفسير عدم فعالية السياسة النقدية في محاربة ظاهرة الكساد.

ولكن النقطة الهامة والأساسية التي أكد عليها كينز في الطلب على النقود بدافع المضاربة هي خاصية عدم التأكد من تحركات أسعار الفائدة في السوق المالي، حيث يتم الاستثمار وفقا للتوقعات الممكنة من قبل الأعوان ذوي الفائض المالي وحتى بالنسبة لذوي العجز أيضا.

4 **الطلب الكلي على النقود:** من العرض السابق اتضح لنا أن الطلب الكلي على النقود ينقسم إلى جانبين، الطلب

على النقود بدافع المعاملات والاحتياط الذي يرتبط إيجابيا مع مستوى الدخل أو القيمة الاسمية للدخل، أما الطلب على النقود بدافع المضاربة فيعتبر دالة تابعة سلبيا لمعدل الفائدة. ويمكن التعبير عن الطلب الكلي على النقود في الدالة التالية:

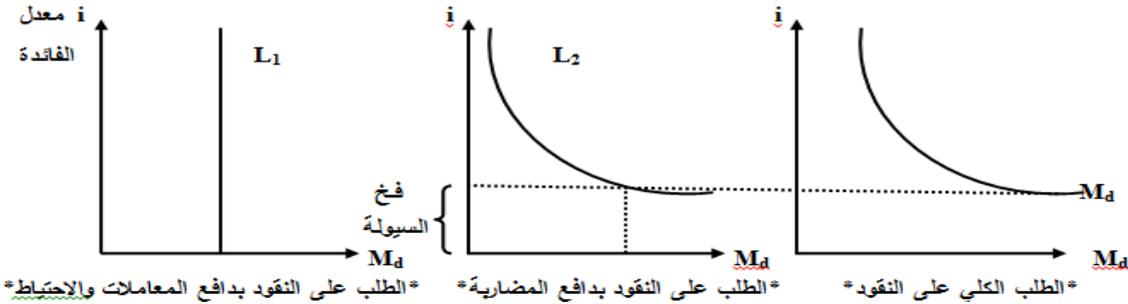
الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

$$\begin{cases} L_1 = M_d^T + M_d^P = f(Y^+) \\ L_2 = M_d^S = f(i^-) \end{cases}$$

$$M_d = L_1(Y) + L_2(i)$$

$$M_d = f(Y^+, i^-) \dots \dots (1)$$

الشكل رقم 06: تمثيل بياني لدالة الطلب الكلي على النقود عند كينز



Source : Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD – Paris - p54.

من التمثيل البياني نجد أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ليس لهما أي علاقة بتغيرات معدل الفائدة فهما يرتبطان ايجابيا بالتغير في القيمة الاسمية للدخل, في حين أن معدل الفائدة يعتبر كحافز أو رادع للطلب على النقود بدافع المضاربة في السوق المالي نتيجة التوقعات المحتملة والحاصلة على أسعار السندات وتكلفة الإقراض المفروضة عليها, ومنه نجد أن الطلب الكلي على النقود يتأثر بدرجة كبيرة بمعدل الفائدة.

➤ عرض النقود

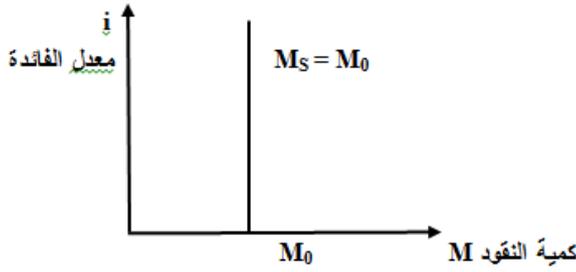
نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة, والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية, أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها. ⁽¹⁾ ويتحدد هذا الأخير وفقاً لعوامل عدة أهمها أثر كمية النقد على مستوى الأسعار بمعنى معدل التضخم, مرحلة الدورة الاقتصادية أي حالة النشاط الاقتصادي, معدل النمو الاقتصادي. ويعتبر عرض النقود متغير خارجي مستقل تتحدد قيمته من خارج النموذج, ⁽²⁾ ويأتي هذا وفقاً لإيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ويمكن تمثيل دالة عرض النقود كما يلي:

⁽¹⁾ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 49.

⁽²⁾ عبد المنعم مبارك و أحمد علي الناقله - "النقود والصيرفة والنظرية النقدية" - مرجع سابق ذكره - ص 198.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الشكل رقم 07: تمثيل بياني لدالة عرض النقود وفق التحليل الكينزي



➤ معدل الفائدة التوازني

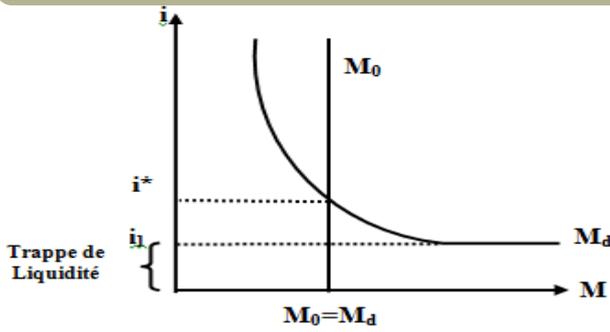
وفقا للتحليل الكينزي يعتبر معدل الفائدة ظاهرة نقدية يتحدد بالتوازن بين عرض النقد والطلب عليه, وتقوم تركيبية معدلات الفائدة على إدخال بعض العناصر الحقيقية والنقدية في نفس الوقت. فمن جهة يرتبط معدل الفائدة بمتغيرين نقديين (كمية النقود المعروضة والرغبة في السيولة), ومن جهة أخرى يتأثر هذا الأخير بمتغير حقيقي يتمثل في مستوى الدخل للفترة.¹ فإذا زادت كمية النقود مع بقاء الطلب على النقود أو التفضيل النقدي على حاله, فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض في سعر الفائدة ومنه زيادة الطلب على النقود بدافع المضاربة على حساب الدوافع الأخرى. أما في حالة انخفاض العرض النقدي مع نفس الافتراض السابق – ثبات مستوى الطلب على النقود- فسوف يرتفع سعر الفائدة ومنه ينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة ويتجه المتعاملون إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط لعدم وجود المحفز في استثمار أموالهم السائلة الإضافية.

أما إذا زاد الطلب على النقود نتيجة ارتفاع مستوى الدخل وذلك مع بقاء الكمية المعروضة من النقود على حالها دون تغيير فسوف يرفع سعر الفائدة. معنى ذلك أن زيادة الدخل ينتج عنها زيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات, فإذا لم يقابل تلك الزيادة ارتفاع في المعروض النقدي فسوف يضطر الأفراد إلى إعادة توزيع النقود بين المعاملات والمضاربة وذلك بتحويل جزء من الأرصدة النقدية المخصصة لغرض المضاربة إلى تلك الموجهة لغرض تمويل المعاملات, وكذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص مما لديهم من السندات لتمويل حاجاتهم من النقود للمعاملات مما يخفض من أسعار تلك الأصول المالية ويرفع من سعر الفائدة الجديد. ويمكن تبيان ذلك في المخطط الموالي.

¹المزيد من الاطلاع ارجع إلى: مجدي محمود شهاب- "اقتصاديات النقود والمال – النظرية والمؤسسات النقدية"- دار الجامعة الجديدة- 2000- ص59.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الشكل رقم 08: تمثيل بياني لكيفية تحديد معدل الفائدة في التحليل الكينزي



Source : Alain Siaens – « Monnaie et Finance » - Edition A. De Boeck – Bruxelles 1981 – page 108.

من التمثيل البياني نجد أن نقطة التقاطع بين منحني العرض النقدي ومنحني الطلب الكلي على النقود تمثل النقطة التي يتحدد عندها معدل الفائدة التوازني في السوق, في حين أن مستوى معدل الفائدة (i_1) يمثل أدنى حد يصل إليه سعر الفائدة السوقي الذي يحفز نوعا ما المتعاملين الاقتصاديين على استثمار فوائضهم المالية التي يجوزونها, أقل من هذا المستوى يعتبر الطلب الكلي على النقود مرن مرونة لا نهائية بالنسبة لمعدل الفائدة, حيث يعتمد المتعاملون إلى التخلص من النقود في شكل أصول مالية ويتوجهون إلى زيادة الطلب على النقود في شكلها السائل حيث خطورة خسارة في قيمة رأس المال كبيرة والعائد منخفض, وذلك من أجل استثمارها في المستقبل في حالة عودة معدلات الفائدة إلى الارتفاع.

المطلب الثالث: التأسيس الرياضي للطرح الكينزي ونموذج التوازن الاقتصادي

لقد انتقد كينز المفاهيم التقليدية حول النقود كونها حجاب يخفي وراءه تبادلا حقيقيا, واستبدالاً لمسألة " حيادية النقود" كحالة ملائمة لوضعيتها كما يفهم من معادلة التبادل والفرضيات الأخرى للنظرية الكمية للنقود, في حين أن كينز حصر تحليل آثار النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومستويات الاستخدام والإنتاج وأحجام التقلبات فيها.⁽¹⁾ واستبدل كينز أداة التحليل التقليدية التي تنصرف إلى تحليل العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها, بأداة تعرف اصطلاحا في الفكر الاقتصادي الحديث **بالطلب الفعال** وهو المتغير المستقل الذي يحدد مستويات الاستخدام والناتج والدخل القومي.

وقد عنى كينز في هذه النظرية منذ البداية بإبراز أهمية الطلب على النقود والعمل والموارد الطبيعية التي تتحكم في تناقص الغلة, وأظهر أن الاتجاه العادي للأسعار والأجور هو على عكس ما يقال الاتجاه نحو الصعود. كما أبرز مخاطر الأسعار وأهمية العمل على خلق نوع من الانتعاش المستمر, ومن ثم توصل إلى نظرية عن التوظيف الكامل أي استخدام جميع عوامل الإنتاج الممكنة في عملية الإنتاج. فما دامت هناك حالة عدم توظيف كامل لعوامل

⁽¹⁾ بسام الحجار - مرجع سابق - ص 256.

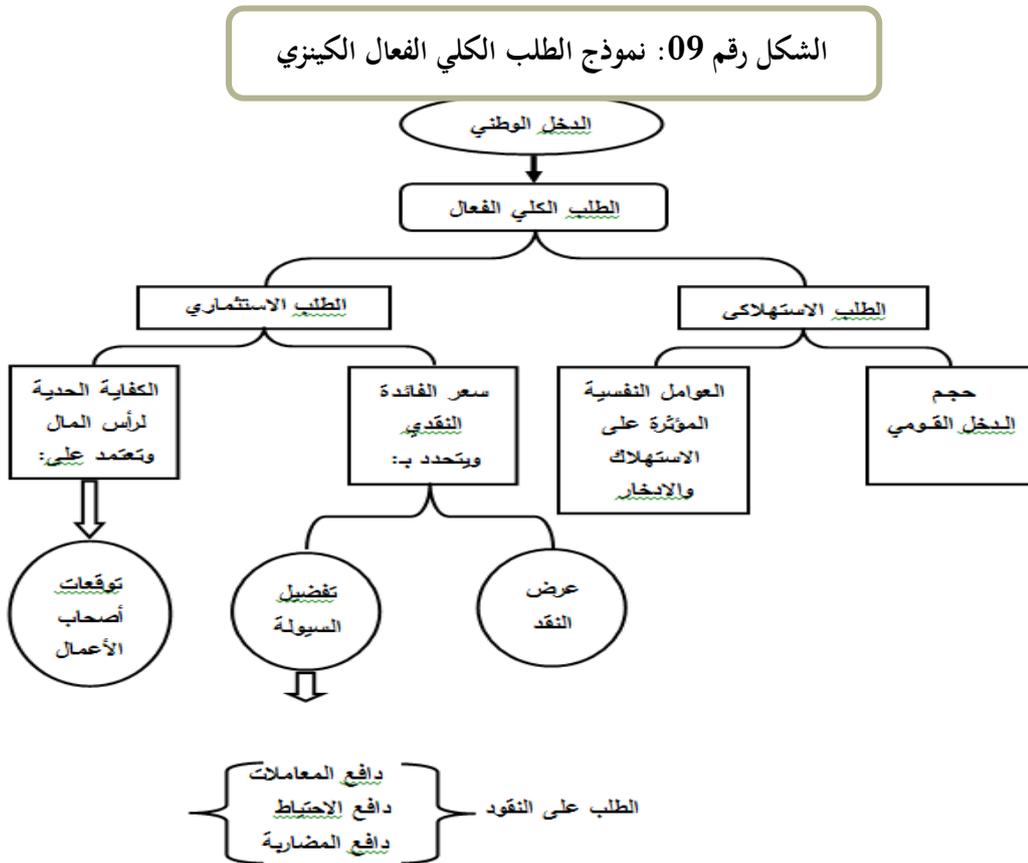
الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الإنتاج فإن تغيرات كمية النقود تتبعها تغيرات مناسبة في حالة التوظيف بمعنى أن الزيادة في كمية النقد تميل إلى التناسب مع زيادة حجم الإنتاج وما يصاحبها من زيادة في الطلب على وسائل الدفع.¹

➤ الطلب الكلي الفعال

يتمثل الطلب الكلي الفعال في مجموع ما يقرر الأفراد إنفاقه على السلع والخدمات, هذه الأخيرة التي تشمل على سلع وخدمات الاستهلاك وخدمات الاستثمار. فالمنظور الكينزي أكد أن هذا الطلب لا يقف عند حد الرغبة في الشراء, بل لا بد وأن يقترن بالمقدرة على هذا الشراء, كما أنه يشمل إنفاق الوحدات الاقتصادية في مجموعها لكونه طلب كلي يختلف عن الطلب الفردي للوحدة الاقتصادية.²

ويمكن توضيح مكونات الطلب الكلي الفعال في النموذج التالي:



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري - "النقود والمصارف والنظرية النقدية" - دار زهران للنشر والتوزيع - صان - الطبعة الأولى 1999 - ص 272.

¹ عادل أحمد حشيش - مرجع سابق (طبعة 1992) - ص 187.

² بقبق ليلي اسمهان - مرجع سابق (رسالة ماجستير) - ص 63.

لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

سهير محمود السيد حسن - "النقود والتوازن الاقتصادي" - مؤسسة شباب الجامعة - طبعة 1985 - ص 111-112.

صبحي تادريس قريصة - "النقود والبنوك" - الدار الجامعية للطباعة والنشر - طبعة 1986 - ص 249.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

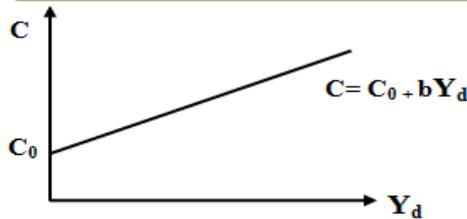
1. دالة الاستهلاك: يتمثل الاستهلاك في إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة, ويعني الاستهلاك عادة الإنفاق الاستهلاكي, ومقدار كل منهما متطابقين. وطبقا لهذا المفهوم فإن الدخل الذي لا ينفق يذهب إلى الادخار ومن ثم يمكن استهلاكه في المستقبل. وتفسر دالة الاستهلاك العلاقة الطردية بين المسحوبات المختلفة من الدخل المتاح (الدخل - مستوى الضرائب) ومستويات الإنفاق الاستهلاكي. (1) وغالبا ما يكون الإنفاق الاستهلاكي للاقتصاد (لقطاع العائلات) كمتغير تابع (C) ومستوى الدخل المتاح كمتغير مستقل (Y), ويظهر ذلك الارتباط في الصورة الجبرية التالية: $C = C_0 + bY$ أو $C = f(y)$

حيث يمثل C_0 : مستوى الاستهلاك التلقائي أو الإنفاق الاستهلاكي المستقل. و**b**: يمثل الميل الحدي للاستهلاك أو المعامل السلوكي في المعادلة والذي يبين سلوك الاستهلاك تبعا لتغير سلوك الدخل. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$MPC = b = \Delta C / \Delta Y ; \quad 0 \leq b \leq 1$$

b : الميل الحدي للاستهلاك يمثل التغير في الاستهلاك على التغير في الدخل.

الشكل رقم 10: التمثيل البياني لدالة الاستهلاك



المصدر: بوجين، أ. ديوليور - ملخصات شوم، نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية - دار الدولية للنشر - القاهرة - الطبعة الثالثة 1997 - ص 19.

2. دالة الادخار: الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك, والمودع على مستوى المؤسسات المالية (عدى ذلك يعتبر اكتناز لأنه لا يساهم في تنشيط وتفعيل الدورة الاقتصادية), وهو تابع إيجابيا لمستوى الدخل المتاح, ويظهر ذلك في المعادلة التالية: $S = -C_0 + (1-b)Y_d$ أو $S = f(Y)$

حيث تمثل $(-C_0)$: الإدخارات السلبية أو ذلك الجزء من المدخرات التي تمّول الاستهلاك حتى عندما يكون الدخل المتاح مساويا للصفر. هذا الجزء من الاستهلاك يتم تمويله من مدخرات سابقة أو عن طريق الاقتراض. في حين أن $(1-b)$: تمثل الميل الحدي للادخار الذي يبين سلوك الادخار التابع لتغير قيمة الدخل أو الاستهلاك, ويمثل التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل ويظهر ذلك في الصيغة التالية:

(1) ضياء مجيد - "النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي" - مؤسسة شباب الجامعة للنشر - الإسكندرية - طبعة 1999 - ص 127.

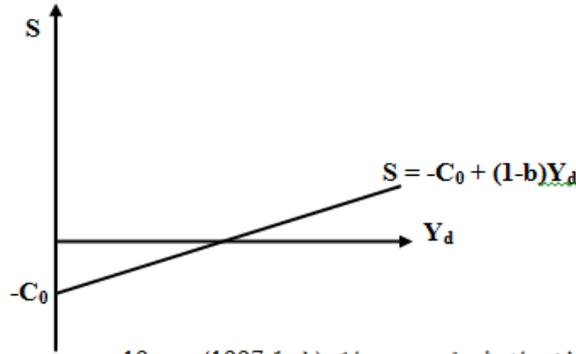
الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

$$MPS = (1 - b) = \Delta S / \Delta Y$$

$$\begin{cases} C = C_0 + bY_d \\ S = -C_0 + (1-b)Y_d \\ C + S = Y \rightarrow Y = Y_d \end{cases}$$

$$MPC + MPS = 1 \quad \text{إذن نجد أن:}$$

الشكل رقم 11: التمثيل البياني لدالة الادخار



المصدر: يوجين.أ. ديوليريو - "ملخصات شوم" - مرجع سابق (طبعة 1997) - ص 19.

3. دالة الاستثمار: يعرّف الاستثمار على أنه الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية أو الاستثمارية مثل شراء الآلات والمعدات الجديدة والمباني والمصانع ومثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وإنما يتوقع أن تضيف إلى المخزون السلعي والدخل في المستقبل. ⁽¹⁾ بمعنى آخر الإنفاق على السلع الرأسمالية بهدف الوصول إلى الربح. وقد يستند مفهوم الاستثمار على فكرتين مختلفتين، الاهتمام بشراء الأصول المالية من أسهم وسندات وأوراق مالية بجميع أنواعها، ضف إلى ذلك الاهتمام بشراء الآلات والمعدات سواء كانت جديدة أو مستخدمة.

أن العلاقة بين الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي هي علاقة إنتاجية بالرغم من أنه يعتبر من الناحية الكمية أقل أهمية من الإنفاق الاستهلاكي. أما العلاقة بين الاستثمار والادخار هي علاقة تمويلية عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى شراء السلع الرأسمالية. ويتم تمثيل دالة الاستثمار بالعلاقة التالية:

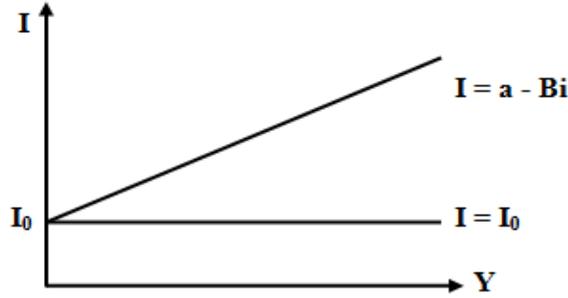
$$I = I_0$$

$$(الاستثمار التلقائي) \quad I = a - Bi \quad \text{أو} \quad (الاستثمار المحفز)$$

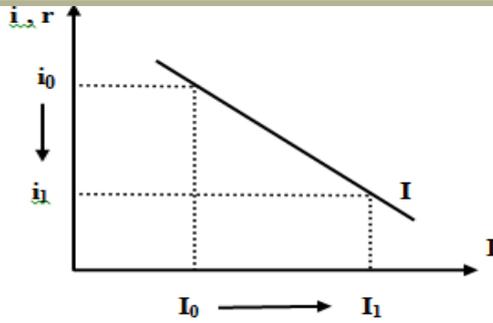
⁽¹⁾ ضياء مجيد- مرجع سابق (طبعة 1999) - ص 181.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الشكل رقم 12: التمثيل البياني لدالة الاستثمار



الشكل رقم 13: العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال و معدل الفائدة و الاستثمار



المصدر: بوجين، أ. ديوليرو - "ملخصات شوم" - مرجع سابق (طبعة 1997) - ص 101.

➤ تحديد المستوى التوازني للدخل

التوازن من المنظور الكينزي يتحقق في ظل جملة من الفروض التي من شأنها تبسيط التحليل دون المساس بجوهره، وتظهر هذه الفروض كما يلي:

- ❖ نفترض عدم وجود نشاط حكومي، بمعنى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أي وجود اقتصاد معين ليس للحكومة فيه أي ميزانية نظرا لعدم قيامها بالإنفاق أو تحصيل الضرائب.
- ❖ نفترض وجود اقتصاد مغلق لا توجد بينه وبين العالم الخارجي أية معاملات.⁽¹⁾
- ❖ تصوير دالة الاستهلاك على شكل خط مستقيم مما يفيد افتراض ثبات الميل الحدي للاستهلاك لغرض التبسيط.
- ❖ افتراض الطلب على الاستثمار متغير خارجي ولا علاقة له بالدخل.⁽²⁾

⁽¹⁾ سهير محمود معتوق - "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 113.

⁽²⁾ بقيق ليلي اسمهان - مرجع سابق (رسالة ماجستير) - ص 63.

لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: عبد الرحمان يسري أحمد - "اقتصاديات النقد" - دار الجامعات المصرية - القاهرة - طبعة 1979 - ص 212.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

وفق هذه الافتراضات نجد أن المستوى التوازني للدخل يتحدد بطريقتين مختلفتين:

الطريقة الأولى: تعادل الدخل الوطني مع الإنفاق الكلي

$$\begin{cases} Y = C + I \\ C = C_0 + bY_d \\ I = I_0 \\ Y = Y_d \end{cases}$$

$$Y = C_0 + bY_d + I_0$$

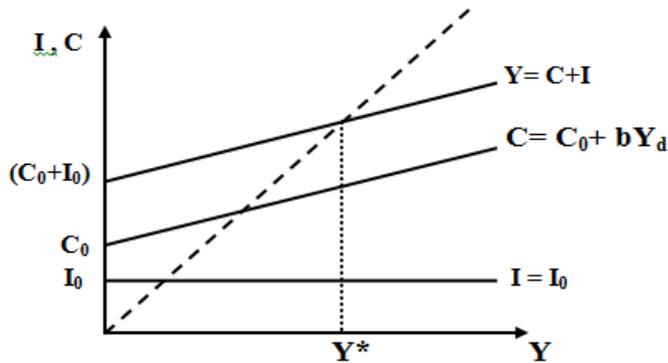
$$Y - bY_d = C_0 + I_0$$

$$(1 - b) Y = C_0 + I_0$$

$$Y = (C_0 + I_0) / (1 - b) \rightarrow \boxed{Y = (C_0 + I_0) [1 / (1 - b)]}$$

ويمكن تمثيل الصيغة النهائية التي تبين كيفية تحديد قيمة الدخل التوازني في الشكل البياني الموالي.

الشكل رقم 14: الدخل التوازني وفق طريقة تعادل الانفاق الكلي و الانتاج



الطريقة الثانية: تعادل الإدخارات المقررة مع الاستثمارات المقررة

$$\begin{cases} I = S \\ I = I_0 \\ S = -C_0 + (1 - b)Y_d \\ Y = Y_d \end{cases}$$

$$I_0 = -C_0 + (1 - b)Y_d$$

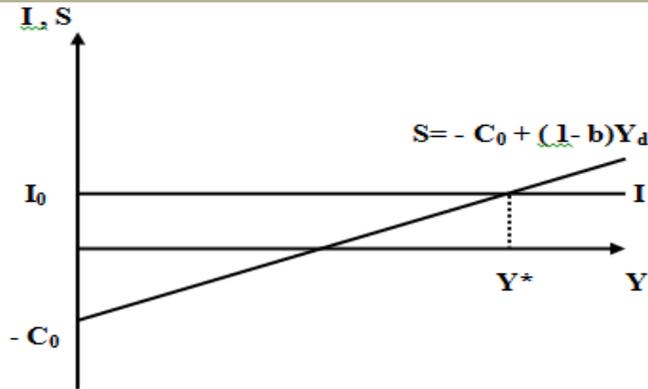
$$C_0 + I_0 = (1 - b)Y$$

$$Y = (C_0 + I_0) / (1 - b) \rightarrow \boxed{Y = (C_0 + I_0) [1 / (1 - b)]}$$

تمثل هذه الصورة الرياضية الصيغة النهائية للدخل التوازني بطريقة تعادل الادخار المقرر مع الاستثمار المقرر.

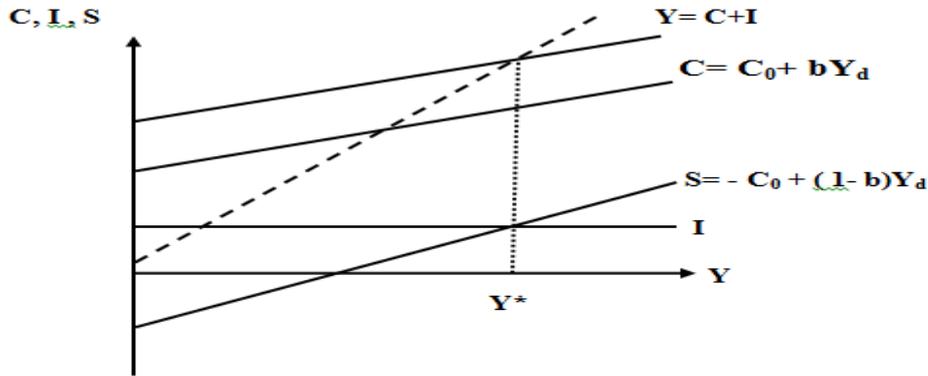
الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الشكل رقم 15: الدخل التوازني وفق طريقة تعادل الادخار و الاستثمار



من الصيغ الجبرية السابقة الخاصة بطرق تحديد قيمة أو مستوى الدخل عند التوازن, بالإضافة إلى الرسوم البيانية التي توضح علاقة كل متغير اقتصادي في تحديد مستوى توازن هذا الأخير, نشير إلى إمكانية استخلاص تمثيل بياني يضم كافة الدوال بجميع منحنياتها البيانية الخاصة بها في تحديد قيمة الدخل الوطني التوازني وفق طريقة التعادل بين العرض الكلي والطلب الكلي كما سيتم توضيحه في المخطط الموالي:

الشكل رقم 16: مستوى الدخل الوطني التوازني بالطريقتين معا



3 مضاعف الاستثمار: تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل, عن طريق ما يسمى "بالمضاعف". حيث أن فكرة هذا الأخير عند كينز تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل. أو بتعبير آخر المضاعف هو عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني.⁽¹⁾ فمضاعف الاستثمار يقصد به إذن المعامل العددي الذي يبين مدى

⁽¹⁾ بلعوز بن علي - مرجع سابق - ص 42.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الزيادة الكلية في الدخل الوطني والتي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار المستقل.¹ ويفترض في ذلك بقاء الأشياء الأخرى على حالها ثابتة دون حدوث أي تغيير فيها.

ويمكن تمثيل صيغة مضاعف الاستثمار في الصورة الرياضية الآتية:

$$Y = (C_0 + I_0) [1 / (1 - b)]; \quad \Delta C = 0$$

$$\Delta Y = \Delta I [1 / (1 - b)] \quad ; \quad K = [1 / (1 - b)]$$

يرجع هذا التأثير المضاعف في واقع الأمر إلى أنه إذا افترضنا ما ينفقه فرد أو مشروع معين عن ذي قبل، فإن هذا الإنفاق سوف يحصل عليه شخص أو مشروع آخر في صورة دخل، وحيث أن هذا الأخير قد حصل على دخل إضافي (بمعنى أن دخله قد زاد) فسوف يقوم بزيادة مقدار ما ينفقه على الاستهلاك فيزيد مقدار ما يحصل عليه فرد أو مشروع ثالث من دخل، ومن ثم يزيد إنفاقه على الاستهلاك وهكذا.²⁽³⁾ وحيث أن الاستهلاك يمثل أحد العناصر المكونة للدخل الوطني فإن حدوث زيادة في الاستهلاك (تتولد عن الزيادة الأصلية في الاستثمار) يقابلها زيادة في الدخل القومي.

➤ دراسة نموذج التوازن الاقتصادي في ظل النظرية الكينزية - عدم حيادية النقود -

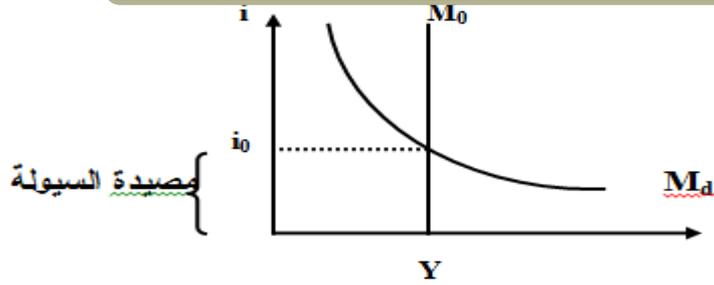
لقد عنى كينز في هذه النظرية منذ البداية بإبراز أهمية الطلب على النقود والعمل والموارد الطبيعية التي تتحكم في تناقص الغلة، وأظهر أن الاتجاه العادي للأسعار والأجور هو على عكس ما يقال الاتجاه نحو الصعود. كما أبرز مخاطر الأسعار وأهمية العمل على خلق نوع من الانتعاش المستمر، ومن ثم توصل إلى نظرية عن التوظيف الكامل أي استخدام جميع عوامل الإنتاج الممكنة في عملية الإنتاج. فما دامت هناك حالة عدم توظيف كامل لعوامل الإنتاج فإن تغيرات كمية النقود تتبعها تغيرات مناسبة في حالة التوظيف بمعنى أن الزيادة في كمية النقد تميل إلى التناسب مع زيادة حجم الإنتاج وما يصاحبها من زيادة في الطلب على وسائل الدفع.³

1. السوق النقدي عند كينز: يتحقق التوازن في السوق النقدي من خلال تعادل عرض النقود (متغير مستقل) والطلب الكلي على النقود المكون من الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (كونهما تابعين لمستوى الدخل بمنحى إيجابي) والطلب على النقود بدافع المضاربة (يتحدد بمعدل الفائدة بمنحى سلبي)، ويظهر ذلك في البيان التالي:

¹ سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)- ص125.
² سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)- ص126.
³ عادل أحمد حشيش - مرجع سابق (طبعة 1992) - ص187.

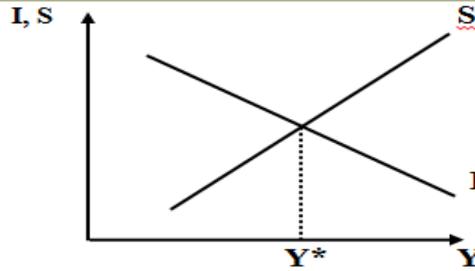
الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الشكل رقم 17: سوق النقدي في النظرية الكينزية



2. سوق السلع والخدمات: يتحدد التوازن في السوق الحقيقي من خلال التعادل بين مستوى الادخار والاستثمار وذلك كون أن الطلب (الاستثمار) هو الذي على أساسه يتحدد العرض (الادخار) عكس قانون المنافذ لسايب. حيث أن الادخار تابع ايجابيا لمستوى الدخل, في حين أن الاستثمار يتحدد من خلال معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال, ويظهر ذلك في البيان الموالي.

الشكل رقم 18: السوق الحقيقي في ظل النظرية الكينزية



3. سوق العمل: وفقا لكينز يتم التوازن في سوق العمل من خلال التعادل بين عرض العمل والطلب عليه. حيث أن الطلب على العمل في النظرية الكينزية لا يختلف عنه في النظرية التقليدية, فدالة الطلب على العمل تعتبر دالة مشتقة من دالة الإنتاج, ويعد هذا الطلب دالة متناقصة في معدل الأجور الحقيقية بحيث أن انخفاض هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل (انخفاض تكلفة اليد العاملة) ومن ثم ارتفاع مستوى التشغيل. أما عرض العمل فقد اختلف كينز مع التقليديين في نقطتين هما: (1)

✓ عرض العمل ليس دالة للأجر الحقيقي: فهو يرى أن العمال يهتمون بالأجور النقدية أكثر من

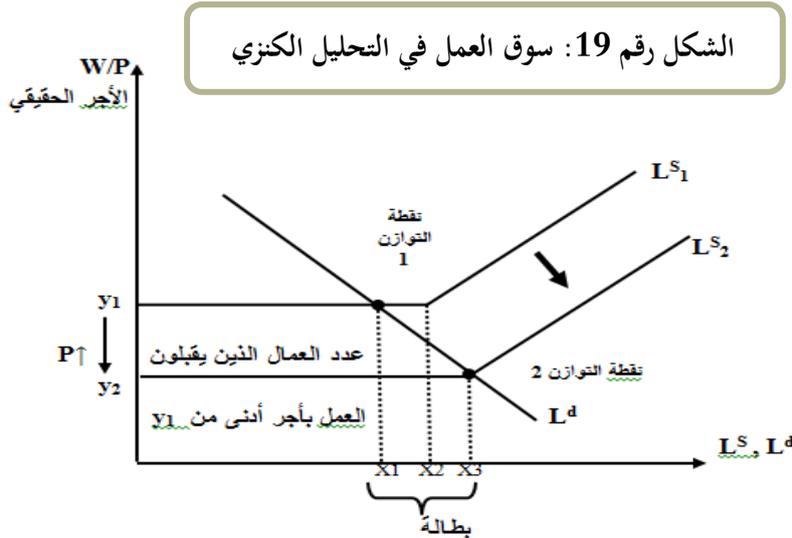
اهتمامهم بالأجور الحقيقية, فهم لا يأخذون تغير مستوى الأسعار في الحسبان أي أنهم وفقا لكينز خاضعين لظاهرة الخداع النقدي أو الوهم النقدي, ومنه يعد عرض العمل دالة تابعة ايجابيا لمعدل الأجور النقدية أو الاسمية.

(1) سهير محمود معتوق - "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 65.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

✓ رفض مبدأ جمود الأجور خصوصا نحو الانخفاض: وليس مرونتها، فالاقتصاد الحديث يرفض مبدأ تخفيض الأجور النقدية تحت تأثير النقابات العمالية، ومن ثم لم يعد الأجر النقدي مجرد متغير مرن قابل للانخفاض بل أصبح بمثابة معطاة ويتوقف على إرادة نقابات العمال.

وفقا لكيتر يتحقق التوازن في سوق العمل عند مستويين مختلفين تماما، مستوى التشغيل التام أو الكامل (توظيف كامل لعوامل الإنتاج) ومستوى التشغيل الأقل من التام (ما دون التشغيل التام)، ويظهر ذلك كما يلي:



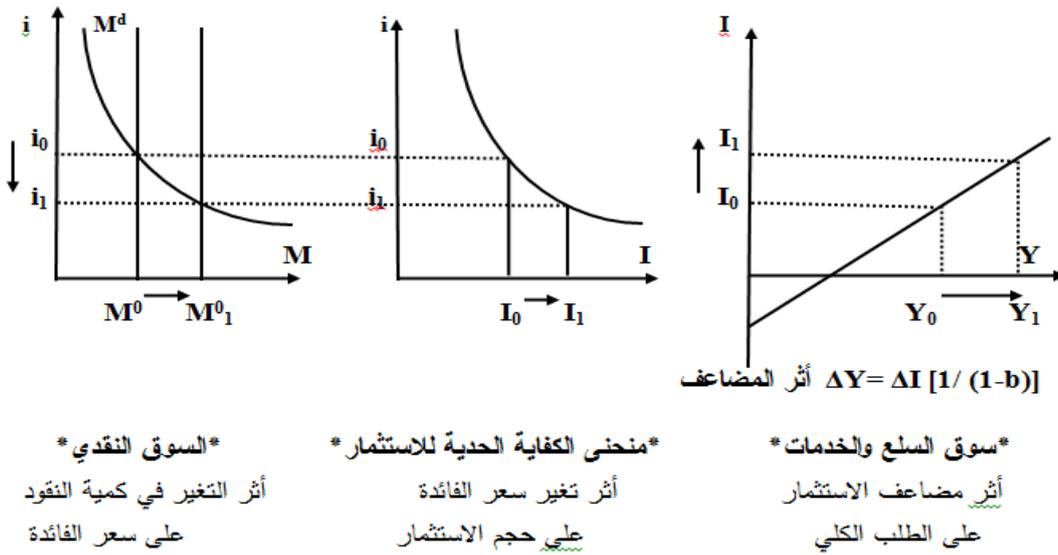
نقطة التوازن الأولى: تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل (تقاطع منحنى عرض العمل L^S_1 مع منحنى الطلب L^d) عند أدنى حد للأجر النقدي y_1 وعند هذا الحد هناك عدد من العمال يقبلون العمل، وعرض العمل أو العمال هو المسافة من $0 \leftarrow x_1$ وهو الحجم الأول للعمال عند طلب العمل لأول مرة بمعنى الحد الذي توقعته المشروعات من عرض العمل، ثم دفعة أخرى من العمال يقبلون على العمل بعد فترة زمنية عند نفس المستوى من الأجر النقدي y_1 وحجمهم من $x_2 \leftarrow x_1$ غير متوقع. وعند توظيف عدد إضافي من العمال يجب زيادة مستوى الأجر النقدي أعلى من المستوى y_1 . إذ تحقق النقطة الأولى توازن سوق العمل لأقل من التشغيل التام.

نقطة التوازن الثانية: تمثل هذه النقطة توازن سوق العمل عند مستوى التشغيل التام حين يتقاطع منحنى عرض العمل L^S_2 مع منحنى الطلب على العمل L^d ونتج ذلك عن قيام المشروعات برفع مستوى الأجر النقدي إلى مستوى y_2 (إن الزيادة في الأجر الاسمي تكون طفيفة إلا أن الإقبال على العمل يكون كبير لأن العمال خاضعين للوهم النقدي) من أجل حفز العمال على عرض طاقاتهم بعد أن حجما عن ذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور الحقيقية نظرا لإرتفاع مستويات الأسعار في السوق. والمسافة بين التشغيل التام أي النقطة الثانية ومستوى التشغيل الأقل من التام أي النقطة الأولى تمثل مستوى البطالة الإجبارية $x_3 \leftarrow x_1$.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

4. عدم حيادية النقود وميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية: لقد أشرنا سابقا إلى أن النقود في الفكر التقليدي تعتبر عنصر حيادي في التحليل الاقتصادي، على اعتبار أنها ليست إلا وسيط للتبادل، وبالتالي تم الفصل بينها وبين تحليل النشاط الاقتصادي. أما في التحليل الكينزي فالنقود تعتبر عنصر غير محايد، بحيث تغيرها يؤثر على مستويات الإنتاج والدخل والعمالة، وبالتالي فهو لا يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني. (1) ومنه نعمد إلى دراسة وتحليل ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي من خلال شرح البيان التالي.

الشكل رقم 20: اثر النقود على متغيرات الاقتصاد الوطني في النموذج الكينزي



ويظهر ميكانيزم السياسة النقدية على النحو التالي:

$$\Delta M (M_0 \rightarrow M_{01}) \uparrow \rightarrow (i_0 \rightarrow i_1) \downarrow \rightarrow (I_0 \rightarrow I_1) \uparrow \rightarrow \Delta Y \uparrow (Y_0 \rightarrow Y_1)$$

→ أثر المضاعف

$$\text{Production} \uparrow \rightarrow \uparrow \text{Niveaud'Emploi} \text{ (الأقل من التشغيل التام)} \rightarrow P \uparrow (P_0 \rightarrow$$

$$P_1) \rightarrow [(W/P)_0$$

(1) بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 36-37.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

→ (W/P)1] ↓ الأجر الحقيقي → ↓LS → ↑Ld → **revenue monétaire y** ↑ (y0
→ y1) → ↑LS → ↑l'Emploi (التشغيل التام)

نستطيع أن نلخص النظرية الكينزية حول كيفية تأثير السياسة النقدية على الأنشطة الاقتصادية كما يلي:

1. إذا قام البنك المركزي بزيادة كمية النقود في التداول باستخدام إحدى أدواتها المذكورة في الفصل السابق (زيادة عرض النقود في السوق المفتوحة من خلال إقباله على شراء الأوراق المالية المتاحة) ومنه ارتفاع الأسعار السوقية لهذه الأولى وبالتالي فإن تأثيرها الأولي والأكبر يقع على سعر الفائدة الذي يتجه نحو الانخفاض مع الزيادة في كمية النقود.
2. يؤثر انخفاض سعر الفائدة على تكلفة الاقتراض من البنوك وبذلك يشجع على زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص وبالتالي يرتفع مستوى الطلب الكلي نتيجة العلاقة الطردية التي تربطهما من خلال أثر المضاعف حيث أن زيادة الطلب الاستثماري يقابله زيادة أكبر في مستوى الطلب الكلي.
3. يؤدي ارتفاع الطلب الكلي إلى زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام من خلال عملية مضاعف الإنفاق الاستثماري، وفي المقابل ترتفع المستويات العامة للأسعار التي ينتج عنها انخفاض مستوى الأجر الحقيقي الذي يحفز المؤسسات على زيادة الطلب على العمل في حين ينخفض عرض العمال لطاقتهم الإنتاجية.
4. تعمل المؤسسات على زيادة حجم الإنتاج لتحقيق مكاسب أكبر (تعظيم دالة الأرباح) من خلال زيادة طفيفة في مستوى الدخل النقدي أو الإسمي نتيجة خضوع العمال إلى ظاهرة الخداع النقدي هذا ما يؤدي إلى زيادة عرض العمل إلى أن يصل مستوى التوظيف إلى التشغيل التام.

من هنا يتضح بأن فعالية السياسة النقدية في النظرية الكينزية تعتمد على العوامل التالية:

1. مدى استجابة سعر الفائدة للتغيرات في كمية النقود فكلما كانت هذه الاستجابة أكبر ازدادت فعالية السياسة النقدية. تكون الحلقة السابقة موجودة بين التغير في كمية النقود ومعدل الفائدة إذا كان الطلب على النقود ضعيف المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، أي جزء من كمية النقود يحتفظ به والجزء الآخر يستثمر. حيث أنه إذا كان الطلب على النقود السائلة لا نهائي بمعنى مصيدة السيولة حيث يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود دون استثمارها في السوق المالي ومنه لا يتأثر قرار الاستثمار هنا بقيمة معدل الفائدة، هذا الأخير لا يصبح له أهمية في الاقتصاد.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

2. مرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة حيث تكون السياسة النقدية أكثر فعالية عندما تكون استجابة الإنفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة أكبر أي عندما يكون الإنفاق الاستثماري أكثر مرونة. فإذا كان الاستثمار ضعيف المرونة لمعدلات الفائدة بمعنى أن تغير هذا الأخير لا يؤثر على القرار الاستثماري. فمثلا إذا كان التوقع أن الكفاية الحدية للاستثمار أكبر بالمقارنة مع معدل الفائدة فإن ارتفاع سعر الفائدة لا يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار, لأن العائد المتوقع أكبر من تكلفة الاقتراض. ضف إلى ذلك إذا كان الاستثمار يتم تمويله ذاتيا من أموال المؤسسة دون اللجوء إلى البنك فإن الاستثمار لا يتأثر بتغير معدل الفائدة.

المطلب الرابع: تقييم النظرية الكينزية

ليس هناك شك في أن التحليل الكينزي قد أحدث ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي خاصة وأن النظرية الكينزية قامت على نقض التحليل الكلاسيكي الغربي الذي فشل تماما في معالجة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالنظم الاقتصادية الرأسمالية (أزمة الكساد الكبير) للفترة ما بين سنة 1929-1932. إذ كان لفكر المدرسة الكينزية أثر كبير في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية, إذ كان هذا الفكر محل إعجاب وتقدير من قبل الكثير من الاقتصاديين سواء الذين عاصروه أو جاءوا من بعده. لذلك يمكن اعتبار التحليل الكينزي بمثابة ثورة وثروة, ثورة على مبادئ وقوانين ونظريات التقليديين والكلاسيكيين المحدد (النيوكلاسيك), وثروة لما قدمه من جهد فكري وعلمي استطاع أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي, فوصف تفسيره وتحليله للأزمة بالواقعية والعلمية.⁽¹⁾

إن التحليل الكينزي يقرّ أن للسياسة النقدية تأثيرا على مستوى سعر الفائدة ثم على قرارات ومستويات الاستثمار ومنه على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي ويعتمد هذا التأثير (على سعر الفائدة) على مرونة دالة التفضيل النقدي ومدى ثباتها. ⁽²⁾ فالسياسة النقدية تتحدد أهميتها من خلال دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في مستويات الأسعار, خاصة وأن قرارات الإنفاق للأفراد والمشاريع لا تتأثر بمستويات الدخل لوحدها فقط وإنما تتأثر أيضا بمقادير النقود الحاضرة والأصول السائلة التي يجوزتهم وبحجم الإئتمان المصرفي المتاح وكلفة الحصول عليه.

وأصبحت السياسة المالية أداة تستخدمها الدولة لإنفاق إيراداتها المتحصلة من الضرائب ومن القروض العامة لمواجهة نفقات الدولة اللازمة لبلوغ أهدافها الاقتصادية ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد أقرّ كينزي في هذا

⁽¹⁾ بلعوز بن علي - مرجع سابق - ص 57.

⁽²⁾ ناظم محمد نوري الشمري - مرجع سابق - ص 441.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الصدد أن معالجة الكساد تتم من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي الذي سيزيد بدوره من حجم الطلب الكلي ثم زيادة حجم التشغيل ومن ثم يزداد حجم الإنتاج القومي أيضا وبمقادير أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي وفقا لأثر المضاعف الكينزي. أما معالجة التضخم فتتم من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي الذي يعمل على تخفيض المستوى العام للأسعار.

اما الانتقادات قدمها أنصار المدرسة الكمية الحديثة ضمن مدرسة شيكاغو (Chicago) بزعامة م. فريدمان (M. Friedman) في ثوب جديد للنظرية النقدية الكمية.

المبحث الثالث: النقود والسياسة النقدية في ظل النظرية النقدية الكمية

المعاصرة

تطرقنا فيما سبق إلى نظرية كمية النقود بصيغتها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عند كل من فيشر ومدرسة كامبردج، ولاحظنا أن النظرية في صيغتها الكلاسيكية ركزت على أهمية عرض النقود، في حين اهتم كل من مارشال وبيجو بمسألة الطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة من النقود في التداول، وأن كل من الصيغتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود.⁽¹⁾ وبتنا بالدراسة والتحليل والنقد أن هذه النظرية عجزت عن معالجة أو تقديم تفسير للمتغيرات الاقتصادية خاصة تلك التي حدثت في ظل أزمة الكساد الكبير.

و أن النظرية النقدية الكينزية لم تسلم من النقد والمعارضة ذلك أن تحليله انصب جملة وتفصيلا على دراسة حالة الكساد، مما جعل أفكاره غير قادرة هي الأخرى على تفسير وشرح ما طرأ من أحداث بعد الحرب العالمية الثانية والتي اتّصفت بما يسمى بالكساد التضخمي.⁽²⁾

(1) ضياء مجيد - "اقتصاديات النقود والبنوك" - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - طبعة 2002 - ص 135.

(2) بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 61.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

المطلب الأول: معالم نشأة النظرية المعاصرة لكمية النقود

• ظروف نشأة التحليل النقدي الكمي المعاصر⁽¹⁾

إن تركيز كينز على شرح ظاهرة الانكماش جعلت فكره في محك صعب ثبت فيما بعد أنه كان عاجزا عن إيجاد حلول ومقترحات أو حتى تفسير ظاهرة التضخم التي أعقبت الحرب العالمية الثانية التي سادت جنبا إلى جنب ظاهرة الركود الاقتصادي، ومن ثم عبر العديد من الاقتصاديين وخاصة الأمريكيين عن محدودية النظرية الكينزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأحداث والأزمات الاقتصادية في المدى الطويل، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي معاصر لا يمكن اعتباره أصيلا، ولكنه فكر قائم في أساسه ومنهجه على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة أقل المدرسة الكينزية، والمتمثل في الفكر الاقتصادي المعاصر تحت اسم المدرسة النقدية (المذهب النقدي). وتعتبر مدرسة شيكاغو امتداد للفكر الاقتصادي التقليدي ولكن في ثوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية.

فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية إلى نهاية سنوات الخمسينيات إلى أزمة اقتصادية تمثلت في تعايش التضخم والكساد بما يعرف بالركود التضخمي، إلا أن طابعها العام كان تضخيميا حيث صاحب هذه الظاهرة ارتفاع متواصل في الأسعار وارتفاع معدلات البطالة، وهي ظاهرة تناقض العلاقة بين الأجر والأسعار وبين مستويات ومعدلات البطالة. وهكذا أتت النظرية الكمية المعاصرة لردع وإيجاد حلول للمشاكل التي فشلت عن معالجتها الأفكار الاقتصادية السابقة.

❖ الخصائص المميزة للنظرية المعاصرة لكمية النقود

- انتقد النقديون الدور الثانوي الذي أعطي للنقود في النماذج الكينزية، وهم يرون أن التضخم ظاهرة نقدية أساسا ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود.
- شكك النقديون في كفاءة السياسة المالية وبيّنوا أنها تؤدي فقط إلى آثار توزيعية بين القطاع العام والقطاع الخاص نظرا لأن زيادة النفقات العامة تصطبغ غالبا بانخفاض في الطلب الخاص بنفس القدر. وعلى العكس من ذلك ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

⁽¹⁾ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 61.

¹ سهير محمود معنوق - "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 66.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

- ولم يقبل النقديون فرضية عدم ثبات الاقتصاد الرأسمالي بل اعتقدوا أن نظام السوق يعد ثابتا ومستقرا وأنه يتحمل جيدا الصدمات الخارجية التي تتجه إلى إبعاد الاقتصاد عن وضعه التوازني الخاص بالتشغيل الكامل*.
- منح سلطة تقديرية للبنوك المركزية (الحفاظ على كمية النقود المثلى).
- يتحدد وضع النظام الاقتصادي في الفترة الطويلة عن طريق الأرصد (الرصيد النقدي بالذات) وليس عن طريق التدفقات.¹
- تعتبر التقلبات الاقتصادية التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية، وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص.
- عرض النقود ليس له أي تأثير في المدى الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي، حيث أن عرض النقود في المدى الطويل يمارس أثره بصفة خاصة على مستوى الأسعار وفقا للنظرية الكمية للنقود أي عدم تأثير الشرة الحقيقية.
- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.
- استبعدوا العلاقة التناسبية بين التغيرات في المعروض النقدي ومستوى الأسعار، واكتفوا بالعلاقة السببية بينهما.²
- يتمتع الطلب على النقود بدرجة كبيرة من الثبات أما عرض النقود فيتغير باستمرار وليس له علاقة بالطلب على النقود، وبالتالي فهم يعطون أهمية لمقدار الزيادة في عرض النقود على حساب الطلب عليها من حيث التأثير على الاقتصاد.
- عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها **ميلتون فريدمان** يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تهتم بالعلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات. ولذلك سوف نعمل على دراسة وتحليل الطلب على النقود عند فريدمان ومن ثم نعرض ونكشف الميكانيزم الذي يضمن انتقال أثر السياسة النقدية إلى كافة القطاعات الاقتصادية وفق المنظور الكمي المعاصر.

* يلاحظ أن المذهب النقدي يستند على مقدمة أساسية تتمثل في أن النظم الاقتصادية مستقرة بطبيعتها، بمعنى أن هناك اتجاه طبيعي لأن تتحرك في اتجاه التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، كما يلاحظ أن النقديين بطبيعتهم معادين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالذات فريدمان.¹ سهير محمود معنوق- "السياسة النقدية في التحليل الكينزي والنقدي- مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة"- دار مصر المعاصرة للنشر- القاهرة- طبعة 1987- ص183.² مروان عطون- "النظريات النقدية"- دار البعث للطباعة والنشر- قسنطينة- طبعة 1989- ص114.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

المطلب الثاني: الإطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة

❖ مدخل عام لتحليل نظرية الطلب على النقود (النظرية الكمية الجديدة)

1. لقد أعادت مدرسة شيكاغو صياغة النظرية الكمية في صورة حديثة يطلق عليها تسمية "النظرية الكمية المعاصرة"، وهذه النظرية الجديدة تبتعد عن الصيغة الأولية للنظرية الكمية التي وفقا لها تعد سرعة دوران النقود ثابتة وتتحدد عن طريق العادات المرتبطة بالمدفوعات. وعلى ذلك يمكن القول أن النظرية الكمية المعاصرة ليست مجرد ترديد أو إعادة للنظرية الكمية التقليدية، وإنما هي محاولة أرادت الاستفادة من التقدم الذي تحقق من نقد هذه النظرية و في نفس الوقت تعيد إلى الأذهان أهمية السياسة النقدية.¹

وعلى الرغم مما قد يبدو من أن النقدية هي في الأصل رجوع إلى النظرية الكمية في النقد، إلا أننا نعتقد بأن ذلك يبقى صحيحا من الناحية الشكلية فحسب حيث أن الخلاف جوهري، ويتمثل في النظرة إلى دور النقد. ففي حين تقوم النظرية الكمية على مبدأ حياد النقد، يقوم التيار النقدي الحديث على مبدأ معاكس وهو تأثيرية النقد في الحياة الاقتصادية. وفي الحقيقة كان الهم الأكبر الذي يشغل فريدمان هو نفي القناعة الموروثة عن كينز بأن النقد لا أهمية له.²

ووفقا لفريدمان تعد النظرية الكمية بمثابة نظرية طلب على النقود وهي ليست نظرية تربط كمية النقود بالأسعار والدخل، وإنما هي مجموعة من الفروض تتعلق بكمية الأرصدة المرغوبة من جانب العناصر الاقتصادية، كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود يتطلب العمل على دراسة وتحليل فكرة الثروة فهي التي يمكنها فقط تفسير الطلب على النقود نظرا لأن النقود تعد أهم الأشكال التي تتوزع فيها الثروة إلى جانب غيرها من الأشكال الأخرى كالأصول الطبيعية والمالية والموارد البشرية. ومن هنا يلاحظ أنها نظرت إلى النقود على أساس أنها أصل من الأصول المكونة للثروة ذلك أن الأصل الذي يخضع الطلب عليه لنفس القواعد المتعلقة بالاختيار بين مختلف الأصول المكونة للثروة، وهذا الاختيار يتحقق وفقا لتفضيلات كل عنصر اقتصادي بالنسبة للهيكل المرغوب فيه لثروته.

2. الدخل الدائم:

وينبثق مفهوم الدخل الدائم من كون الأفراد يحددون المبلغ الذي يقررون حيازته بدلالة وضعية دخلهم في المدى الطويل، وليس بدلالة دخولهم المؤقتة، حيث أن الأجل الطويل يمكن الأفراد من تعديل استهلاكهم. وقد

¹ سهير محمود معنوق- "النظريات والسياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)- ص151-152.
² رحيم حسين- مرجع سابق- ص111.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

لاحظ **فريدمان** من خلال دراسته الإحصائية أن سرعة الدخل تتغير بنفس الاتجاه مع نمو الدخل الوطني فتتزايد في فترة الانتعاش وتنقص في فترة الركود.¹

3. **التضخم ظاهرة نقدية:**² ختم **فريدمان** إحدى محاضراته حول التضخم والتنمية الاقتصادية* بأربع مقترحات هي:

- أن التضخم هو دوماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية. أن التضخم ليس بظاهرة لا يمكن تجاوزها في مرحلة التنمية.
- أن التضخم في الظروف العادية لا يمكن أن يدعم التنمية حتى ولو كان الأمر كذلك فإنه لن يكون سوى علاجاً مؤقتاً.
- باعتبار أن التضخم ضريبة على رصيد السيولة فإنه قد يكون أقل سوءاً في بعض الظروف, ولكنه في كل الأحوال تكون له انعكاسات سيئة جداً.
- إذ يركز التحليل النقدي على حقيقة أساسية مفادها أن الطلب على النقد مستقر, غير أن زيادة العرض النقدي يكون له أثر بالغ - في حالة وضع التشغيل التام- على الإنفاق الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) حيث يؤدي إلى توليد دخول جديدة, وهو ما ينتج عنه طلب إضافي على النقد وهكذا حتى يتحقق التوازن بين عرض النقد والطلب عليه. وكل ذلك إنما يتم في الفترة القصيرة - حسب النقديين- حيث أنه في الفترة الطويلة لا أثر يذكر للنقد سوى إحداث معدلات مرتفعة من التضخم.

4. **التحكيم الصعب: البطالة - التضخم:**³ نجد في الواقع العملي برامج الحكومات مضطرة للتصدي إلى ظاهري البطالة والتضخم في نفس الوقت. فمن جهة ترغب في التقليل من حجم البطالة إلى أدنى مستوياتها الممكنة, وهو ما يجتّم عليها التدخل لخلق مناصب شغل جديدة على حساب عجز الموازنة العامة والتوسع النقدي, أي باعتماد أسلوب التمويل التضخمي, ومن جهة أخرى تسعى لمكافحة التضخم ومسبباته وأهمها التوسع النقدي. وكما أسلفنا الذكر فإن النقديين يعتبرون كل تضخم هو ظاهرة نقدية, ووراء كل تضخم زيادة مرتفعة في الكتلة النقدية ولذلك فإن الحكومة تكون مضطرة لمواجهة هذا التناقض في الأهداف, مما يجعل متخذوا القرارات في مأزق حقيقي.

إن هذه المعادلة الصعبة معروفة في الاقتصاد بمنحني **فيليبس** وهي مستوحاة من الدراسة التي نشرها سنة 1958, والمتعلقة بدراسة العلاقة بين البطالة والتغير في الأجر النقدي في بريطانيا في الفترة 1868-1957. وقد لاحظ **فيليبس** أنه عندما تكون معدلات البطالة منخفضة تكون معدلات التغير في الأجر النقدي تميل إلى الارتفاع.

¹المزيد من الإطلاع ارجع إلى:

إسماعيل محمد هاشم- "مذكرات في النقود والبنوك"- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت- الطبعة الأولى 1996- ص190.

رحيم حسين- مرجع سابق- ص107.

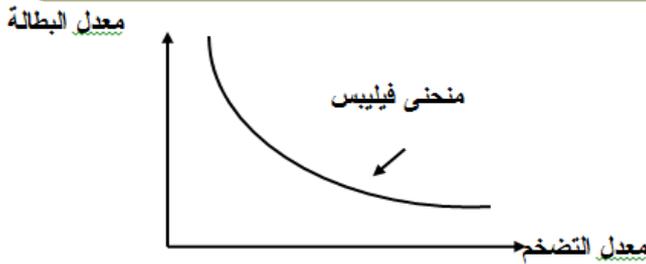
²د.رحيم حسين- مرجع سابق- ص118.

* المحاضرة التي ألقاها في Bombay بالهند سنة 1963, وقد شكلت هذه المحاضرة الفصل الخامس من كتابه "التضخم والأنظمة النقدية".
³رحيم حسين- مرجع سابق- ص120.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

وتفسير هذه النتيجة هو أن حالة البطالة تعني ضمينا نقصا في عرض العمل, وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية بمعدلات أكبر مما لو كان عرض العمل مرتفعا. وانطلاقا من هذه النتيجة الهامة استخلص اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ذلك أن التقليل من حجم البطالة يعني ارتفاعا في كتلة الأجور. وبالتالي فإن منحنى فيليبس يدل على العلاقة بين معدل التضخم (أو معدل التغير في الأجور النقدية) ومعدل البطالة.

الشكل رقم 21: العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم و فق النقديين



Source : J.P.Gourlaouen et Y.Perraudeau- «Economie, problèmes monétaires et financières » - Librairie Vuibert- édition 1987- paris- page 32.

إن منحنى فيليبس هو تعبير عن علاقة اقتصادية بالغة الأهمية باعتبار أن ظاهري البطالة والتضخم تمثلان محور كل سياسة اقتصادية, وهذا يعني أنه يمكن التدخل - من خلال أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة - لتدعيم جانب الطلب, إذ يؤدي ارتفاعه إلى الزيادة في مستويات الأسعار, وهو ما ينتج عنه انخفاض في حجم البطالة (باعتبار أن الأجور هي المكون الرئيسي في نفقات الإنتاج وبالتالي في تشكيل الأسعار), وهكذا فإن كان هدف السياسة الاقتصادية الرئيسي هو تقليل معدل البطالة فإن دعم الطلب يكون مناسباً لذلك.

❖ نظرية الطلب على النقود لفريدمان

إلا أن تحليل فريدمان للطلب على النقود أقرب إلى تحليل كينز ومدخل كميرج أقرب منه إلى تحليل فيشر.⁽¹⁾

أما بالنسبة لفريدمان فإن تحليله لجانب الطلب على النقود كان بطريقة أكثر اتساعاً من التحليلين الكلاسيكي والكينزي, إذ يضيف إلى الطلب على النقود متغيرات جديدة يمكن بواسطتها تفسير الطلب على النقود نفسه. فيقرر أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة. فمفهوم الثروة بحسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل إذ أن النقود هي جزء من الثروة أما الأجزاء أو المكونات الأخرى للثروة فإنها تتمثل في الأصول المالية والنقدية (الأسهم والسندات) والأصول العينية والطبيعية

⁽¹⁾ محمد يونس وعبد النعيم مبارك - "مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية" - الدار الجامعية - الإسكندرية - طبعة 2002/2003 - ص 159.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

(السلع المادية الإنتاجية) فضلا عن الاستثمار البشري.¹ ويخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:

✓ الثروة الكلية (الدخل الدائم Y_p)

يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم. فمقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في لحظة زمنية معينة، ومن ثم يمثل هذا المقدار القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها المختلفة.² إذن فالثروة تتكون من مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا معينا، حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية وغير البشرية، أي أن الثروة عند فريدمان تشمل كل مصادر الدخل.

✓ العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة

إن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة وإن هذا التوزيع يتم وفقا للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول، أي أن الأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة أو ما يسمى بكلفة الاحتفاظ بالنقود، حيث يقوم الشخص بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تغله أو تنتجه هذه الأصول.³ ويمكن عرض الأصول المكونة للثروة والعوائد المتوقعة منها بإيجاز في العناصر التالية:

1- النقود: وهي أصل من أصول الثروة أكثر سيولة يعطي عائدا يتمثل في الراحة والسهولة والأمان. وهذه النقود من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية الإنتاجية تمثل سلعة رأسمالية أو عنصرا من عناصر الإنتاج، ويتظاهر هذا العنصر مع بقية عناصر الإنتاج في إنتاج السلع وتوزيعها، كما يمكن للنقود أن تحقق عوائد عند إيداعها في البنوك.⁴ ويمكن قياس معدل العائد بالنسبة للنقود في هذه الحالة كما يلي:

$$* \text{معدل عائد النقود} = \text{معدل الفائدة على النقود} + \text{معدل التغير في القوة الشرائية للنقود} (1/p)$$

إذن نجد أن قيمة العائد الحقيقي للنقود وفقا لوحدة النقود الاسمية يعتمد على حجم السلع أو بمفهوم أدق على مستوى الأسعار، ومن ثم فإن مستوى الأسعار (P) هو المتغير الحاسم والفعال والمؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود ولباقي أشكال الثروة.

¹ناظم محمد نوري الشمري- مرجع سابق-ص225.

²محمد يونس ود. عبد النعيم مبارك- مرجع سابق (طبعة 2003/2002)-ص360.

³بلعزوز بن علي- مرجع سابق-ص67-68.

⁴ناظم محمد نوري الشمري- مرجع سابق-ص226.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

2- **السندات:** ⁽¹⁾ وهي أصل من أصول الثروة (الأصول النقدية) تحقق عائدا لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة الممنوح على السندات (**Rb**), ويتوقف مقدار هذا العائد على المستوى العام للأسعار ومعدل التغير في سعر الفائدة.

2-3 **الأسهم:** يمثل أحد الأصول المالية وهي أصول بديلة للنقد وقابلة للتحويل إلى نقود سائلة ولكن ذلك يكون خلال فترة زمنية طويلة نسبيا, والعائد المحقق منها هو الأرباح السنوية المتوقع الحصول عليها من كل سهم ويرمز لها بالرمز (**Re**). ويمكن التعبير عن الدخل الاسمي الناتج عن حيازة الثروة في صورة أسهم بالمعادلة التالية:

الدخل الحقيقي للأسهم خلال فترة زمنية = [سعر فائدة السهم + (-) التغير في قيمة السهم خلال الفترة الزمنية + (-) التغير في قيمة مستوى الأسعار خلال نفس الفترة].

2-4 **الأصول الطبيعية:** تتمثل في حيازة الثروة على شكل بضائع مادية وهي تشمل رأس المال المادي كآلات والعقارات, ويتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها والإهلاك الذي تتعرض له هذه الأصول. ⁽²⁾ حيث تدر عائدا يتم حسابه عن طريق تحديد معدلات استهلاكها من خلال تقدير أمانها ومعدل تغير هذه الأثمان خلال الزمن, ويعبر عن عائد هذه الأصول في دالة الطلب بتغير السعر تبعا لتغير الزمن كما يلي:

$$(3) [\Delta P / \Delta t] \times (1/p)$$

2-5 **رأس المال البشري:** إن هذا العامل وبما أنه لا يوجد له سوق محددة في الاقتصاديات الحديثة الخالية من العبودية فإن العائد من رأس المال الإنساني لا يمكن تقديره, ومن ثم يرى فريدمان إمكانية إحلال رأس المال الغير بشري محل رأس المال البشري في الأشكال المتعددة للثروة. ⁽⁴⁾ وهنالك صعوبة في تحديد العائد من رأس المال البشري إلا أن هناك علاقة بين رأس المال البشري ورأس المال المادي, ويمكن قياس ذلك إذا كان معامل النسبة بين الثروة المادية إلى الثروة البشرية هو (**W**).

العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية **X** معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية.

⁽¹⁾ ناظم محمد نوري الشمري - مرجع سابق - ص 226.

⁽²⁾ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 71.

⁽³⁾ مصطفى رشدي شيحة - "الاقتصاد النقدي والمصرفي" - الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية - طبعة 1985 - ص 313-314.

⁽⁴⁾ ضياء مجيد الموسوي - "الاقتصاد النقدي" - مؤسسة شباب الجامعة للنشر - الإسكندرية - طبعة 2000 - ص 140.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

إن العوائد الممكنة تحصيلها من الأشكال المختلفة للثروة تمثل ما يسميه فريدمان "تكلفة الفرصة البديلة للنقود".⁽¹⁾

3. الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة: لجأ فريدمان بعد أن أخذ في اعتباره المتغيرات التي تمثل كافة العوائد التي يمكن أن تدرها الأصول المختلفة المكونة للثروة - بغرض استكمال التحليل - إلى الأخذ في الاعتبار للجانب الكيفي للثروة (بالإضافة إلى الجانب الكمي لها)، حيث لا يوزع العنصر الاقتصادي ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط بل يحكمه أيضا في هذا الصدد اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وبترتيب الأفضليات وهذه الاعتبارات قد تفرض عليه أحيانا اختيارا معينا قد يختلف عن ذلك الاختيار الذي يتم وفقا للمعايير الكمية فقط والتي تعتمد على العوائد المختلفة.⁽²⁾ ومن ثم فقد أدخل فريدمان الأذواق في تحليله للطلب على النقود ويرمز لها بالرمز (U).

❖ دالة الطلب على النقود في تحليل فريدمان⁽³⁾

حاول فريدمان شأنه في ذلك شأن من سبقوه من الاقتصاديين أن يجيب على السؤال: لماذا يختار الأفراد حياة النقود؟ وفي إجابته على هذا السؤال لم يخلل الدوافع الخاصة بحيازة النقود كما فعل كينز، ولكنه حلل العوامل المحددة للطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصول التي تقرّر العوامل التي تؤثر على طلب أي أصل من الأصول. فنظرية طلب الأصول تقرّر أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة للموارد المتاحة للأفراد (ثرواتهم) ومعدلات العائد المتوقع على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود.

ويمكن عرض الصيغة النهائية للطلب على النقود وفق التحليل النقدي الذي قدمه فريدمان، والذي يأخذ بعين الإعتبار جميع العوامل السابقة الذكر سواء كانت متغيرات كمية أو كيفية، في المعادلة التالية:

$$M^d = f(Y_p) \text{ الدائم}$$

$$M^d = f[Y_p, P, R_b, R_e, \Delta P / \Delta t \times (1/p), W, U] \dots (1)$$

نستنتج من المعادلة رقم (1) أن دالة الطلب على النقود في هذه الحالة تقوم على أساس الوحدات الاقتصادية الاسمية ومنه نجد أن المعادلة السابقة تعبر عن الرصيد الاسمي أو النقدي.

ويرى فريدمان شأنه في ذلك شأن التقليديين أن دالة الطلب على النقود التي تفسر سلوك الأفراد في تعظيم المنفعة إنما تتوقف على اعتبارات عينية بصرف النظر عن وحدات القياس المستخدمة. وبعبارة أخرى يفترض

⁽¹⁾ مروان عطون - مرجع سابق - ص 118.

⁽²⁾ اسهير محمود معتوق - "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 154.

⁽³⁾ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 72.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

فريدمان إخفاء الحداء النقدي على الأفراد, أي إذا تغيرت قيمة الوحدة النقدية التي يشار بها إلى الأسعار والدخل فإن كمية الطلب على النقود يجب أن تتغير بنفس النسبة. وعلى ذلك تعتبر دالة الطلب على النقود رقم (1) دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين $\lambda P, Y_p$:⁽¹⁾

$$\lambda M^d = f[\lambda Y_p, \lambda P, R_b, R_e, \Delta P / \Delta t \times (1/p), W, U] \dots (2)$$

وبوضع $1/p \lambda =$ تصبح المعادلة رقم (2) من الشكل:

$$M^d/p = f[Y_p/p, R_b, R_e, \Delta P / \Delta t \times (1/p), W, U] \dots (3)$$

وتوضح المعادلة الأخيرة ارتباط الطلب على النقود بمفهوم الرصيد الحقيقي بمتغيرات حقيقية من خلال ضرب طرفي المعادلة رقم (2) في مقلوب المستوى العام للأسعار.

وبوضع $1/y \lambda =$ (علما أن: $y = Y/p$) تصبح العلاقة رقم (2) من الشكل:

$$M^d/y = f[R_b, R_e, \Delta P / \Delta t \times (1/p), W, U] \dots (4)$$

وبما أن $M/y = (1/V)$ نجد أن الصيغة السابقة تأخذ المنحى التالي:

$$M^d/y = 1/V \cdot [R_b, R_e, \Delta P / \Delta t \times (1/p), W, U] \dots (5)$$

ومن المعادلة رقم (5) نصل إلى استخلاص الصيغة النهائية لنظرية كمية النقود المعاصرة التي قدمها فريدمان:

$$y = V \cdot [R_b, R_e, \Delta P / \Delta t \times (1/p), W, U] \cdot M$$

حيث V ترمز إلى سرعة دوران الدخل.

المطلب الثالث: السياسة النقدية ونموذج التوازن الاقتصادي وفق تحليل فريدمان

❖ نموذج التوازن الاقتصادي وفق النظرية الكمية المعاصرة

⁽¹⁾ضياء مجيد - "اقتصاديات النقود والبنوك" - مرجع سابق (طبعة 2002) - ص 143.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

سوف نتعرض إلى نموذج التوازن الاقتصادي وفق تحليل فريدمان من خلال شرح التوازن في القطاعين النقدي والحقيقي, بدءاً من التوازن في السوق النقدي ومن ثم توازن السوق الحقيقي إلى أن نصل إلى إيضاح وضعية التوازن في سوق العمل.

1. توازن السوق النقدي:

1 4. الطلب على النقود:⁽¹⁾ لقد قدم تحليل فريدمان للطلب على النقود الخصائص التالية:

❖ تجميع الطلب على النقود في طلب واحد يتحدد بالثروة (الدخل الدائم) والعوامل المؤثرة على أذواق حائزي الثروة وتفضيلاتهم في تنويع أصول امتلاكها.

❖ تعتبر النقود بديل للأصول المالية والعينية حيث يتمكن المتعاملون الاقتصاديون من معالجة كل خلل بين جانبي العرض والطلب عن طريق التعامل بأصول محفظتهم المالية (سواء كانت أصول مالية أو غير مالية).

❖ دالة الطلب على النقود تعتبر دالة سلوكية وليست مجرد علاقة ميكانيكية.

❖ يتميز الطلب على النقود عند فريدمان بالاستقرار والثبات.

❖ المتغير الجوهري المؤثر في دالة الطلب على النقود وفق التحليل الكمي المعاصر يتمثل في الثروة الكلية أو الدخل الدائم.

❖ يرتبط الطلب على النقود إيجابياً مع الثروة الكلية ومع نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة وكذا مع تفضيل السيولة, في حين أن العلاقة هي عكسية بين الطلب على النقود وبين تكلفة الفرصة البديلة.

1 2. عرض النقود: تتمثل مساهمة فريدمان في موضوع عرض النقود هو اعتباره أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي

(النقدي) يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي ومن هنا, فدور السلطات النقدية يحصره فريدمان في مهمة رقابة كمية النقود والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد, إذ أن فريدمان يرى بأن الأهمية يجب أن تولى لعرض النقود وليس للطلب عليها كما يرى كينز.⁽¹⁾ وعليه يهتم هذا التحليل بعرض النقود باعتباره متغير استراتيجي بإمكانه إحداث تغييرات على النشاط الاقتصادي.

⁽¹⁾المزيد من الإطلاع ارجع إلى: بقيق ليلي اسمهان - مذكرة ماجستير - مرجع سابق - ص 108-109.

⁽²⁾حازم البيلاوي - "دليل الرجوع العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي" - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - الطبعة الأولى 1995 - ص 18.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

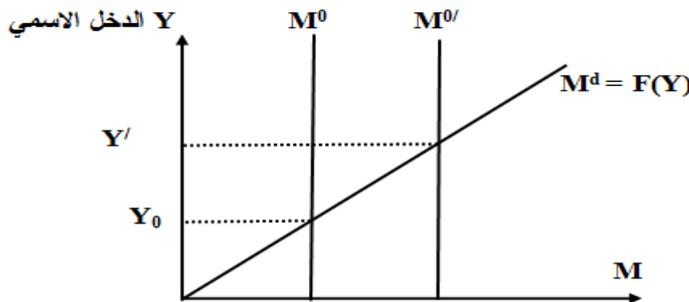
وفي إطار التحليل الكمي المعاصر يعتبر عرض النقود متغير خارجي ومستقل, فقيمته تتحدد من قبل السلطة النقدية كما أن حجمه لا يتأثر بمتغيرات النموذج. فالعوامل التي تتحكم في عرض النقود في نظر فريدمان هي عوامل خاصة وتختلف نوعاً ما عن تلك العوامل التي تحدد الطلب على النقود. * فعرض النقود إذن هو تابع لشروط تقنية وسياسية وبسيكولوجية تؤثر على سلوك البنوك والسلطات النقدية. (2) ويقر فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا نجحت السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود والذي من شأنه المحافظة على مستوى الأسعار السائدة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي, أي بعبارة أخرى نجد أن الزيادة في عرض الكتلة النقدية يجب أن يحقق استقرار الناتج الوطني الإجمالي حيث أن:

معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير السنوي في حجم وسائل الدفع / معدل التغير السنوي في الدخل المحلي الإجمالي.

فإذا كانت قيمة المعامل تعادل الواحد (1) أو تقترب منه فإن الاقتصاد يحقق حالة الاستقرار النقدي التام. وإذا كان المعامل أكبر من الواحد يعرف الاقتصاد حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب البعد أو القرب من الواحد. في حين إذا حقق المعامل قيمة أقل من الواحد يعرف الاقتصاد حالة انكماش. (3)

ويتحقق التوازن في سوق النقد من خلال التقاطع بين منحنى كل من عرض النقود كمتغير خارجي مستقل تتحكم فيه السلطات النقدية والطلب على النقود كدالة تابعة إيجابياً لمستوى الدخل الدائم أو الثروة الكلية باعتباره المتغير الأساسي الذي له تأثير كبير على خلاف المتغيرات الثانوية الأخرى.

الشكل رقم 22: توازن السوق النقدي وفق التحليل الكمي المعاصر



(2) بقيق ليلي اسمهان - مذكرة ماجستير - مرجع سابق - ص 110, ولمزيد من الإطلاع راجع:

* حازم البيلاوي - مرجع سابق - ص 18.

(3) صبحي تادريس قريصة و د. أحمد رمضان نعمة الله - "اقتصاديات النقود والبنوك" - الدار الجامعية للنشر - مصر - طبعة 1990 - ص 291.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

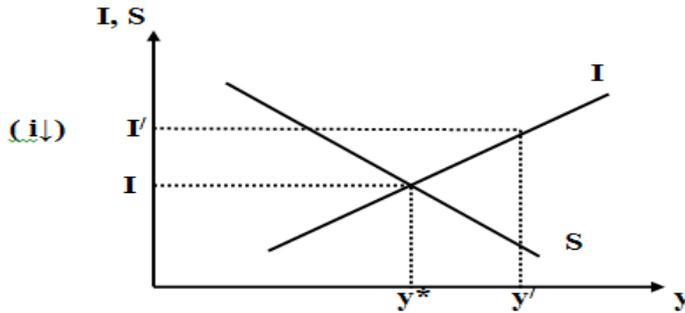
2. توازن السوق الحقيقي (سوق السلع والخدمات): لقد أقرّ فريدمان في ظل النظرية النقدية الكمية المعاصرة أن التوازن في سوق السلع والخدمات يأخذ نفس المنحى الذي بيّنه كينز في نظريته العامة, حيث يتأثر الإنفاق الاستثماري المباشر من خلال توظيف كمية النقود الإضافية الناتجة عن تغير المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود الفعلية عن كميتها المرغوب في حيازتها من قبل الأعوان الاقتصاديين, والموجهة إلى اقتناء الأصول العينية نظرا لارتفاع الطلب الكلي ومنه ارتفاع مستويات الأسعار التي يقابلها زيادة مستوى الإنتاج من قبل المشروعات ومنه ارتفاع مستوى الدخل الاسمي.

$\Delta M \uparrow$ (نقود سائلة إضافية) $\rightarrow I \uparrow$ (أصول عينية) \rightarrow demande globale $y \uparrow \rightarrow P \uparrow \rightarrow$
Production $\uparrow \rightarrow Y \uparrow$ revenu

أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري غير المباشر فيتمثل في توظيف النقود السائلة الإضافية في السوق المالي من خلال اقتناء الأصول المالية أو النقدية (أوراق مالية) في ظل أسعار فائدة سوقية منخفضة, ومنه يؤدي زيادة مستوى الاستثمار إلى تحفيز الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار والإنتاج ومنه زيادة مستويات الدخل الإسمي.

$\Delta M \uparrow$ (نقود سائلة إضافية) $\rightarrow i \downarrow \rightarrow I \uparrow$ (أصول مالية أو نقدية) \rightarrow demande globale
 $y \uparrow \rightarrow P \uparrow \rightarrow$ **Production $\uparrow \rightarrow Y \uparrow$ revenu**

الشكل رقم 23: توازن سوق السلع و الخدمات و فق النظرية الكمية الحديثة

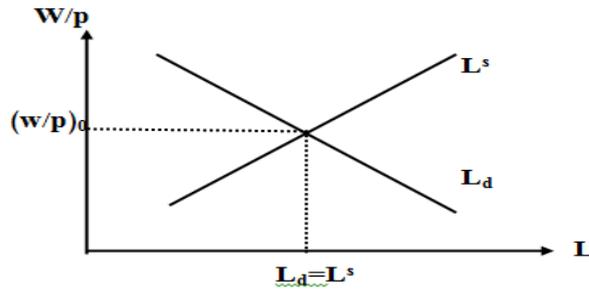


3. توازن سوق العمل: أكد فريدمان أن العمال غير خاضعين للوهم أو الخداع النقدي - عكس التحليل الكينزي- وهذا ما اتضح في افتراضات التحليل الكمي للنظرية التقليدية, حيث أن عرض العمل والطلب على العمل متغيرين تابعين لمستوى الأجر الحقيقي, فالأول يرتبط به ايجابيا أما الثاني فالعلاقة بينهما عكسية. ويظهر ذلك في البيان الموالي.

الشكل رقم 24: توازن سوق العمل في النظرية الكمية المعاصرة

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الشكل رقم 32: توازن سوق العمل في النظرية الكمية المعاصرة.



❖ ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في ظل النظرية الكمية المعاصرة

اعتقد النقديون أن عرض النقود ليس له تأثير - على المدى الطويل - على مستوى التوازن الخاص بالدخل الوطني. ففي المدة الطويلة يمارس عرض النقود أثره بصفة خاصة على مستوى الأسعار وفقا للنظرية الكمية للنقود, غير أنه في المدة القصيرة تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني, ويظهر ذلك كما يلي:

حدوث زيادة في عرض النقود من جانب السلطات النقدية يؤدي لزيادة الأرصدة النقدية لدى الأعوان الاقتصاديين, وذلك فوق المستوى المرغوب فيه من جانبهم وهنا نجد أن الحائزين لهذه الأرصدة الإضافية يحاولون التكيف مع هذا الوضع الجديد من خلال إعادة التوازن في ثرواتهم (والتي تتخذ صورة أصول طبيعية وأصول مالية... إلخ) عن طريق إنفاق مبالغ أكبر على اقتناء السلع والخدمات بالإضافة إلى الأصول المالية, وهنا سوف تكون هناك زيادة مباشرة في الطلب الكلي ومستوى الأسعار, ينتج عنها زيادة في حجم الإنتاج والتشغيل (إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل التام) والذي يؤدي وفقا لفريدمان إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة أي ارتفاع مستوى الدخل الاسمي.⁽¹⁾ ويمكن تلخيص أثر انتقال السياسة النقدية وفق تحليل فريدمان في الميكانيزم التالي:

$\Delta M \uparrow \rightarrow I \uparrow$ (أصول مالية أو عينية) \rightarrow demande globale $y \uparrow \rightarrow$
 $P \uparrow \rightarrow$ Production $\uparrow \rightarrow$ l'emploi $\uparrow \rightarrow Y \uparrow$ revenu

خلاصة القول أن فريدمان يرى أن ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل التغير الاتجاهي في الدخل الوطني الحقيقي, مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التغير الاتجاهي في سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار, وهذا يعني العودة إلى الاهتمام بالسياسة النقدية وإعطائها أهمية كبيرة في مكافحة التضخم.

⁽¹⁾ سهير محمود معتوق - "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 177-178.

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

المطلب الرابع: تقييم النظرية الكمية المعاصرة

إن تقييمنا للنظرية النقدية الكمية المعاصرة ينصب على دراسة ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في مقارنة الفكر الكمي التقليدي مع نظيره الكمي المعاصر, ثم نعود إلى طرح أوجه الاشتراك و التعارض بين النظرية العامة لكينز وأفكار مدرسة شيكاغو, وفي الأخير نخلص إلى تقييم الصيغة النهائية لمعادلة فريدمان في الطلب على النقود.

الفروق بين التحليل الكمي التقليدي والمعاصر: تظهر باختصار أهم الفروق الجوهرية الموجودة بين النظرية الكمية التقليدية وأفكار مدرسة شيكاغو كونها الطرح الجديد للفكر النقدي التقليدي ولكن بأسلوب مغاير معاصر.

الشكل رقم 25: الفرق بين النظرية الكمية التقليدية و المعاصرة

النظرية الكمية المعاصرة

- * تؤمن بمبدأ عدم افتراض حالة التشغيل الكامل, أي أن حجم الإنتاج هو عنصر متغير وليس كمية ثابتة.
- * أي زيادة في كمية النقود سوف يقابلها زيادة في الدخل والتشغيل, ويبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى العمالة الكاملة فترتفع حينها الأسعار.
- * المتغير الأساسي والحاسم في دالة الطلب على النقود هي الثروة (الدخل الدائم) بجانبها المادي والبشري, ضف لها مستوى الأسعار وعوائد الأوراق وترتيب الأفضليات.

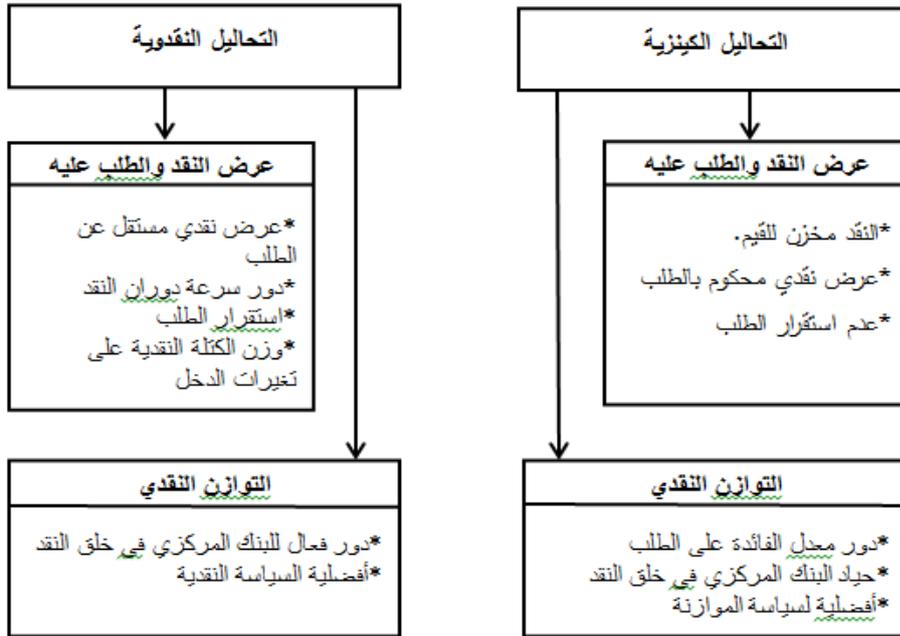
النظرية الكمية التقليدية

- * تقوم نظرية فيشر ومارشال على أساس مبدأ افتراض وجود حالة التشغيل التام, فالإنتاج مقدار ثابت.
- * كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة مباشرة في مستوى الأسعار دون أثر يذكر على حجم الإنتاج والدخل بإفتراض تشغيل كامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- * ارتكز تحليل فيشر على شرح العلاقة بين كمية النقود والأسعار. أما مارشال فاهتم بالطلب على النقود واثّر التضخيم النقدي في دالة الطلب على النقود.

2. **الفروق بين التحليلين الكينزي والنقدي:** فيما يلي تبرز أهم الانتقادات التي وجهها رواد المدرسة الكمية المعاصرة إلى المبادئ التي أتى بها كينز في تحليله لمعالجة الأسباب المؤدية لظهور الأزمة العالمية لسنة 1929 والمخلفات التي نتجت عنها, ضف إلى ذلك أهم الفروق بين المفاهيم الخاصة بكل فريق

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

الشكل رقم 26: الفرق بين التحليل الكينزي و التحليل النقدي



المصدر: رحيم حسين - "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي" - مرجع سابق - ص 135.

1. تقييم صياغة المعادلة النهائية لفريدمان : لقد أخرج فريدمان في إطار تحليل النظرية الكمية المعاصرة صياغة المعادلة النهائية للطلب على النقود, التي اعترضتها جملة من الصعوبات والعوائق منها ما يلي:

❖ اعتمادها على العديد من المتغيرات.

❖ يصعب حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد رأس المال البشري ومتغيرات الأذواق...).

❖ تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار, ولكن يصعب تطبيقها في المجال العملي, أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي.

❖ هي صورة معدلة وموسعة لمعادلة التبادل لفيشر ومارشال.

نخلص إلى أن النظرية النقدية الكمية المعاصرة جاءت بعد النظرية الكينزية, هذه الأخيرة أتت لمعالجة ظاهرة معينة فقط وهي ظاهرة الكساد أو الركود وفشلت لأنه هنالك تعاصر كل من الكساد والتضخم بمعنى وجود الاثنین معا, حيث قال كينز أن السياسة النقدية ليس لها أهمية في معالجة الأزمة وإنما السياسة المالية هي أكثر فعالية لحل ظاهرة الركود الاقتصادي في حين أن سياسة النقود الرخيصة (سياسة نقدية توسعية) تؤدي لمعالجة البطالة. أما النظرية الكمية التقليدية فلم تهتم بالكساد بقدر اهتمامها بالتضخم كونه ظاهرة نقدية وأعطت أهمية

الفصل الاول : السياسة النقدية في اطار النظريات النقدية

للسياسة النقدية في معالجة هذه الظاهرة (التضخم). وهذا هو النحو الذي اتبعه أنصار مدرسة شيكاغو في الدفاع عن مكانة السياسة النقدية من جديد كونها الوسيلة التي تتمكن من حل مشكلة الركود التضخمي من خلال تحكم السلطات النقدية في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد تبعاً لمعطيات و ميكانيزم السوق.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تعددت الدراسات والأبحاث التي وردت في العديد من النظريات والأفكار الاقتصادية، والتي اهتمت في مجملها بتحليل أسباب حدوث الاختلالات في هيكل النظام المالي للدول الرأسمالية نتيجة لتطور هذه الأوضاع وظهور ما يعرف بالأزمات الاقتصادية العالمية، التي ألفت بأثقالها وحمولاتها على كاهل الدول المتقدمة منها والنامية. ولعل السبيل الذي سعى إليه المفكرون الاقتصاديون هو في تبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود في إحداث الاختلال في وضع التوازن ومنه علاج هذا الأخير والمحافظة عليه.

فالسؤال الذي اجتمعت عليه معظم الدراسات والنظريات النقدية السابقة الذكر هو في تبيان مكانة ودور النقود في النشاط الاقتصادي بمعنى آخر هل النقود حيادية أم لها فعاليتها في إحداث التغيير ومعالجته؟ سواء تعلق الأمر بالتوازن الداخلي أو الخارجي فإن السياسة النقدية هي المسؤولة عن تحقيق ذلك بل والمحافظة عليه لفترة ما بما يعرف بالاستقرار الاقتصادي للدولة. كل هذا أدى إلى اختلاف وجهات النظر والأبحاث حول دور ومكانة النقود في النشاط الاقتصادي، إذ اعتبرها البعض مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات فهي لا تتطلب لذاتها لأنها حيادية في نقل الأثر من السوق النقدي إلى بقية القطاعات الأخرى. في حين أعاد لها البعض الآخر قيمتها كونها مخزن للقيمة وتطلب لذاتها باعتبارها عامل أو متغير من شأنه إحداث التوازن والتغيير في كافة القطاعات بدءاً من الجانب النقدي لها.

وهكذا تضاربت التحاليل والنظريات حول دراسة حيادية النقود أو فعالية السياسة النقدية في إحداث التوازن الاقتصادي بشقيه، الداخلي الممثل في تحقيق العمالة الكاملة من خلال محاربة البطالة، تحقيق النمو الاقتصادي بفضل زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي أو الفعلي، ثم المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار من خلال محاربة ظاهرة التضخم كونها من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تهدد استقرار أي اقتصاد كان. أما التوازن الخارجي فيتحقق نتيجة المحافظة على توازن ميزان المدفوعات واستقرار سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي المحافظة على قيمتها المحلية بالمقارنة مع نظيراتها من العملات الأجنبية. لكن الأمر أصعب من مجرد دراسة نظرية للمدارس والأفكار الاقتصادية (النقدية) التي تناولت تحليل تأثير النقود في الحياة الاقتصادية وفقاً لكل فترة وحسب عدة معطيات وخصوصيات معينة كانت موجودة آنذاك.

الفصل الثاني:

الإطار العام للسياسة النقدية

تمهيد :

تلعب السياسة النقدية دور هام في تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية , و القضاء على البطالة , و المحافظة على المستوى العام للأسعار و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات , فقد دعت أغلب النظريات إلى ضرورة تدخل الدولة و السلطات المعنية في الحياة الاقتصادية للبلد . في أول القرن العشرين عملت السلطات العمومية على توجيه أحسن للنشاطات من أجل تفادي الأزمات , إلا أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية كان مقتصرًا على بعض الإرشادات و القوانين الجانبية . لكن بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 تغيرت استراتيجيات الحكومة و متخذي القرار , حيث دعا كينز إلى التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية . سوف نستهل هذا الفصل بعرض عام حول السياسة النقدية مع التركيز على أدائها أما المرحلة الثانية خصصناها لدراسة أهداف السياسة النقدية (التضخم , النمو , البطالة , ميزان المدفوعات) أما المرحلة الثالثة ركزنا فيها على فعالية س ن في الدول المتقدمة و الدول النامية من مختلف الشروط لفعاليتها و العوامل لنجاحها في الدول المتقدمة و كذا واقع و عوامل ضعف س ن في الدول النامية .

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة , و لما يشكله الإستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى .

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية و اتجاهاتها و المعلومات اللازمة لتنفيذها

❖ تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية من أنها هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة¹.

- مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان، بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية¹.

¹أحمد زهير شامية، مصطفى حسين، مدخل إلى الاقتصاديات النقود و المصارف، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، 2007، ص 803.

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

- بدأ تطبيق السياسة النقدية من قبل السلطات النقدية في مختلف الدول منذ زمن بعيد , إلا أن هذا المصطلح " السياسة النقدية" (MONETARY POLICY) يعد حديثا نسبيا , و المعنى الواسع لهذا المصطلح هو : أنها تمثل موقف السلطة السياسية في بلد ما تجاه النظام النقدي للمجتمع الذي تحكمه " .

أما المعنى الضيق لهذا المصطلح فهو : أنها إدارة النظام النقدي من أجل الوصول إلى أهداف محددة تحديدا واضحا لتحقيق رفاهية المواطنين .²

- هي مراقبة السلطات النقدية لتطورات الكتلة النقدية حيث تسهر على التقليل من شدة التغيرات الممكنة في الكتلة النقدية .³

- هي السياسة التي تعني بإدارة التوسع و الانكماش في حجم النقد بغية الحصول على أهداف معينة .⁴

- هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات و الاحكام , التي تتبعها الدولة بغرض التأثير و الرقابة على الائتمان , بما يتفق و تحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية .⁵

- تعددت التعاريف للسياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي Bach L.G على أنها « ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية .⁶ و نلاحظ من خلال تعريف BASH أنه يركز على مجموع الكتلة النقدية التي تحوزها القطاعات غير المالية من العائلات و المؤسسات الإنتاجية و الادارات العمومية و يستثني الكتلة النقدية لدى الجهاز المصرفي .

❖ اتجاهات السياسة النقدية

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها.

أ/ السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشى) :

¹ مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص63
² محمد عبد الرحيم الشافعي ، دور البنوك المركزية في رسم السياسات النقدية و الإئتمانية، المعهد المصري ، 2004، ص 04
³ محمود حميدات، النظريات و السياسات النقدية ، دار الملكية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 43
⁴ خضير عباس مهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981، ص175
⁵ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره، ص 112
⁶ عبد المجيد مزيان "النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون" ديوان المطبوعات الطبعة الثانية، الجزائر 1988 ص97

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار (وبالتالي محاربة التضخم).

ب/ السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي) :

عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

ج/ الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية :

هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية خاص بالدول النامية، فهذه الدول تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد وتصدير المواد الأولية إلى الخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، وهذا لخصر آثار التضخم¹

❖ المعلومات اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية

تحتاج السلطة النقدية في إدارة سياستها، إلى معرفة كيفية تشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه وعن حالته الممكنة في كل الفترة، كما تحتاج إلى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تؤثر في كامل النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في:²

- = القطاع الخاص
- قطاع العائلات؛
 - القطاع المالي الخاص؛
 - القطاع غير المالي الخاص.

¹مصطفى رشدي شبيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي. الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت، 1981، ص.190.

²علي توفيق، معبد علي الجارحي، نبيل عبد الوهاب لطيفة، " السياسات النقدية في الدول العربية ". سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص.27.

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

- القطاع المالي العام؛ = القطاع العام
- القطاع غير المالي العام؛
- القطاع الخارجي.

أولاً: القطاع الحكومي

الحكومة تلعب دوراً هاماً في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب و تنفق وتدعم وتقترض وتقرض، كما تقوم بسن القوانين و التشريعات المختلفة. وتعد ميزانية الدولة (الحكومة) الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية, كما أن حالة الميزانية تؤثر على وضع الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) و على وضع القطاع الخارجي, كما تؤثر الحكومة على النشاط الاقتصادي عن طريق توجيه القطاع العام بما فيه قطاع الأعمال غير المالي والمالي باستثناء السلطة النقدية, من حيث نوع الإنتاج وكمية الموارد المخصصة له وطرق التسعير المستخدمة.

ثانياً: القطاع المالي الخاص والعام

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي يلعبه القطاع المالي العام وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط وأخذت في حسابها دور هذا القطاع في إعداد خطط التنمية وغيرها. وتكمن هذه الأهمية في ثلاثة محاور رئيسية هي:

- أ- دوره النشط والفعال في الدول النامية وقدرته على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول
- ب- خروجه عن النشاط التقليدي القديم وقيامه بأدوار ومهام جديدة.

ت- جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي. فالقطاع الخاص يؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد من حيث الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي .

أما القطاع المالي العام وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دوراً مهماً في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل، فكلما من الحكومة والقطاع الخاص يقتض من الجهاز المصرفي ويودع موارد المالية لديه

ثالثاً : القطاع الخارجي

يعتبر القطاع الخارجي مصدراً لما ينقص من سلع وخدمات ومنفذاً لتصرف الفائض في عرضها إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج.

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال إجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق المال، ونظرا لكون النقود مخزنا للقيمة ووسيلة للتبادل ويتم تبادلها في جميع الأسواق، لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وذلك على المستوى الكلي.

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية

I – الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

I-1 الإصدار النقدي: نظريا ترتبط قاعدة الإصدار النقدي بالكتلة النقدية المتداولة من جهة و الطلب على النقود من جهة أخرى.

أ – الكتلة النقدية :

من أهم الوظائف الحديثة للنقود و التي يوليها الاقتصاديون أهمية بالغة في التحليل هي و وظيفة التأثير على المستوى العام للأسعار بحيث توفر النقود لحاملها قوة شرائية تمكنهم من الحصول على كمية من السلع و الخدمات .¹ و مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها و زادت كمية النقود المتداولة في المجتمع و بقي المعروض من السلع و الخدمات ثابتا فان الأسعار تتجه بشكل عام نحو الصعود مسببة بذلك نوعا من التضخم.

كون أن السياسة النقدية تستهدف في المقام الأول التضخم فان مراقبة كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد الوطني أمر بالغ الأهمية و نقصد بالكتلة النقدية " كمية النقود المتداولة و التي تحسب على أساس الموجودات التي تحزنها القطاعات المؤسساتية ممثلة في مجموعات "مختلفة" .

صنف المتخصصون في النقود المالية مجموعات الكتلة النقدية حسب درجة سيولتها إلى:²

$M1 =$ النقود المعدنية المساعدة + الأوراق النقدية المصدرة من طرف البنك المركزي + الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية.

$M2 = M1 +$ الودائع إلى اجل مساوي أو اقل من سنة.

¹أسامة محمود الفولي , زينب عوض الله "اقتصاديات النقود و التمويل " دار الجامعة الجديدة مصر 2005 ص 25

²Gilles Jacoub « La monnaie dans l'économie » Nathan 1994 .P4

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

$M2 = M3$ + الموجودات من العملة الصعبة + التوظيفات الآجلة القابلة للتفاوض + شهادات الابداع و السندات المصدرة من طرف المؤسسات المالية أو ملحقاتها.

$M3 = M4$ + أذونات الخزينة المتوسطة الأجل القابلة للتفاوض + السندات المصدرة من المؤسسات غير المالية.

هذا التصنيف للكتلة النقدية و الذي يتناسب كثيرا مع وظائف النقود من حيث كونها وسيلة للتبادل و مقياس للقيمة و مخزنا للقيمة يسهل كثيرا التحليل.

ب مفهوم و شروط الاصدار النقدي :

ب-1- مفهوم الاصدار النقدي :

يعتبر البنك المركزي الفاعل الاكبر في عملية تمويل الاقتصاد و مراقبة و تنظيم عملية الاصدار النقدي لكن الجدل القائم حول كيفية ضخ المزيد من النقود , نظريا تعتبر قضية الاصدار النقدي قضية عرفت اتجاهين مختلفين من طرف المفكرين الاقتصاديين¹.

- المدرسة الأولى BankingShool : ممثلة خاصة في توك و التي توحى بان الاصدار النقدي يعتبر تسييقا للاقتصاد الوطني الذي يدعم الاستثمار و النمو و حسب رأيهم هنا أن النقود فعالة داخل الاقتصاد بحيث تتكيف مع متطلبات الحاجة الى السيولة لتمكين الاعوان الاقتصاديين من القيام بعمليات الانتاج و التبادل و تحت هذه الشروط يصبح غرض النقود متغير داخلي .
- المدرسة الثانية Currency Shool ممثلة في ريكاردو RICARDO و ترى هذه المدرسة أن عرض النقود متغير خارجي ثابت يخضع إلى مبادئ النظرية الكمية للنقود و يوحى بضرورة الحد من زيادة الاصدار النقدي الجديد الذي لن يساهم الا في تكريس معدلات تضخم مرتفعة و فصل القطاع الحقيقي عن القطاع النقدي بحيث أن هذا الأخير ماهو إلا مرآة تعكس ما يحدث في القطاع الأول .

ب-2: شروط نجاح الاصدار النقدي :

الاصدار النقدي هو زيادة المعروض من النقود داخل الاقتصاد محاسبيا يسجل في جانب الخصوم للبنك المركزي و يمكن للبنك المركزي أن يصدر الاوراق النقدية مجانا تحت شروط التغطية التالية :

¹J-Longatte ,P.Vanhove « économie générale » dunod ; paris, 2001.P159

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

-سبائك و عملات ذهب .

-عملات أجنبية حرة التداول .

-سندات مصدرة من الخزينة .

-سندات مصدرة من الخزينة .

-سندات مقبولة تحت نظام الأمانة أو محسومة أو مرهونة.

و تعبر هذه الشروط الأربعة كوسيلة للحد من خطر زيادة التضخم و الموازنة ما بين عرض النقود و الطلب عليها.

إن هذه الشروط تجعل قرار الاصدار النقدي قرار تقني محض خارج عن اي متغير آخر فلا يمكن زيادة الاصدار النقدي أثناء حملة انتخابية مثلا لرفع مستوى المعيشة بشكل اصطناعي و ظرفي يدفع فيما بعد لموجات تضخمية حادة إذا البنوك المركزية مستقلة في قرارها تجاه هذه القضية .

ب-3: أثر الاصدار : (عرض النقود)

لم تهتم الى يومنا هذا النظريات الاقتصادية و النقدية بدراسة عرض النقود بنفس القدر الذي أولته لدراسة الطلب على النقود¹.

و اذا كان عرض النقود يرتبط الى حد كبير مع الطلب عليها حيث يفترض في حالة توازن الاقتصاد ان يتساوى العرض مع الطلب فان عرض النقود مازال ينظر اليه على انه متغير خارجي مستقل يتحدد خارج النموذج و يشرف عليه البنك المركزي الذي يخول قانونا بتقدير كمية لنقود المتداولة داخل الاقتصاد و من ثمة تحديد قيمة العملة الوطنية و تحديد سعر صرفها. و قد اكدت النظريات النقدية التقليدية كنظرية فيشر و نظرية الأرصدة النقدية الحقيقية الحاضرة لمدرسة كامبرج على أن عرض النقود هو متغير مستقل ليس له تأثير على الاقتصاد الحقيقي سوى دفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع . في حين ترى النظرية النقدية الكينزية أن التوسع النقدي يمكن له أن يدفع بمستويات معدلات الفائدة نحو الانخفاض مما يشجع الاستثمار و يزيد من الدخل و بالتالي دعم النمو. في حين ترى النظرية الكمية المعاصرة عند النقديين أن عرض النقود مستقل عن الطلب على النقود و أن الشرط الأساسي لأي إصدار جديد يجب أن يصاحبه زيادة في الإنتاج الحقيقي و ذلك تفاديا لارتفاع المستوى العام للأسعار.

¹-بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية . 2006 من ص 05

I-2- معدل الفائدة:

الفائدة هي العائد الناتج عن توظيف رأس المال أما معدل الفائدة أو سعر الفائدة فهو "نسبة من رأس المال خلال مدة معينة . عادة نسبة الفائدة لقيمة مقترضة بالنسبة للنيوكلاسيك تمثل سعر تنازل عن الاستهلاك الحالي أي المتغير المحدد لدى الأفراد بين الاستهلاك و الادخار أما عند كينز فهي سعر التنازل عن السيولة أي تحديد نوع الادخار على شكل سيولة أو على شكل أصول مالية " ¹ هناك عدة أنواع من معدلات الفائدة فمنها البسيطة و المركبة . أما البسيطة فهي المبلغ من الفائدة المدفوعة في تاريخ الاستحقاق للعمليات الشهرية أو الثلاثية أو السنوية.

و هناك فائدة مركبة تأخذ بعين الاعتبار رسملة الفوائد , كما هناك معدلات فائدة يومية و شهرية TMM و سنوية TAM تستعمل في الاسواق المالية و TMM هو معدل فائدة شهرية مرجح للعدد الفعلي لأيام الشهر في حين TAM هو معدل فائدة سنوي مرجح ل 12 شهرا . أما يهمننا في هذا البحث هو معدلات الفائدة الرئيسية و هي معدلات الفائدة اليومية و التي تحددها البنوك المركزية لقطر معين أو تكتل معين و الذي يهدف إلى تنظيم النشاط الاقتصادي .

نميز عادة نوعين من أنواع معدلات الفائدة الرئيسية ² :

-معدل إعادة الخصم.

-معدل إعادة التمويل.

معدل إعادة الخصم هو " سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الحوالات* المخصومة التي تقدمها إليه البنوك التجارية لإعادة خصمها و تحويلها الى نقود قانونية في الحال , أما معدل إعادة التمويل فهو أهم المعدلات الرئيسية و التي تهدف إلى تنظيم النشاط الاقتصادي و تحديد السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني .

و من أهم الأدوات النقدية المستعملة في السياسة النقدية هو معدل الفائدة الرئيسية التي يتدخل بها البنك المركزي في مكافحة التضخم.

¹Gilles Jacob « la monnaie dans l'économie » op.cit.p198

²صالح مفتاح " النقود و السياسة النقدية " دار النشر و التوزيع الجزائر 2005 ص 29
* يقصد المؤلف هنا بكلمة الحوالات الأوراق التجارية المتداولة في السوق النقدي .

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

ففي حالات التضخم يسلك البنك المركزي منحى تصاعدي في معدلات إعادة الخصم فيرفعه مما يجعل البنوك المركزية أمام حتمية رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة و زيادة معدل خصمها للأوراق التجارية و بالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية و بالتالي تقليص عرض النقود .

و قد يشمل اثر معدل اعادة الخصم العمليات الخارجية للتجارة و حركات رؤوس الأموال الأجنبية مستهدفاً بذلك ميزان المدفوعات إذ يمكن له أن يصحح العجز في ميزان المدفوعات ¹.

ورفع الفائدة يكبح عمليات الاقتراض و يقلل من كمية النقد المتداول داخل الاقتصاد أو السيولة مما يؤدي الى خفض الاسعار و استهداف رفع معدلات الادخار و تحفيز الاعوان الاقتصاديين* دون فائض السيولة الزائدة و خفض معدلات التضخم .

أما لجوء السلطات النقدية لخفض معدلات الفائدة ² فيكون في حالات الركود الاقتصادي فيشجع معدل الفائدة المنخفض الى زيادة الاقتراض و زيادة عمليات الانتاج و بالتالي الاستهلاك . و استنادا لدافع المضاربة للطلب على النقود عند كينز فان معدلات الفائدة المتدنية يزيد حيازة النقد - أو ما يسميه كينز - مصيدة السيولة مقابل كمية أقل من الاوراق المالية الطويلة الأجل . و على المستوى الكلي فان خفض معدلات الفائدة يجدد من الاستثمار و الانتاج و بالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي .

كما يمثل معدل الفائدة أهم أداة من أدوات السياسة النقدية فالبنوك المركزية تعيد تمويل البنوك التجارية التي تحتاج إلى سيولة من خلال معدل إعادة الخصم و الذي يجب ان يكون اقل من معدل الفائدة لدى البنك التجاري و ذلك لتحقيق مردودية للبنك التجاري .

I-3- سعر الصرف :

شهد العقدان الماضيان تحولا واسعا على النطاق العالمي نحو الاسواق و فتحت العولمة اقتصاديات دول محلية على اقتصاديات العالم و أقدمت الدول الاشتراكية السابقة على نفسها . فتغيرت بذلك السياسات النقدية المنتجة في هذه الأخيرة تبعا لهذا الانفتاح و اصبح بذلك سعر الصرف أحد ادوات السياسة النقدية و اهم دعائمها .

¹ -محمد خليل برعي , عبد الهادي الويفي " النقود و البنوك " مكتبة النهضة الشرق القاهرة 1984 ص 118
* الأعوان الاقتصاديون على حسب المحاسبة الوطنية هي قطاع العائلات , الشركات و أشباه الشركات , الإدارات العمومية و المؤسسات المالية .
² سمير حسون " الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

يعرف سعر الصرف " سعر الوحدة من خلال النقد الأجنبي مقدر بوحدة من العملة الوطنية ¹ " و نكون امام سعر عاجل او فوري إذا كانت عملية تسليم و استلام العملات لحظة ابرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد .

يتغير سعر الصرف العاجل « spot » بشكل مستمر خلال اليوم الواحد على حسب العرض و الطلب على العملة اما سعر الصرف الاجل فهو حالة تسليم و استلام العملات بعد فترة معينة من تاريخ ابرام العقد عادة ما تكون شهر , ثلاثة اشهر , ستة أشهر أو سنة و هذا الشكل من اسعار الصرف يستعمل للحد و تفادي تقلب اسعار الصرف في المستقبل و هو يستعمل في العمليات التجارية و العمليات ما بين البنوك خاصة في عقود المبادلة إلى جانب أنواع سعر الصرف هناك أنظمة لهذا السعر تختلف بين التثبيت و التعويم و أنظمة وسيطة .

أ - **سعر الصرف الثابت** : يسود في ظل الذهب و نجاحه مرهون بان يكون سعر بيع و شراء الذهب في كل الدول متساويين و أن تكون تكلفة انتقال الذهب معدومة و من اهم ميزاته ² :

- يعطي نوع من الانضباط في المجال النقدي .

- يسهل تعديل القوة الشرائية بين العملات .

- يزيد من التنسيق النقدي الدولي خاصة بين الشركاء الاقتصاديين للبلد .

و من اهم سلبيات هذا النظام :

- صعوبة القيام بسياسة نقدية ناجحة حيث يصبح سعر الصرف عامل حيادي في السياسة النقدية .

- زادت العوامة و انفتاح اقتصاديات الدول من ابراز عيوب نظام التثبيت حيث أصبح لا يتلاءم مع الميزات الجديدة للمالية و لا يلاءم مع التدفقات العالية و السريعة لرؤوس الاموال الدولية ³ .

ب- **سعر الصرف العموم** : بعد أزمت أسواق النقد الأجنبي في السبعينات و زيادة حركات رؤوس الأموال أصبح نظام التثبيت عاجز عن الاستمرار فمسحت الدول بتعويم عملاتها آخذين بآراء اقتصاديين بارزين أيدو فكرة التعويم أمثال ⁴ M.FRIEDMEN فريدمان و جونسون H.G.JHNSON و في ظل هذا النظام :

- تتحرر السياسة النقدية و تخرج من مأزق التوازن الخارجي .

¹ بسام الحجار " العلاقات الاقتصادية الدولية " مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 2003 الطبعة الأولى ص 100

²Christain.A, norel.P «économie internationale faits , théories et politiques « édition de seuil mars 2000 P257.

³Plihon .D «édition la découverte « paris aout 2001 p85 .

⁴Allegeret J.P « économie monétaire internationale « Hachette .lère édition 1997 ; p207.

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

-العودة الآلية الخارجي للعملة من خلال التوازن بين الصادرات و الواردات و من أهم عيوبه:

*غياب الانضباط في السياسة النقدية أحيانا .

*نقص التنسيق مع مختلف السلطات النقدية.

*الشك في السياسة النقدية نظرا لان السلطات النقدية تلجأ الى متغير واحد و هو سعر الفائدة مقابل سعر الصرف الذي يصبح متغير مستقل يتحدد في السوق .¹

ج- الأنظمة الوسيطة:

و هي أنظمة تهدف إليها السلطات للدفاع عن قيمة محددة سلفا لسعر الصرف و تنقسم إلى ²:

ربط ميسر: سياسة نقدية تحافظ على الرابط التقليدي الثابت و تدافع عن قيمة سعر الصرف المحددة سلفا.

0 تقويم موجه بإحكام: تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف معوم لكن مستقر و يتميز برقابة شديدة .

إلى جانب هذا الأنظمة نجد سعر حقيقي و هو " عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية " ³ أي انه توفيق ما بين سعر الصرف الاسمي و معدل التضخم.

أما عند ادخال متوسط آثار التعريفات الجمركية و المدعوم غير ذلك من الرسوم التي تؤثر على تكلفة الواردات و الصادرات نكون أمام سعر الصرف الكلي .⁴

و يبقى هذا الهاجسا الأكبر لدى السلطات النقدية هو كيفية اختيار انطباق نظام لسعر الصرف لتفادي التعرض

لازمات عملة حادة تؤثر على ميزان المدفوعات و تزيد من خسائر الصرف و تكاليف خدمات الديون بالعملة الأجنبية.

1-4- السوق المفتوح:

تعتبر عمليات السوق المفتوح من أهم الادوات النقدية المستعملة في السياسة النقدية للتحكم في معدلات الفائدة السائدة و مراقبة السيولة النقدية المتداولة و بالتالي مراقبة التضخم و هي واحدة من الادوات غير المباشرة و تعتمد على

¹Christain.A ,Norel .op ;cit p 260

² أنندري .ب وانسيار . "لغز القطبية الثنائية " مجلة التمويل و التنمية المجلد 41 العدد 01 مارس 2004 ص 32.35

³ قدي عبد المجيد " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص 104

⁴ محمود حميدات " مدخل للتحليل النقدي "ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2000 ص 76 .

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

سحب السيولة الزائدة الموجودة في التداول من خلال عرض أصول مالية للبيع و العكس في حالة شح السيولة يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق التجارية من البنوك التجارية و عمليات السوق المفتوح تظهر الخصائص التالية¹:

العمليات الأساسية للإعادة التمويل : و هي عبارة عن عمليات دورية مؤقتة من تدخل البنك المركزي الغرض منها توفير السيولة بصفة منتظمة بتدخلات يومية بتواريخ استحقاق قصيرة جدا (أسبوعين) و بعروض للبيع عادية و هذه العمليات تمثل القناة الرئيسية لاعادة تمويل البنوك التجارية و تمويلها بالسيولة اللازمة لواصله عمليات الاقراض .

عمليات اعادة التمويل للأجل طويل : و هي عمليات دورية مؤقتة موجهة ايضا لتوفير سيولة بصفة منتظمة بتكرار مرة واحدة في الشهر و آجال استحقاق 3 اشهر و تقام بطريقة عروض بيع عادية .

عمليات نهاية الضبط : و هي عمليات تجرى بطريقة تراض للحفاظ على استقرار معدلات الفائدة السائدة و تجنب التدفقات الفجائية للسيولة و تجرى هذه العمليات عن طريق اتفاقيات ثنائية و سريعة .

I-5- الاحتياطي الالزامي أو القانوني:

الاحتياطي الالزامي هو وجود نسبة من أموال البنك بصفة دائمة لدى البنك المركزي مجمدة و يراد بتكوين هذه الاحتياطات الاحتياط للازمات المصرفية أزمات السيولة .

و عادة ما تتكلم على معدل الاحتياطي القانوني الذي يريده البنك المركزي للتحكم في نسبة السيولة المتداولة.

ففي حالة وجود تضخم أي فائض في السيولة يرفع البنك المركزي من هذا المعدل فيقلل بذلك من الاموال المتاحة لدى البنوك للاقتراض و تقل لدى الافراد و العكس في حالة ندرة السيولة يخفض البنك المركزي من هذا المعدل لتزيد البنوك من القروض الممنوحة و بالتالي طرح المزيد من السيولة للتداول .

II -الأدوات النقدية المباشرة :

1-تأطير القروض : تأطير القروض هو " قيام البنك المركزي بتحديد قيمة القروض الموزعة عن طريق تنظيمات و قوانين آخذا بعين الاعتبار قيمة القروض الممنوحة في السنة السابقة².

¹DovOgien « pratiques des marchés financiers » ; Galime éditeur 4^{ème} édition , paris 2002,P25

²Michelle de mourgues « macroéconomie monétaire » Economica 2000 p268.

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

و يحدد البنك المركزي نسبة تأطير القروض نسبة الى الانفاق العام او الى رصيد ميزان المدفوعات . ولضمان التنفيذ الحسن لهذه النسبة عادة ما يعاقب البنك المركزي البنوك التجارية التي لا تحترم هذه النسبة بحرمانها من الوسائل إعادة التمويل وكذا رفع و زيادة نسبة الاحتياطي الاضامى لهذه البنوك .

تهدف هذه الأدوات الى التأثير على مستوى القروض الممنوحة للاقتصاد¹ و للأعوان ذو العجز المالي إلا أن أهم سلبات تطبيق هذه الاداة هو عرقلة تمويل الاقتصاد بحيث لا تعبر القروض الممنوحة على كل احتياج الوطن من التمويل و يحد من المنافسة بين البنوك و يقتل كل مبادرة لخلق خدمة بنكية جديدة .

كما له تأثير سلبي آخر على المؤسسة الانتاجية بحيث يعرقل في قرارات التوسع في الانتاج لدى هذه الأخيرة

2 - انتقائية القروض:

نظرا لكون أداة تأطير القروض تؤثر على اهم شيء في نظرية التمويل و هو الوساطة المالية فان البنك المركزي يلجأ الى صيغة أخرى من صيغ السياسة النقدية و هي انتقاء القروض و نعي بها " توجيه نصائح و ارشادات مباشرة الى البنوك و المؤسسات المالية بصفة عامة تفصل فيها أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي و توضع سقوفا ائتمانية متعلقة بكل قطاع اقتصادي² .

يراقب البنك المركزي البنوك التجارية في مجال مدى تطبيق هذه الأخيرة لانتقاء القروض بفرض تفتيش مباشر عليها شهريا أو دوريا على حسب الحاجة لمعرفة مدى التزام البنوك بتطبيق هذه السياسة.

تهدف أداة انتقاء القروض الى تحفيز أنواع معينة من الاستثمارات المنتجة و اختيار نوع معين من الانشطة التي يود السلطات النقدية أن تتوسع فيها و بالعكس تحد من التوسع في القروض لبعض النشاطات التي ترى السلطات النقدية أنها قد تؤثر على ميزان المدفوعات و الحالة المالية للوطن أما القطاعات التي ترد ترى السلطات النقدية أنها منتجة أكثر من غيرها و تستحق الدعم كمرحلة مؤقتة أو دائمة فهي تزيد من تمويلها عبر هذه الأداة و بالأشكال التالية :

- تخفيض معدلات الفائدة على القروض الموجهة للقطاعات المراد تمويلها و يكون معدل الفائدة المطبق هنا أقل بكثير من معدلات الفائدة السائد في السوق النقدي.

¹ زكريا الدوري تيسير السمرائي " البنوك المركزية و السياسات النقدية " البازوري عمان 2006 , ص 216
² صالح مفتاح " النقود و السياسة النقدية " م س ذ ص 160.

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

- قد تدعم السلطات النقدية أنواع القروض المنتقاة من خلال توفير هيئات ضمان لهذه القروض يكون دورها ضمان المؤسسات الإنتاجية التي لا تملك أموال خاصة كافية. و عادة ما يكون انتقاء القروض على المستوى الكلي.
 - كما أنه قد تلجأ السلطات النقدية الى رفع هامش المساهمة المقترض في القرض أو خفضها أيضا على حسب نوع القرض . فاذا كان القرض المطلوب يدخل ضمن القروض المنتقاة فان البنوك تطلب هامش مساهمة ضعيف مما يسهل عملية منح هذا القرض و العكس في حالة القروض التي لا تدخل ضمن تفضيلات البنك المركزي .
 - تحديد مدة سداد القرض : يكون القرض قصير المدى مما يزيد من قيمة القسط الشهري و يحدد من الطلب على هذا النوع من القروض و رغم المناداة المتكررة لبعض متخصصي المالية و النقود لتحرير المالي إلا أنه تبقى أداة انتقائية القروض أداة واسعة الاستعمال خاصة في الدول النامية فمازال من سنة الى اخرى نرى أن بعض الدول تحدد في قوانينها المالية بعض النشاطات الواجب دعمها كقطاع العقارات أو الحد و التحذير من الإفراط في تمويل انواع أخرى من القروض كالقروض الاستهلاكية.
- إلا أنه تبقى هذه الأداة فعالة في الدول النامية خاصة مع كون الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية كمعدل الخصم و السوق المفتوح أدوات غير فعالة في المدى القصير .

3- التسهيلات الدائمة:

التسهيلات الدائمة هو اجراء يقوم بمقتضاه البنك المركزي بتمويل البنوك التجارية بسيولة لمدة 24 ساعة مقابل تقديم أوراق خاصة. و تقدم هذه التسهيلات من القروض بمعدلات فائدة ثابتة المطبقة خلال نفس اليوم و هذا النوع من القروض يحصل في اليوم الوالي .

و تنقسم التسهيلات الدائمة إلى:¹

¹Les développements s'inspirent de deux sources principales :

-Michelle de Morgues « macroéconomie monétaire » op .cit p 283.284

-règlement n°09-02 du 26 mai 2009 relatif aux opérations , instruments et procédures de politique monétaire banque d'Algérie .

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

• تسهيلات القرض الهامشي:

مقابل أوراق مالية أو تجارية مضمونة يقدم البنك المركزي سيولة للبنوك التجارية. هذه السيولة في المدى القصير تساعد على حل مشاكل الخزينة للمؤسسات المالية المستفيدة منها و يطبق عليها أعلى معدل فائدة السائد في السوق النقدي لذلك اليوم.

في إطار تسهيلات القرض الهامشية تحول ملكية الأصول المرهونة و التي غالبا ما تكون سندات خزينة مضمونة إلى الدائن (البنك المركزي) إلى غاية استيفاء الدين في اليوم الموالي.

• تسهيلات الإيداع:

هي طريقة تسمح بسحب السيولة الزائدة في السوق النقدي و لدى البنك لمدة 24 ساعة و هي تتم كآآتي : يتم إيداع فائض السيولة الموجودة لدى البنوك لدى البنك المركزي بمعدل فائدة متفق عليه و يعلن مسبقا و هو معدل فائدة بسيطة .

4-الإقناع الأدبي : إلى جانب الأدوات السابقة يسعى البنك المركزي إلى التأثير على البنوك و المؤسسات المالية لإتباع سياسة نقدية معينة و تسمى هذه الطريقة بسياسة المصارحة أو الإقناع الأدبي و تكون عادة بإصدار أوامر و تعليمات للبنوك تحثها على التقييد بخطوات معينة و قد تدعم هذه الأوامر بمقالات و نشرات خاصة و إرسال مذكرات تقدم للبنوك و قد يشرك ضمن هذه السياسة البنك المركزي مدراء البنوك التجارية في اجتماعات البنك كأطراف مشاركة للتشاور عند صياغة سياسة معينة تخص نشاطهم .

و يشترط لنجاح هذه السياسة وجود علاقة تعاونية بين البنوك و البنك المركزي. ففي الدول المتقدمة للبنك المركزي هيئة خاصة لدى البنوك تسهل من عمل هذه الأداة.

المطلب الثالث: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية ، و هي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك و ظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ، و لهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

ترتبط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة¹، حيث أنه من خلال الأهداف الأولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة و واضحة و محددة للمتعاملين و للسوق حول مضمون السياسة النقدية².

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات : المجموعة الأولى و هي مجموعة الاحتياطات و تتضمن القاعدة النقدية، و مجموع احتياطات البنوك، و احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المقرضة³ و هذا ما سنتعرض له في الفرع الأول أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد و تحتوى على الاحتياطات الحرة و معدل الأرصدية أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد و هذا ما سنبينه في الفرع الثاني .

● مجمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الاحتياطات المصرفية ، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة و الودائع في البنوك الأخرى .

أما الاحتياطات غير المقرضة فهي تساوى الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية (كمية القروض المخصومة). و قد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية و سهولة ؟ إذ هناك بعض البنوك المركزية مؤيدو و أخرى معارضة حتى انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع ، و هكذا بقي الموضوع محل جدل و نقاش لكونه يتصف بالتجربة و ليس بالتنظير فقط و يتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة و مدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط ، و طالما الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات و استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي⁴ .

● ظروف سوق النقد

و هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد و تحتوى على الاحتياطات الحرة ، و معدل الأرصدية البنكية و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية و يعني بشكل عام قدرة المقترضين و موافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان و مدى ارتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى و سعر فائدة الأرصدية البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدية المقرضة لمدة قصيرة بين البنوك .² و الاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى

¹ أبو علي محمد سلطان، اقتصاديات النقود و البنوك، مصر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1991، ص 48.

² Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découverte ,paris, 2000, p 88.

³ باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون، الرياض، دار المريخ للنشر، 1984، ص 293

⁴ برعي محمد خليل، سوفي عبد الهادي، النقود و البنوك، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشروق ، 1984، ص 61

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترحتها هذه البنوك من البنك المركزي و تسمى صافي الاقتراض ، و تكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقرضة و تكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقرضة أكبر من الاحتياطات الفائضة . كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على اذونات الخزانة و الأوراق التجارية و معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها .

المطلب الرابع: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها و تنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية ، و يستند تحديد الاستهدافات الوسيطة إلى الفرضيات التالية

- 1- يفترض أن تكون هناك علاقة وثيقة بين الهدف النهائي و الاستهدافات الوسيطة، كما يتوجب أن تكون هذه الأهداف قابلة للضبط من قبل البنك المركزي بواسطة أدواته .
 - 2 - يفترض إعلان هذه الاستهدافات للجمهور من طرف البنك المركزي، إذ بهذا الإعلان يتخذ الأعوان الاقتصاديين تقديراتهم و سلوكياتهم و يضعون توقعاتهم على أساسها .
 - 3 - يفترض أن تكون السياسة النقدية في تطبيقاتها أكثر سهولة عند تحديد هذه الاستهدافات مقارنة بالسياسات الأخرى، و أن يكون تطورها معلوم في الأجل القصير أي شرط توفر الاحتياطات .
- و اعتمد الكينزيون و النقديون مؤشرات و أهداف وسيطه متميزة، و في هذا الصدد يقصد بالمؤشر المتغير الذي تسمح تحركاته بالتنبؤ بتحركات الأهداف النهائية بعد الأخذ بعين الاعتبار للعلاقة المستقرة التي تنشأ بين المتغير - الهدف و المتغير المؤشر، الكينزيون اعتمدوا معدل الفائدة كمؤشر و سيولة البنوك كهدف وسيط، بينما اعتمد النقديون كمية النقد كمؤشر و القاعدة النقدية كهدف وسيط .

و يمكن تصنيف الأهداف الوسيطة إلى ثلاث أنواع من الأهداف: مستوى المعدلات الأساسية للفائدة، سعر الصرف و المجمعات النقدية .

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

1 - مستوى معدلات الفائدة : إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة , غمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل

الفائدة الجيد للاقتصاد , و جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية و في هذا

الخصوص تستخدم هذه الخصوص تستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية في نفس الوقت .¹

إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى و النقود.

فلقد تبين في الولايات المتحدة الأمريكية أن متغير للدخل مقترنا بسعر فائدة على المدى القصير يعطي دالة بالغة

الاستقرار للطلب على النقود , و في الوقت الذي ظهر فيه أن مزيجا من متغير الدخل و آخر لسعر الفائدة على

المدى الطويل يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات الكتلة النقدية معناها الواسع في بريطانيا . و المشكل في اعتماد سعر

الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية , هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية و هو ما يعقد

دلالة أسعار الفائدة الحقيقية , مما يفقدها أهميتها كمؤشر .² إلا أن أسعار الفائدة حافظة على تطبيق قيمة كبيرة من

السياسة النقدية و المتمثلة فيمايلي :

-تعتبر أسعار الفائدة بمثابة مؤشر عام لتوجيه السياسة النقدية و شاهدة على ضغوطات السوق .

-تعتبر أداة للدفاع على سعر الصرف , آخذة بعين الاعتبار حساسيتها لحركات رؤوس الأموال الأجنبية و أهمية عجز

موازن المدفوعات .

-تعتبر أداة لتحقيق استقرار سوق الأموال مالية.

2- سعر الصرف : إن سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ , مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما ,

بالحفاظ على هذا المعدل , قريبا من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية . كما تستطيع السياسة النقدية أن تسهم في

التوازن الاقتصادي العام حيث أن التدخل المقصود , و الهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد

يكون كذلك عاملا لتخفيض التضخم و هذا ما يتطابق مع الهدف النهائي لسياسة النقدية .

فإذا أخذنا على سبيل المثال البلدان المشاركة في النظام النقدي الأوربي يلاحظ أن جميعها اعتمدت سعر صرف

عملاتها كهدف وسيطي لسياستها النقدية , فإن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات ,

كما أن استقرار المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج , و لهذا تعمل بعض الدول

¹ وسام ملاك , النقود و السياسات النقدية الداخلية , دار المنهل اللبناني , الطبعة الأولى , بيروت , 2000 , ص 193-195
² قدي عبد المجيد , المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ص 75 .

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل , و الحرص على استقرار صرف عملتها , مما يؤدي إلى صعوبة السيطرة و التحكم في هذا الهدف .

3-المجمعات النقدية:هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق. بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان , و من بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر و سرعة و دون مخاطر خسارة رأس المال إلى وسائل الدفع .و يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد و درجة تطور الصناعة المصرفية و المنتجات المالية .

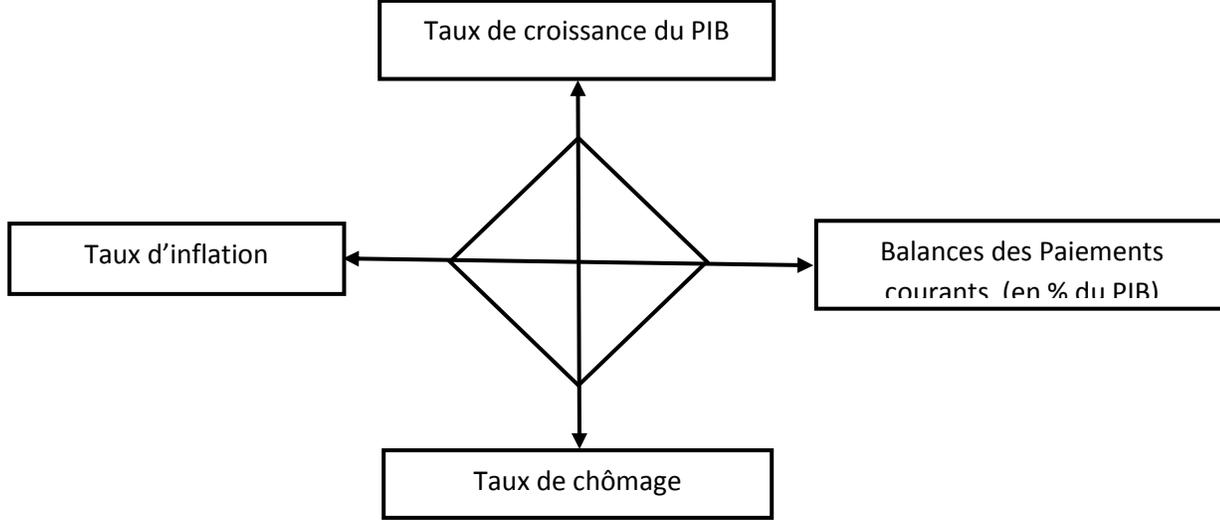
المبحث الثاني:أهداف السياسة النقدية "مربع كالدور"

إن اعتبار السياسة النقدية مظهر, مجال أو وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية العامة للدولة, يقودنا لاستخلاص أنها تسعى هي الأخرى إلى بلوغ الأهداف العامة التي تسعى لها هذه الأخيرة, التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات.

وتستهدف السياسة النقدية ضمان التوازن الاقتصادي العام, بشطريه التوازن الداخلي والتوازن الخارجي ,

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم), تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي. أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاوله تحقيق الفائض في الميزان التجاري, المالي والرأسمالي. هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي " نيكولا كالدور".

الشكل رقم 27: مسارات اتجاه كل هدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية "المربع السحري".



Source : Marie Delaplace-« Monnaie et Financement de l'économie »- édition DUNOD- Paris- p118.

المطلب الأول: التضخم

أي بما يعرف باستقرار المستويات العامة للأسعار وتعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية, حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم , وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها. ⁽¹⁾ وتعتبر أيضا المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات العنيفة والمستمرة في مستوى الأسعار نظرا لأن أي تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود وبالتالي لها آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي. ⁽²⁾

وفي نفس السياق نجد أنّ الأجور في مثل هذه الحالات تتخلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة وإلى زيادة أرباح رجال الأعمال. فالاستقرار في مستوى الأسعار إذن مرغوب

⁽¹⁾ عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سابق- ص 92.

⁽²⁾ زكريا الدوري و ديسري السامرائي- مرجع سابق- ص 187-188.

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

فيه طالما أنه يؤدي إلى القضاء على مثل هذه الاختلالات, ويمكن عن طريق إتباع سياسة نقدية سليمة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والأهداف الاقتصادية أيضا والتي يرجى منها أن تحقق الاستقرار في مستويات الأسعار (محرابة التضخم).

والواقع أنّ اللجوء إلى السياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى. وقد أكد **فريدمان** في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود, وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود. واستدل على ذلك بتجارب ألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.*

أ- مفهوم التضخم : التضخم هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقد , كما يكمن تعريفه على أنه ذلك الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار سواء كانت بسبب الإصدار النقدي (عرض النقود) أو من خلال الإنفاق النقدي (الطلب الكلي) , و حسب بيحج تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج , و التضخم عبارة من تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني , لها العديد من الآثار السلبية المختلفة , على قيمة العملة و على النشاط الاقتصادي و النمو . و يرى أصحاب المدرسة النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية سببها هو الفائض في عرض النقود من الزيادة في الإنتاج , و بالتالي فالسياسة الواجب إتباعها في هذه الحالة هي تخفيض عرض النقود ليقبل الطلب و تنخفض الأسعار.¹

ب- أسباب التضخم و آثاره :

يعتبر الطلب الكلي الفعال -حسب التحليل الكنتزي - عاملا رئيسيا في تحديد مستويات الإنتاج , التشغيل و الدخل فإذا حدث و ارتفع الطلب الكلي عن العرض الكلي احتل التوازن و ظهرت حالة التضخم , و من العوامل التي تدفع بالطلب الكلي إلى الارتفاع نجد:²

- زيادة الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري .

* Milton Friedman, Fashioning a wise National Monetary Policy USA Congress Joint Economic committee, Hearings, may 1959.

¹-بلعزوز بن علي , محاضرات في النظريات و السياسات النقدية , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الثانية , 2006 , الجزائر ص 141

²-بلعزوز بن علي , مرجع سابق ص 148 - 149

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

- التوسع في القروض البنكية .
- العجز في الميزانية .
- الارتفاع في معدلات الأجور .
- تمويل العمليات الحربية.

يستخدم عادة تعبير الصدمات التضخمية في إشارة إلى العوامل المختلفة التي تؤدي إلى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار (في حين يستخدم تعبير الصدمات الانكماشية في إشارة إلى العوامل التي تؤدي إلى الانخفاض في المستوى) . و تنشأ هذه الصدمات عادة نتيجة تغيير العرض الكلي أو تغير الطلب الكلي , و الجدول التالي يوضح ذلك :

الناتج النهائية للصدّات	موقف السياسة النقدية	الناتج الأولية للصدّات التضخمية	السبب الأول للصدّات التضخمية
الحالة الأولى : 1. مزيد من ارتفاع في الأسعار (P) . 2. عودة الدخل إلى التوازن .	صدّات مؤقتة و منعزلة لا تعززها سياسة نقدية توسعية .	1- ارتفاع الأسعار (P) 2- تكون فجوة تضخمية.	صدّات الطلب التضخمية
الحالة الثانية : 1. استمرار الأسعار في ارتفاع . 2. بناء مستوى الدخل أعلى من المستوى التوازني .	صدّات مستمرة تعززها سياسة نقدية توسعية .	3- انتقال منحنى العرض الكلي إلى أعلى .	

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

<p>الحالة الثالثة :</p> <p>1. انخفاض في الأسعار .</p> <p>2. عودة الدخل إلى التوازن .</p>	<p>صدّات مؤقتة و منعزلة غير معززة.</p>	<p>1. ارتفاع الأسعار (P).</p>	<p>صدّات العرض التضخمية</p>
<p>الحالة الرابعة :</p> <p>1. مزيد من ارتفاع في الأسعار.</p> <p>2. عودة الدخل إلى التوازن .</p>	<p>معززة صدّات متكررة و معززة بسياسات نقدية توسعية.</p>	<p>2. تكون فجوة تضخمية .</p>	
<p>الحالة الخامسة:</p> <p>1. استمرار الأسعار في ارتفاع.</p> <p>2. بناء مستوى الدخل في مستوى أقل من التوازن .</p>			

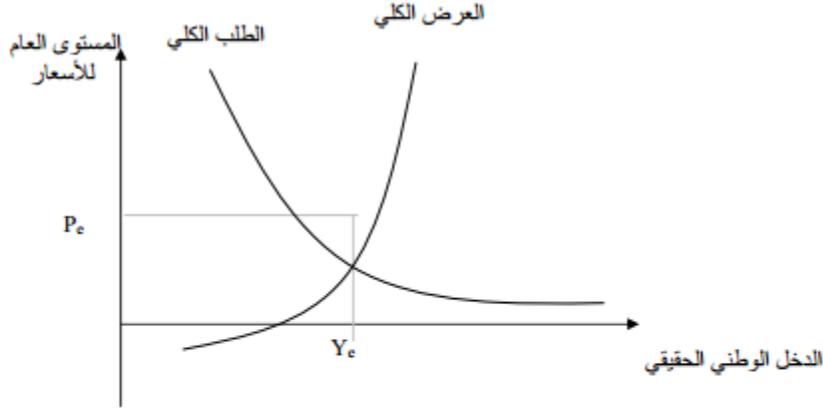
المصدر :أسامة بشير الدباغ و أثير عبد الجبار الجورمد , المقدمة في الاقتصاد , دار المناهج , عمان الأردن , 2003

ص364.

تنشأ صدّات الطلب التضخمية عندما تتجاوز الزيادة في الطلب الكلي مستوى الإنتاج (العرض الكلي) عند الاستخدام الكامل , فينتقل منحى الطلب الكلي جهة اليمين نتيجة لعدة عوامل و التي من بينها زيادة الكمية المعروضة من النقود بفعل سياسة نقدية توسعية , و اذا لم تعزز السلطة النقدية زيادة الطلب الكلي بسياسة نقدية توسعية فإن الاقتصاد سيميل في النهاية نحو التوازن , و ذلك بعد مضي فترة مؤقتة من الارتفاع في المعدل العام للأسعار , و عندما يؤدي تعزيز الزيادة في الطلب الكلي من خلال سياسة نقدية توسعية إلى تحويل التضخم من حالة مؤقتة إلى حالة مستمرة و دائمة . أما بالنسبة لصدّات العرض التضخمية فإنها تنشأ نتيجة لانتقال منحى العرض الكلي من خلال سياسة نقدية توسعية إلى تحويل التضخم إلى حالة مؤقتة إلى حالة مستمرة و دائمة . أما بالنسبة لصدّات

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

العرض التضخمية فإنها تنشأ نتيجة لانتقال منحى العرض الكلي إلى جهة اليسار فيرتفع المستوى التوازني للأسعار و ينخفض المستوى التوازني للإنتاج , و الشكل يوضح ذلك .



التوازن الاقتصادي

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي

إنه من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، وجملة المفاهيم المتعلقة به، لكنه من الصعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات المشابهة له في La Croissance economique . وبعض المصطلحات المشابهة له في مال عنى، كالتطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتخلف، ولعل أبرزها هو الت نمية الاقتصادية Development economique كونها أكثر ذكرا وارتباطا اذا ذكر النمو، لذا سوف نميز مصطلح النمو الاقتصادي و عناصره و أنواعه .

❖ تعريف النمو الاقتصادي:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي ماضيا وحاضرا، فقد تعددت وتنوعت تعاريفه، وذلك حسب تنوع واختلاف آراء المفكرين والمحللين، واختلاف أماكنهم وبيئاتهم، وعلى هذا الأساس فلننمو عدة تعريفات يمكن ذكرها على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر كما يلي:

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

1- يعرفه "arrow John" بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين¹.

2- الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الز من، حيث أن :
(متوسط الدخل الفردي = الناتج الوطني / عدد السكان)، وهذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان².

3 - ويعرفه الاقتصادي "Kuznet.S" النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة³.

❖ عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي، والتي توضع في شكل مجتمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال، التقدم التقني أو التكنولوجي، ويتم تركيبها في مستويات ونسب عقلانية تضمن مستويات من الإنتاج وهي :

1- العمل: هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة معدل نمو الناتج القومي، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشيطين في البلد، وكذا ساعات العمل التي يبذلها العامل، كما تمثل الزيادة في عدد السكان عاملا رئيسيا في ارتفاع حجم العمالة في الدولة .
ويجب التركيز على نوعية العمل، حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة إنتاجيته، ويتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل والتعليم⁴.

2- رأس المال : يعرف رأس المال على أنه مجموع السلع والخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين، كما يمثل رأس المال مجموع الاستثمارات والتجهيزات والبنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، ويتم تمويل رأس المال من الادخار الذي يذهب للاستثمار، وبدون أن تكون هناك فجوة بين الاثنيين، إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، ومن غير الممكن تطور بقاء الأموال المدخرة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج والدخل، وما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يكون رأس المال

¹- أشواق بن قنور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص.

²- خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2008/2009، ص 60.

³ - على مكيد، وعماذ معوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، العدد 13، السنة 2013، ص 174

⁴ - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص.

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية وفي استثمارات البنية التحتية للاقتصاد.¹

و يُقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين :

1. رأس المال المادي: كالمصانع الجديدة والآلات والمعدات والأدوات.

2. رأس المال البشري: فمن أشكاله: استثمار العنصر البشري في التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي، والتدريب في العمل والتعليم أثناء العمل، وكذلك الاستثمار في الصحة.²

3- التقدم التكنولوجي:

هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أي (إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج المتاحة أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عناصر الإنتاج) أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وان بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم من أنه من الصعب القياس الدقيق للنتائج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا و اسع القبول.³

❖ أنواع النمو الاقتصادي

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة وهي تنفرع إلى (03) أنواع كالتالي:

1- **النمو الطبيعي** : ويحدث هذا النمو بفضل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة، دون وضع خطة اقتصادية وطنية⁴ ، وبالتالي إن النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية، كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية وتخلص كما يلي :

-التقسيم الاجتماعي للعمل.

-التراكم الأولي لرأس المال.

1- مرداسي حمزة، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة 2010/2009، ص 38 .

2- كامل رشيد علي المكي، أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة البرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 1991، ص ص 44-45

3- بيوض محمد العبد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغربية، دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2010/2011، ص 70.

4- كامل رشيد علي المكي، أثر التعليم على النمو الاقتصادي "حالة الأردن" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة البرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 1991، ص ص 44-45 .

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

-سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة.

-تكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب¹.

2-النمو العابر: وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة عادة

ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو²، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها .

3-النمو المخطط: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط

قوة وفاعلية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستويات .

وتجدر الإشارة إلى أن دراسات التخطيط الاقتصادي، تعتبر علما حديث النشأة نسبيا، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة، وغدت التنمية هدفا عاليا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم . لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية لمعالجة الازمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الاقتصادي الطبيعي والمخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرب ، و يتحول أيضا إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة³.

وهناك من يصنف النمو الاقتصادي إلى نوعين كما يلي :

1/النمو الاقتصادي الموسع : "La croissance extensive" يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يعادل

معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

2/النمو الاقتصادي المكثف : "La croissance intensive" يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو

¹-حمداني محي ادل ين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، "دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 8 .

²-كامل رشيد علي التلي، أثر التعليم على النمو الاقتصادي، "حالة الأردن، مرجع سابق، ص 42 .

³ -مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي جلفي ا زائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2011/2010، ص-54

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف، ويمثل نقطة الانقلاب أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن¹.

المطلب الثالث: البطالة

❖ مفهوم البطالة :

تعرف البطالة² على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل. لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى كبار السن والذين أحيلا على التقاعد. بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل و يبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين. بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل .
- البحث عن العمل .

❖ أنواع البطالة :

يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع مختلفة. لكن بصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية، مع التعرض للتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منهما³.

1- البطالة الإجبارية:

يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة وهي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر سائد، لكنه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره، كما يندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية أيضا البطالة الدورية .

¹ Forum.univebiskra.net/index.php ? topic=5032.0

² - مصطفى سلمان وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي (دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن 2000 م)، ص 237

³ - محمد علي الليثي و آخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، (الدار الجامعية، مصر، 1997)، ص 2

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

البطالة الدورية هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلاً. بالتالي قد تتوقف بعض المشاريع كلياً أو جزئياً مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة، وهذا النوع من البطالة يسمى " البطالة العابرة " ويظهر عادة في الدول المتقدمة .

2 -البطالة الاختيارية : تظهر هذه البطالة عندما يقوم العامل بالتعطل بمحض إرادته دون أي سيطرة أو إجبار

ويندرج تحت هذا النوع من البطالة ما يعرف بـ :

-البطالة الاحتكاكية: تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له. أو حالة عدم العثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة .

- البطالة الهيكلية :

يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين: 1

العامل الأول يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل. كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل .

العامل الثاني يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً .

المطلب الرابع: ميزان المدفوعات

يعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي ويعرف على أنه: هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، وغالباً ما تحدد بسنة واحدة.¹

¹ -عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 203

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات الرئيسية التالية:¹

1 - الحساب الجاري : ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وخدمات التحويلات من جانب واحد .

أ- الميزان التجاري : ويشمل صادرات و واردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحاً بميزان العمليات المنظورة .

ب- ميزان الخدمات : يضم عمليات التجارة غير المنظورة، من نقل و تأمين وخدمات البنوك والسياحة، نفقات أعضاء

البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات التعليمية... الخ

ج- حسابات التحويلات من جانب واحد : وسميت بالتحويلات من جانب واحد، لأنه لا يترتب على

الدولة المستفيدة جرائها أي التزام وتشمل الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات، تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج لذويهم... الخ.

2- حسابات رأس المال : يضم جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال الطويل الأجل، وحساب رأس المال قصير الأجل.

2 - حسابات التسويات الرسمية : يسجل في صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك

بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض، في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي، لان ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي .

تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهناك نوعين من التوازنات².

1- التوازن المحاسبي : يتم وفقاً لقاعدة القيد المزدوج وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان: أحدهما دائن و الآخر.

2- التوازن الاقتصادي : تركيز النظر في الحسابات التي يشمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حده، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال

¹ -عبد الرحمان يسري أحمد، نفس المرجع، ص204 .

² -فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص 257

المبحث الثالث : فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة و الدول النامية

المطلب الأول: شروط فعالية السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

- وجود إحصائيات دقيقة و معلومات كافية عن الاقتصاد و نظرا لكون نجاح السياسة النقدية مرتبط بتدخلها في الوقت المناسب فإن ذلك يتطلب دراية شاملة عن الاقتصاد الوطني من خلال الإحصائيات الدقيقة حول كل قطاع من الحكومة , قطاع الأعمال , قطاع العائلات , و المؤسسات المالية و كذا كل ما يتعلق بالعالم الخارجي فيما يخص أرقام ميزان المدفوعات و ذلك حتى يسمح للسلطات النقدية أن تتخذ قراراتها السليمة على ضوء معطيات القطاع الحقيقي
- و نظرا للعرض السابق الذي أظهر أنه عادة ما يكون تعارض في أهداف السياسة النقدية فإن الشرط الثاني لنجاح أي سياسة نقدية مرتبط بتحديد هدف واحد أو هدفان لا يتعارضان و العمل على تحقيقهما.
- مرونة الجهاز الانتاجي و مرونة الأسعار و كذا محدودية الاقتصاد الموازي فإنه كلما زاد حجم النشاط غير الرسمي الخارج عن سيطرة الدوائر الرسمية يجعل كلما زاد احتمال فشل السياسة النقدية .
- استقلالية السلطات النقدية المستقلة في البنوك المركزية فكلما زادت استقلالية هذا السلطات زاد احتمال وضع السياسات على اسس علمية .
- وجود اسواق مالية و نقدية متطورة , بحيث ان هناك بعض الخطوات في السياسة النقدية تمر عبر هذه الأسواق كحالات تدخل البنوك المركزية بسياسة السوق المفتوح و ضعف هذه الأسواق ق يزيد من احتمالات فشل هذه التدخلات .
- وجود نظام سعر صرف معوم ففي حالات أنظمة التثبيت يصبح من الصعب تصحيح الاختلالات الخارجية لميزان المدفوعات.

¹-صالح مفتاح م س ذ ص 110 ص 114
-قدي عبد المجيد م س ذ ص 92 ص 94

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة النقدية في الدول المتقدمة

قبل التطرق إلى سير السياسة النقدية في هذه الدول يجب معرفة حوصلة مميزات هذه الدول هي:¹

- مرونة الهيكل الاقتصادي لهذه الدول و سرعة استجابته للتغيرات و الأزمات الحاصلة .
- استخدام أكثر كثافة للأدوات غير المباشرة و السياسة النقدية.
- مقدار أقل من التمويل النقدي لعجز المالية العامة.
- موارد بشرية تتمتع بمؤهلات أفضل في المجال الإداري و المالي .
- تطور السوق النقدية و المالية في هذه الدول و يقاس ذلك بدرجة القدرة على جمع الادخار و القدرة على منح الائتمان إضافة إلى التجربة التي أكسبت هذه الدول ثقافة مصرفية عبر الزمن.
- التجانس الاقتصادي الذي نعني به وجود تقدم تكنولوجي موحد في كافة القطاعات الاقتصادية و في المقابل وجود سوق نقدية بإمكانها توفير الأموال اللازمة لها .
- التجانس بين القطاعين النقدي و الاقتصادي بحيث أن هذا الأخير يعمل على استغلال كل الإمكانيات النقدية المتاحة للقيام باستثمارات منتجة و تدعيم القطاعات الأخرى.
- وجود مناخ قانوني قوي .

و هذه الدول المتقدمة سطرت أهدافا لسياستها النقدية من بينها:²

- 1 -تحقيق الاستخدام الكامل.
- 2 -العمل على استقرار الأسعار.
- 3 -تحقيق التوازن الخارجي عن طريق التحكم في استقرار سعر الصرف للعملة المحلية .

و هناك الأولوية لتحقيق الأهداف لأن اقتصاديات هذه الدول مختلفة فمثلا:

¹Mishkin (F.S) (1996) , les canaux de transmission monétaire leçons pour politique monétaire , bulletin de la banque de France ,n°27 , mars

²Mishkin (F.S)(1996),op-cit

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

-الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تعطي الأولوية لاستقرار الأسعار و تعظيم التشغيل، وهذا يعني تحقيق هدفين اثنين.

-بريطانيا أعطت الأولوية للمحافظة على قيمة العملة و استقرار النظام المالي.

-ألمانيا: البنك المركزي الألماني يضع استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية .

و هناك كثيرا من الدول ككندا , فنلندا , السويد , زيلندا الجديدة اتخذت "التضخم" كهدف و لكن زيلندا الجديدة هي التي ذهبت بعيدا في اعتماد كهدف , فبنك الاحتياط في سنة 1989 أعطي للبنك المركزي مهمة وضع سياسة نقدية متخذة كهدف رئيسي لها استقرار المستوى العام للأسعار .

بالموازات مع ذلك أنشئ المعهد النقدي الأوربي كإطار لتسيير السياسة النقدية بتنظيم إصدار الأوراق النقدية. و من مهام البنك المركزي الأوربي تحقيق استقرار الأسعار و من مبادئ سير هذا البنك :

● فتح الأسواق .

● تدعيم المنافسة.

و للوصول إلى تحقيق الهدف و هو استقرار الأسعار، السياسة النقدية في إطار الوحدة النقدية الأوربية تطرح إشكاليين:

● التغيرات الواجب اتخاذها للوصول الى استقرار الأسعار .

● الأدوات الواجب اتخاذها للوصول إلى الأهداف .

في هذا المجال طرح الاختصاصيون مشكلة الأهداف التي سيتخذها النظام الاوربي للبنوك المركزية إما سيتخذ أهدافا وسيطا أو يتخذ حلولاً أخرى كالتضخم كهدف مباشر .

أما بالنسبة للأدوات أمام النظام الأوربي للبنوك المركزية استعمال ثلاثة منها:

● الاحتياطات الإجبارية .

● التسهيلات الدائمة.

● عمليات السوق المفتوحة.

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

تبقى ضمن هذا كله السوق المفتوحة كوسيلة أساسية لتوجيه السوق النقدية لسحب أو حقن السوق بالسيولة الإضافية إلى تسيير أسعار الفائدة. و نستنتج من السياسة النقدية في الدول المتقدمة أن الدول بلغت درجة من التنظيم و السرعة في سيولة المعلومات ما يمكنها من التطور و التعديل للوصول إلى أعلى مستويات الأداء و الكفاءة في استعمال أدوات السياسة النقدية و السيطرة على ما يطرأ من مؤشرات تعيق سيرها .

المطلب الثالث: واقع السياسة النقدية في الدول النامية

تتميز اقتصاديات الدول النامية العديد من المشاكل نذكر منها:¹

- عجز الموازنة العامة بسبب الاحتياجات الضخمة للتنمية .
- الفجوة الغذائية.
- تزايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات .
- المديونية الخارجية.

و يترتب عن انتشار هذه المعالم في الاقتصاد المتخلف ما يلي:²

- ضعف الدخل الوطني و انخفاض متوسط الدخل للفرد الواحد و عدم توظيف عوامل الإنتاج توظيفا كاملا و انتشار البطالة في صور شتى أهمها البطالة المقنعة، و هي ظاهرة متوطنة.
- انعدام المرونة في الاقتصاد المتخلف ، فالإنتاج الزراعي ينقصه المرونة و الدخول متقلبة ، و تجارة الصادرات تتحكم في الدخول ، بحيث يحكم الاقتصاد المتخلف من خارجه .
- ضالة الادخار ، فانخفاض الإنتاجية يمنع الادخار اللازم للاستثمار ، و قلة الاستثمار تعوق بدورها زيادة الإنتاج، و هكذا فالادخار ضئيل و توزيعه سيء .

و في هذا الاقتصاد المتخلف تنحصر السياسة النقدية في مبدئين هما تثبيت سعر الصرف الخارجي و تقلب مستوى الأسعار الداخلي ، و تصبح مشكلة السياسة النقدية هي كيفية تحقيق الهدفين من خلال التجارة الخارجية ، و لذلك انحصرت تلك السياسة عملا في إتباع نظام الصرف الخارجي بالذهب ، و تؤدي الأرصدة الخارجية في هذا النظام

¹ أحمد شعبان محمد علي ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية ، الدار الجامعة ، الإسكندرية ، 2007 .
² عادل أحمد حشيش أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، بيروت الدار الجامعية للطباعة و النشر ، 1992 ص 311-312 .

الفصل الثاني : الإطار العام للسياسة النقدية

وظيفة موازنة ميزان المدفوعات الذي لا يستقر على حال , و يصبح الاقتصاد المتخلف في ظل هذه الظروف معرضا للتضخم دائما بفضل عدم مرونة الإنتاج و خضوع الاقتصاد كله لاعتبارات خارجية .

هذا عن الوضع العادي للاقتصاد المتخلف , فإذا ما حاول أن يتخلص من تخلفه لمشكلة تنمية و هي مشكلة أوسع من أن تقتصر على السياسة النقدية , فالمشكلة عندئذ مشكلة إنتاج لا مشكلة نقد , و ليست المشكلات النقدية و المالية الناشئة إلا الوجه المقابل للمشكلات الناجمة عن الإنتاج و الاستهلاك . و إنما يكفي أن نشير هنا في كلمة إلى سياسة الائتمان و الأجور في ظل خطة التنمية فمن المتوقع عندئذ أن يقع ضغط تضخمي (و ذلك عن طريق الإصدار النقدي) و تخفض القدرة الشرائية.

المطلب الرابع: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية

عند فحص عناصر السياسة النقدية في الدول النامية ، نجد أن هذه الدول تفتقد إلى عناصر نجاح هذه السياسة ، و منها:¹

- الافتقار إلى أسواق نقدية منظمة , كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية -إن وجدت - و هو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم و استحالة تطبيق سياسة السوق المقترحة على نطاق واسع .
- نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل), مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (و هو تمويل طويل الأجل) و الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.
- ضعف الوعي النقدي و المصرفي , و حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة و ليست ودائع أو أوراق مالية , و هو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات , الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة التي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية .
- عدم وجود استقرار في المناخ السياسي , و تقلب وضع موازين مدفوعاتها , و تخلف النظم الضريبية , مما يشجع الاستثمار الأجنبي , و بالتالي يحول دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

¹-بلعزوز بن علي , مرجع سبق ذكره ص 191 193

خلاصة الفصل:

إن تعريف الاقتصادي الإنجليزي نيكولا كالدور للمربع السحري كونه الحالة المثلى التي يشهدها الاقتصاد الكلي في أي نظام كان, باعتباره يمثل تجسيد للتوازن والاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال تحقق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة, حيث تأخذ معدلات التضخم مستويات منخفضة تقارب الصفر وذلك معناه استقرار المستويات العامة للأسعار وعدم وجود الفجوة بين الإصدار النقدي ومستوى الإنتاج , بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة البطالة باعتماد سياسات تشغيل فعالة, تحقيق النمو الاقتصادي الفعلي أو الحقيقي والذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار الجارية أو المحلية داخل القطر, وأخيرا بنجده يتضمن شرط تحقق توازن ميزان المدفوعات بجميع مكوناته والمحافظة على استقرار قيمة العملة المحلية من خلال المحافظة على ثبات تغير سعر الصرف عند مستوياته الطبيعية.

تلك الأهداف النهائية التي تناولتها العديد من البحوث والدراسات حول إمكانية تطبيقها وتحقيقها في آن واحد ميدانيا أم لا ؟ فتعددت النظريات التي درست كل ظاهرة على حدى ضمن تلك الأهداف السابقة الذكر (التضخم- البطالة- النمو الاقتصادي- ميزان المدفوعات) ومدى تأثيرها على المتغيرات الأخرى في المربع السحري.

فالعديد من الدول على اختلافها تعاني من إشكالية تطبيق أهداف المربع السحري على أرض الواقع وتبحث دائما عن السبل والسياسات والاستراتيجيات التي تمكنها من تحقيق ذلك التوازن الاقتصادي العام أو الكلي. فتعمد إلى تنفيذ وسائل السياسة الاقتصادية, سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية أو السياسة النقدية فلا خلاف لأن الهدف هو مشترك, ويكمن في دور كل سياسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة, عن طريق محاربة التضخم مثلا مع المحافظة على مستويات البطالة عند حدودها الطبيعية, استقرار مستويات الأسعار داخليا دون المساس بميكل التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات, تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وزيادة مستوى التشغيل دون تغيير معدل سعر الصرف. كلها قضايا تحد من إمكانية تطبيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية على أرض الواقع دون عناء شديد.

تلك هي الإشكالية التي تقف أمامها السلطات الجزائرية بصفة عامة من خلال تطبيقها للسياسة النقدية في ظل التوجه الجديد, وأمام التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث:

الجانب التطبيقي

تمهيد :

ان دراسة وتتبع مسار تطور السياسة النقدية وخصائصها في الجزائر من النظام الاشتراكي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق, من خلال عرض تطور الوضعية النقدية في ظل تحول التوجه الاقتصادي قصد تقييم فعالية ودور السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية, والمتتمثلة في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار ومحاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات بما فيه المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية.

لذا قد نتساءل: هل تمكنت السياسة النقدية من تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في ظل تحول التوجه الاقتصادي ؟

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري و إصلاحاته

ورثت الجزائر عن فرنسا نظاما مصرفيا قائما على أساس ليبرالي, وبعد الاستقلال انتهجت السلطات العامة سياسة التخطيط المركزية فلم تكن السياسة النقدية منفردة ببرنامج مالي مستقل عن بقية البرامج التنموية الوطنية, حيث كان إصدار النقود خاضع لاحتياجات مختلف القطاعات دون دراسة دقيقة للنتائج المترتبة عن ذلك, ليعرف النموذج التنظيمي نقائص من الجانبين النظري والتطبيقي.

كل ما سبق نتج عنه اختلال وظيفي وهيكلية لا يزال مستمرا على الجهاز المصرفي على الرغم من تعدد الإصلاحات التي اعتمدها الدولة في نفس المجال, وعلى هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تماشى ومتطلبات العصر وتحديد سياسة نقدية قوية ومستقلة تخدم السياسة التنموية المتبعة من قبل الدولة. إلا أن هذا الهدف اعترضته قيود عديدة يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ وجود ديون كبيرة ناجمة عن نظام التخطيط المركزي.
- ❖ التسرب الكبير للنقود خارج الجهاز المصرفي.
- ❖ عجز أغلب المؤسسات العمومية مما أدى إلى عدم تسديد ديونها اتجاه البنوك.
- ❖ غياب الحوار الوطني حول ضرورة تعديل النظام المصرفي, وبالتالي لم يكن أمام السلطات إمكانية تطبيق أي سياسة دون مراعاة هذه القيود.
- ❖ ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه النظام أو القطاع البنكي في أي اقتصاد كان, تطورت ونمت إشكالية الإصلاح البنكي للمنظومة المصرفية في الجزائر منذ مطلع الاستقلال إلى يومنا هذا, وذلك تماشيا مع تطور أهداف ومسار السياسة الاقتصادية العامة للدولة. إذ بذلت السلطات العامة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاسترجاع كامل

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية. فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1993 والدينار الجزائري سنة 1994.

المطلب الأول: مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري (1962-1985)¹

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت عبر عدة مراحل أتت بعد الاستقلال في سنة 1962. وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في هذه الفترة، وانطلاقا من عام 1967 تم إضفاء السيادة عليه وبدأ يتضح هيكله الذي عكس التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية آنذاك.

1. الإجراءات المستحدثة بعد الاستقلال: بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بما يحل محل بنك الجزائر²، وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962، ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية. ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية ممثلة في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، وقد وضعت هذه العملية حدا لتهرب رؤوس الأموال إلى الخارج.

2. إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لا يزال نظاما ليبراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين³. وكان التوجه العام لهذه البنوك التي تمتلك سيولة هامة يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن والقدرة على الوفاء، مما اضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الإصدار، الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة بين 1963-1967⁴ والنتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي. فالأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص، والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية على ساحة المنظومة المصرفية الجزائرية.

¹بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- فرع: تحليل اقتصادي- جامعة الجزائر- 2006/2005- ص29.

²القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.

³لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

⁴بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"- رسالة دكتوراه دولة- مرجع سابق- ص30.

2. **تأميم البنوك الأجنبية:** إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج, وعرف هذا التطلع استحالة إقامة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية على الساحة السياسية والاقتصادية, لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة **1966**. وقد كان هذا القرار الإعلان عن بداية إعادة تشكيل النظام المصرفي, حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية تعود ملكية رأسمالها كلياً إلى الدولة وهي البنك الوطني الجزائري **BNA** والقرض الشعبي الجزائري **CPA** وبنك الجزائر الخارجي **BEA**.

وكان الغرض من وراء إنشاء هذه البنوك الثلاثة هو كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي من جهة, والرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد من جهة أخرى, وكانت بداية عمل هذه البنوك تركز نظرياً على نوع من التخصص, حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني, وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري **BNA** بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد, والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص. أما القرض الشعبي الجزائري **CPA** فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق والمهن الحرة, في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي **BEA** بتمويل التجارة الخارجية.

مرحلة ما بعد التأميم: وقد توالى عملية إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي انطلاقاً من سنة **1982** (خاصة بعد أن عرفت المؤسسات الإنتاجية العمومية هي الأخرى تسوية هيكلية والدخول في تجربة الاستقلالية المالية), وكان

الغرض من وراء ذلك تخفيض العبء عن الخزينة وعودتها إلى أداء دورها كصندوق للدولة ومنح البنوك دوراً فعالاً في الاقتصاد الوطني, ونتج عن إعادة الهيكلة هذه استحداث بنكين تجاريين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** وبنك التنمية المحلية **BDL**. وتغير مع تأسيسهما نوعاً ما هيكل نظام التمويل وأدى هذا الإجراء إلى خلق نوع من التركيز المصرفي (التخصص المصرفي) من خلال إسناد البنك الأول **BADR** مهام القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني, أما البنك الثاني **BDL** فكانت مهمته تكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية.

وهكذا تمثل جميع تلك المراحل التي مرّ بها العمل المصرفي أو الفترات التي تعاقبت على إحداث وتأسيس الجهاز المصرفي الجزائري, والذي عرف عدة إصلاحات وتعديلات على جوهره ومضمونه خلال السنوات التي تلت قانون النقد والقرض الصادر سنة **1990** والذي يعد المنعرج في هيكل وعمل النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الثاني: الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري إلى غاية إصلاح 1986

1- البنك المركزي الجزائري: تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 1 جانفي 1963 وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيئة، يتمثل الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة، بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها. ومن هنا جاء الإلحاح على ضرورة تنظيم اتصال دائم وتعاون فعال بين السلطات العمومية ومؤسسة الإصدار.⁽¹⁾

وهكذا أصبحت إدارة البنك المركزي الجزائري مؤمنة من طرف محافظ معين بمرسوم رئيس الدولة وباقتراح من وزير الاقتصاد⁽²⁾ يساعده في ذلك مدير عام معين أيضا من طرف نفس المصدر، باقتراح من المحافظ موافق عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية.⁽³⁾ ويتكون مجلس إدارة البنك المركزي الجزائري⁽⁴⁾ العريض التشكيلة بالإضافة إلى المحافظ والمدير العام من: أربعة إلى عشرة مستشارين حسب كفاءتهم وخبرتهم في الإدارات الاقتصادية والمالية للدولة، اثنين إلى خمسة مستشارين يختارون حسب الخبرة المهنية في مجال الفلاحة والتجارة والصناعة، اثنين إلى ثلاثة مستشارين يمثلون الهيئات العمالية.

وبموجب المهام المنوطة بالبنك المركزي الجزائري في إطار القانون 62-441 المؤرخ في 13 ديسمبر 1963، نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك وبالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص إلا في الحالات الاستثنائية، التي تقتضيها المصلحة الوطنية. وتتمثل المهام الأساسية التي يخولها القانون الأساسي لهذا البنك في تنظيم تداول النقد، وتسيير ومراقبة توزيع القرض بكل الوسائل المناسبة في إطار السياسة المحدد من قبل السلطات العامة.¹ ولقد حدد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري العمليات المنشئة للنقد التي يمكنه القيام بها² بالإضافة للعمليات على الذهب والعملات الأجنبية، يسمح القانون الأساسي للبنك بإعادة الخصم للبنوك وخصم السندات العمومية والخاصة (بصفة استثنائية للخواص) كما يمكنه قبول إدخال السندات الممثلة للقروض المتوسطة الأجل في محفظة الأوراق المالية للبنك.³ ويستطيع البنك المركزي منح الخزينة سلفات مكشوفة على حسابها الجاري الذي لديه، غير أنها حددت بنسبة 5% من الإيرادات العادية المحققة للدولة خلال السنة المالية السابقة.⁴

⁽¹⁾ حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- طبعة 1992- ص 125-126.

⁽²⁾ المادة 09 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

⁽³⁾ المادة 15 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

⁽⁴⁾ المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

¹ حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- مرجع سابق (طبعة 1992)- ص 127.

² المادة 44 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

³ المادة 45 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

⁴ المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

هذا على مستوى النصوص أما على مستوى الواقع فالبنك المركزي وضع كلية لخدمة الخزينة وهذا بمنحها تسهيلات غير منتهية، الشيء الذي قلل من دور البنك المركزي في الاقتصاد الوطني آنذاك. ونجم عن ذلك الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي دون مقابل، مما أدى إلى بروز الاختناقات النقدية وظهور التضخم.¹

2.1- أنشأ هذا البنك بتاريخ **07 ماي 1963** بموجب القانون **63-165** باسم الصندوق الجزائري للتنمية على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ثم تغير اسمه بتاريخ **1971/06/30** ليصبح البنك الجزائري للتنمية باعتباره بنكا متخصصا في التنمية، وكانت مهمته تمويل وإنجاز وتنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والزراعة والصيد ومؤسسات الإنجاز. وابتداء من عام **1975** أصبح مسؤولا عن تطوير التنمية على النطاق الجهوي والمساهمة في إنشاء وتمويل المؤسسات البلدية والمحلية.

وقد حل البنك محل خمسة بنوك فرنسية كانت كلها تمارس النشاط المصرفي أثناء الوجود الاستعماري في الجزائر، وهذه المؤسسات هي: القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق الودائع والارتمان، صندوق صفقات الدولة، صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.²

ولكن الواقع غالبا ما لا يطابق تماما النصوص، فالبنك التجاري للتنمية كان محدود الفعالية في تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل، وكانت الموارد التي ظل استعمالها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة.³

2.2. **البنك الوطني الجزائري**: أنشأ هذا البنك بتاريخ **1966/06/13** ليكون أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي.⁴ وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة ومنها:

❖ بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية **1966**.

❖ بنك التسليف الصناعي والتجاري في شهر جويلية **1967**.

❖ بنك باريس الوطني في شهر جانفي **1968**.

❖ بنك باريس والبلاد المنخفضة في شهر جوان **1968**.

ومن أهم الأنشطة الوظيفية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية ببنوك الإيداع يعمد إلى تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أم زراعيا.

¹ بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"- رسالة دكتوراه دولة- مرجع سابق- ص32.
² شاكر القزويني- "محاضرات في اقتصاد البنوك"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- طبعة 1992- ص157.
³ الطاهر لطرش- "تقنيات البنوك"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- طبعة 2001- ص187.
⁴ الأمر رقم **66-178** بتاريخ 13 جوان 1966.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

3. **القرض الشعبي الجزائري:** أنشأ هذا البنك بتاريخ **29 ديسمبر 1966** ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ¹ والتي نذكرها فيما يلي:

❖ البنك الشعبي التجاري والصناعي.

❖ البنك التجاري والصناعي للجزائر.

❖ البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.

❖ البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

وقد تم دمج جميع هذه المصارف وأنشأ على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري, حيث تم تدعيمه بعد ذلك بضم البنك الجزائري المصري في أول جانفي 1968 وضم الشركة المارسييلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968 والشركة الفرنسية للتسليف والبنك في عام 1971. وقد حول للقرض الشعبي الجزائري جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من البنوك الجزائرية, بالإضافة إلى تمويل القطاع العام وخاصة السياحة والأشغال العمومية والبناء والري والصيد البحري, كما يشرف على تمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد دعم الصناعات المحلية التقليدية والمهن الحرة.

4. **بنك الجزائر الخارجي:** أنشأ هذا البنك بتاريخ **01 أكتوبر 1967**, وقد جاءت هذه المؤسسة بتملك بنك **كريدي ليوني** في **12 أكتوبر 1968** والذي كان بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية. وفي سنة **1968** تملك بنك الجزائر الخارجي الشركة العامة وبنك **باركليز** الفرنسي والبنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الأبيض المتوسط وبنك تسليف الشمال. وقد تخصص هذا البنك عند إنشائه في العمليات مع الخارج كما أنه يمارس كذلك جميع العمليات المصرفية التقليدية كأى بنك جزائري آخر.²

لقد عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية منعرجا حاسما بعد الإصلاح المالي لسنة **1971** الذي نتجت عنه آثار متعددة من الناحية العملية, بحيث أدت إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وزارة المالية وبالتالي انكماش دور البنك المركزي الجزائري, وأصبحت مهمته تنحصر في عمليات أطلق عليها **"عمليات السوق النقدية"**. كما تخلى البنك المركزي في نفس الوقت عن التحديد المباشر للسياسة النقدية, وخلال هذه الفترة أصبح عرض النقد يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد, وهكذا ارتبط إصدار النقد لصالح الخزينة كونها الوسيط المالي الأساسي للاقتصاد وذلك بشكل كبير بالاحتياجات المصرح بها لهذا الأخير.

¹ الأمر رقم 66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

² حميدات محمود- "مدخل للتخطيط النقدي"- مرجع سابق (طبعة 1992)- ص 132.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

تخلل سنتي 1978 و 1979 فترة مراجعة للمخططات الإنمائية السابقة مما أعطى إشارة الانطلاق في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الوطنية قصد إعطائها نوعا من الاختصاص في أنشطتها, فجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليمول جزءا من هذه الأنشطة.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية: أنشأ هذا البنك بتاريخ 13 مارس 1982¹ ومن أهم وظائفه الأساسية بالإضافة إلى جميع العمليات المصرفية التقليدية يشرف على تمويل:

❖ الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.

❖ الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.

❖ الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

لقد جاء التطهير المالي المتمثل في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية سنة 1983, وهذا التطهير المالي الذي تمخض عنه ظهور بنك جديد ينشط على المستوى المحلي, وبذلك سمي بنك التنمية المحلية.

6. بنك التنمية المحلية: أنشأ هذا البنك بتاريخ 30 أبريل 1985 (2) ويعتبر بنكا للإيداع يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية, بالإضافة إلى تمويل:

❖ عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية.

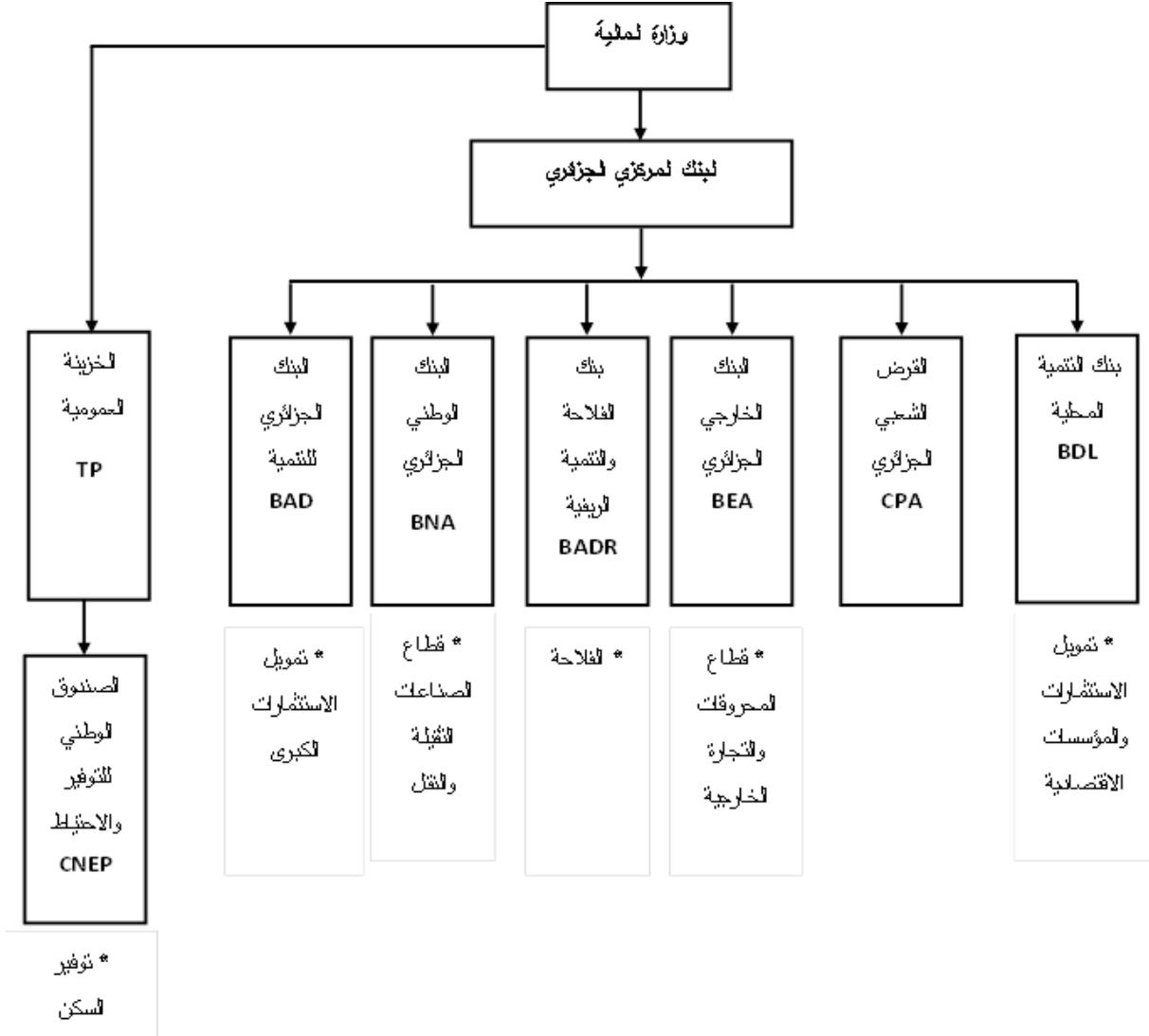
❖ عمليات الرهن.

لقد دفع بروز مؤشرات توحى باختلال النظام المالي إلى إجراء بعض التعديلات وعليه فقد أوقفت تعليمة عن وزارة المالية القرض المتوسط الأجل كأداة تمويل لبعض القطاعات كالصناعة والسياحة.²

ويمكن أن نستعرض فيما يلي مخطط لتطور هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى نهاية سنة 1985.

¹ في ظل المرسوم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982.
² تعليمة وزارة المالية المؤرخة في 3 فيفري 1979.

الشكل رقم 28: اعادة هيكلة النظ



لقد أظهرت الإصلاحات المالية التي وضعت في السبعينات محدودية نجاعتها، وهذا بالرغم من التغييرات التي أدخلت عليها. وعلى هذا الأساس أصبح الإصلاح العميق للمنظومة المالية لازما، وقد شرع في هذا الإصلاح سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك والقرض¹ وكذا القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية².

¹ شرع في الإصلاحات المالية ابتداء من المصادقة على القانون 86-21 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض.
² القانون 88-01 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية.

المطلب الثالث: الإصلاحات الأساسية للنظام البنكي في الجزائر 1990

شمت الإصلاحات التي مسّت الاقتصاد الوطني أيضا القطاع البنكي وذلك حتى يتكيف مع آليات اقتصاد السوق وبالتالي الاعتماد على تقنيات حديثة للتسيير المصرفي قصد تحقيق الفعالية وتحسين أداء المنظومة البنكية الجزائرية. ومن أهم تلك الإصلاحات قانون 01/88 المتعلق باستقلالية المؤسسات, وقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

ظهرت التغييرات والتعديلات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية الثمانينات محدوديتها, وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به, فكان قانون 12/86 المؤرخ في 1986/08/19 والمتعلق بنظام القرض والبنك الذي أدخل عدة إصلاحات وتعديلات يمكن إجمالها كما يلي:

- ❖ استعاد البنك المركزي وظيفته كبنك البنوك, وتم الفصل بينه وبين البنوك التجارية.
- ❖ وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.¹
- ❖ استعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية, حيث كلف بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية خاصة تحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.
- ❖ إعادة النظر في القروض الممنوحة للخزينة من طرف البنك المركزي إذ أصبح يحددها المخطط الوطني للقرض PCN.
- ❖ تقليص دور الخزينة في نظام التمويل.

وعلى الرغم من هذه التعديلات اتضح أن القانون المصرفي لعام 1986 لا يتماشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة المتمثلة في استقلالية المؤسسة الاقتصادية, لذا كانت المصادقة على القانونين 01/88, 04/88 بالنسبة للبنوك التجارية مرحلة أساسية نظرا لكونها تابعة في مجملها في تلك الفترة على الأقل باستثناء بنك البركة للقطاع العمومي, وانتقالها إلى استقلالية يمنحها بالفعل القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد التجارة.

ويليه القانون التكميلي رقم 06/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988² الذي يرى أن هيئات ومؤسسات القروض عبارة عن مؤسسات عمومية اقتصادية تحظى بشخصية معنوية واستقلالية مالية, وهو ما جعل سلوكيات البنوك التجارية تجاه المؤسسات العمومية الاقتصادية تقوم على قواعد تجارية وتعاقدية.³ ولهذا فالبنك مسؤول عن أمواله ويمكن أن يقع في إفلاس, مما يحتم عليه أن لا يمنحها لمؤسسات عمومية عاجزة وغير قادرة على الاسترجاع. وحتى تتحقق الاستقلالية الفعالة في البنك لا بد أن يخضع إلى

¹ حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- مرجع سابق (طبعة 1996)- ص138.
² قانون 06/88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل والمتمم للقانون 12/86 المؤرخ في 1986/08/19 المتضمن لنظام البنك والقرض.

³ المادة 02 والمادة 07 من قانون 06/88.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

عمليات التطهير المالي للقضاء على اختلال توازنه الناتج عن العجز المتراكم للسنوات السابقة، والسحب على المكشوف والمرتفع إلى عشرات الملايين من الدينارات.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية قد تمت فعلا في سنة 1988 حيث أصبح البنك قانونيا يأخذ شكل شركة مساهمة يتكون رأس مالها من أسهم ترجع ملكيتها للدولة، وتقوم بتسييرها مجموعة من صناديق المساهمة من خلال الجمعية العامة ومجلس الإدارة العامة. ويمكن تأكيد ذلك كما يلي:¹

❖ **البنك الوطني الجزائري BNA**: اعتبر شركة ذات أسهم تخضع لقانون 01/88، وتحصل على الاستقلالية في 14 فيفري 1989 حيث قسم رأس ماله بين 04 صناديق مساهمة في 23 فيفري 1989.

❖ **القرض الوطني الجزائري CPA**: أصبح شركة ذات أسهم تخضع لقانون 01/88، برأس مال قدره: 800 مليون دينار جزائري موزعة على 04 صناديق مساهمة، وتحصل على الاستقلالية في 23 فيفري 1989.

❖ **البنك الخارجي الجزائري BEA**: الذي وزع رأسماله المقدر بمليار دينار جزائري على 100 سهم اكتسب فيها 04 صناديق مساهمة.

❖ **بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**: فقد قدر رأسماله بمليار دينار مقسمة إلى 1000 سهم بحوزة 04 صناديق مساهمة، وتحصل على استقلاليته في 09/02/1989.

❖ **بنك التنمية المحلية BDL**: الذي تحول في 20 فيفري 1989 إلى شركة ذات أسهم برأس مال قدره: 500 مليون دينار جزائري موزعة على 500 سهم بحوزة 04 صناديق.

وفي الأخير يمكن القول أن قانون 06/88 قد أحدث تغيرا معتبرا في الجهاز المصرفي بحيث:

❖ أعطى البنك المركزي مهمة تسيير السياسة النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الاقتصاد الكلي.

❖ تم السماح للبنوك بالحصول على قروض متوسطة وطويلة الأجل من الأسواق سواء كانت داخلية أو خارجية.

❖ التخلي على مبدأ إلزامية التوطين البنكي.

❖ إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الاستثمارية.

¹ناصر دادي عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- "مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية- حالة البنوك"- دار المحمدية العامة- الجزائر- طبعة 2004- ص107.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

وبهذا الشكل يمكن القول أن قانون 06/88 قد أعطى الاستقلالية للبنوك في ظل التنظيم الجديد للمؤسسات, غير أن هذه الإصلاحات لم توافق التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق. وهو ما تطلب إصلاحا جذريا للجهاز المصرفي خاصة في جانب الإدارة والتسيير فكان قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي أعاد التعريف كلية بهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في البلدان الأخرى, لا سيما البلدان المتطورة

المطلب الرابع : أهم الإصلاحات البنكية الأساسية بعد سنة 1990

1. مظاهر أزمة النظام البنكي الجزائري: فرض المنعطف الحاسم لاقتصاد السوق القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم بسبب الانحرافات والاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني, والتي تميّزت بانحراف الادخار الموازي المعتمد على الجباية والتسريبات باتجاه الأسواق غير الرسمية والمديونية الخارجية, أما توجهات النظام البنكي في توزيع القروض فتميزت بما يلي: ⁽¹⁾

❖ الأجل الطويلة في الإجابة على طلبات التمويل.

❖ العقلنة النسبية والتمييز.

❖ أقدمية العلاقات وتحليل الأخطار.

❖ الأهمية الجزئية للقطاع الخاص.

❖ العدد والحجم المحدود للقروض في الأجلين المتوسط والطويل.

❖ عدم وجود صيغ للقروض المطابقة للجهات, القطاعات وللنشاطات النوعية (استثمار, استغلال, استيراد...).

❖ البنك الجزائري لا يقدم منتوجات متنوعة وجذابة بالمقدار الكافي.

جميع تلك المشاكل والعقبات عجلت في إعداد وصياغة قانون جديد يتمثل في إعادة هيكلة شاملة للمنظومة المصرفية الجزائرية وفقا لشروط ومتطلبات اقتصاد السوق, ألا وهو قانون النقد والقرض.

2. قانون النقد والقرض 10/90: يعتبر قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض أرضية تمهيدية لتحضير المؤسسات للدخول في اقتصاد يعتمد على آليات السوق. هذا القانون الذي عرف تعديلين اثنين, الأول من خلال الأمر

⁽¹⁾ www.cnes.dz/bases/bibiocnes/cneshtm/plein16/BK25.htm

“Problématique de la réforme bancaire algérienne du système bancaire algérienne- 23/02/1999.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

01/01 الصادر في فيفري 2001 وكان هذا تعديلا محدودا ميّز بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية. أما التعديل الثاني ف جاء بموجب الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003, وكان تعديلا شاملا بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاهها للقانون 10/90. ويجب الإشارة أن هذا التعديل حافظ على القواعد والمبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90.

1.2- أهداف قانون النقد والقرض: ويهدف هذا القانون الموجه أساسا للجهاز المصرفي إلى:

- ❖ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي, لأن التدخل الإداري قد ولد تضخما جامحا وانحرافا غير مراقب.
- ❖ إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- ❖ تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محصنة لفائدة البنك المركزي.⁽¹⁾
- ❖ تولي مجلس النقد والقرض إدارة البنك المركزي.⁽²⁾
- ❖ تولي مجلس النقد والقرض تسيير مجلس إدارة البنك المركزي.⁽³⁾
- ❖ منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية.⁽⁴⁾
- ❖ إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- ❖ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين والخواص في ميداني النقد والقرض.
- ❖ حماية الودائع.¹
- ❖ إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك.
- ❖ محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
- ❖ تعويض عوامل الإنتاج.²

⁽¹⁾ المادة 04 من القانون رقم 10/90.

⁽²⁾ المادة 19 من القانون رقم 10/90.

⁽³⁾ المادة 43 من القانون رقم 10/90.

⁽⁴⁾ المادة 44 من القانون رقم 10/90.

¹ناصر دادي عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- مرجع سابق (طبعة 2004)- ص108-109.

²عبد المجيد قدي- "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية- حالة النظام الضريبي الجزائري 1988-1995"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 1995- ص278.

2.2 . مبادئ قانون النقد والقرض: لقد وفق هذا القانون بين الأفكار والمبادئ القديمة التي تناولتها الإصلاحات السابقة له وبين الأفكار الجديدة التي تتعلق بالتنظيم البنكي. ومن بين أهم المبادئ التي يركز ويقوم عليها قانون النقد والقرض 10/90 ما يلي:¹

* **الفصل بين السلطة النقدية وهيئة التخطيط:** لقد كانت القرارات في النظام السابق مبنية على التخطيط المركزي بما فيها القرارات النقدية, حيث لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة, غير أن الهدف الأساسي يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة. ولقد أقر هذا القانون مبدأ اتخاذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية, ومن بين الأهداف المسموح بتحقيقها نجد:

أ. استرجاع البنك المركزي لدوره ومسؤولياته اتجاه السياسة النقدية.

ب. استعادة الدينار الجزائري لوظائفه وتوحيد استعمالاته داخليا.

ج. تحريك وتفعيل السوق النقدية.

* **الفصل بين السلطة النقدية وخزينة الدولة:** كانت الخزينة فيما سبق تعتمد في تمويل عجزها على البنك الجزائري, بكل حرية وبدون أية مشروطة, لكن مع صدور قانون النقد والقرض حدد قيمة التمويل بـ: 10 % من مواردها العادية (الضريبة البترولية) للسنة المالية السابقة. وقد سمح الفصل بين السلطتين بتحقيق عدة أهداف نذكر منها:

أ. استقلال بنك الجزائر عن الدور المتعاضد للخزينة.

ب. تقليص ديون الخزينة اتجاه بنك الجزائر وتسوية الديون السابقة.

ج. تهيئة الظروف الملائمة للسياسة النقدية كي تؤدي دورها بشكل فعال.

د. الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

* **الفصل بين خزانة الدولة والنظام المصرفي:** بعد صدور قانون النقد والقرض تم إبعاد الخزانة عن تمويل الاقتصاد الوطني, واستعاد النظام المصرفي الجزائري دوره التقليدي المتمثل في منح القروض بالارتكاز على المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

* **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** لقد ألغى قانون النقد والقرض التعدد في مراكز السلطة النقدية والمتمثلة في وزارة المالية, الخزانة العمومية, البنك المركزي, إذ أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تمثلت في مجلس النقد والقرض.

¹ الطاهر لطرش- "تقنيات البنوك"- مرجع سابق (طبعة 2001)- ص196.

3.2. هيكل النظام البنكي في ظل الإصلاحات لما بعد قانون 10/90:

أ. البنك المركزي الجزائري: ¹ حسب المادة 11 من قانون النقد والقرض فإن البنك المركزي هو "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وهذا التعريف جعل بنك الجزائر يعتمد على قواعد التجارة في تعاملاته

وهو بذلك يعتبر تاجرا في علاقاته مع الآخرين وخاصة البنوك التجارية. وفيما يخص إدارة بنك الجزائر، فتتص المادة 19 من قانون النقد والقرض على ما يلي: "يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يعاونه ثلاث نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبان". كما أتيح لبنك الجزائر القدرة على فتح فروع ومراسلين في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ضرورة لذلك⁽²⁾.

ب. البنوك: ⁽³⁾ اعتبر قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت البنوك بها وهي تنحصر في النقاط الآتية:

❖ العمل على جمع الودائع والمدخرات الممكنة من الجمهور.

❖ القيام بمنح القروض.

❖ توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

وتعتبر المادة 111 من قانون 10/90 الأموال المتلقاة من الجمهور كل الأموال التي يتم تلقيها من الغير ولاسيما على شكل ودائع مع اشتراط إعادتها بعد حق استعمالها. ولا تعتبر أموال متلقاة من الجمهور كل الأموال التي بقيت في الحساب وتعود في أصلها لمساهمين يملكون على الأقل 5% من رأسمال البنك أو أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الأموال الناتجة عن قروض المساهمة.

أما الأمر 11/03 فلم يعرف صراحة البنوك التجارية ولكن لمح إلى ذلك في المادة 70 من القانون بالقول أن فقط البنوك هي المخولة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد 66-68 أي تلقي الودائع ومنح الائتمان، وأيضاً خلق وسائل الدفع وإدارتها.

ج. المؤسسات المالية: تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض بأن المؤسسات المالية هي: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدى تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111". أي أن المؤسسات المالية تقوم بمهام

¹ ناصر دادي عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- مرجع سابق (طبعة 2004)- ص111.

* بنك الجزائر هو التسمية الجديدة للبنك المركزي الجزائري طبقا للمادة 12 من قانون النقد والقرض 10/90.

⁽²⁾ المادة رقم 16 من قانون النقد والقرض.

⁽³⁾ بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية" - رسالة دكتوراه دولة- مرجع سابق- ص42.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

الإقراض على غرار البنوك دون استعمال أموال الغير. وبإمكاننا القول أن رأسمالها هو الذي يحدد بشكل حاسم حجم استعمالاتها ومساهمتها في إحداث القرض وتوجيه السياسة الائتمانية بالإضافة إلى نوع معين من المدخرات المتلقاة من المدخرين المحتملين, وأيضاً ما يمكن قوله هو أن المؤسسات المالية لن يكون بإمكانها خلق نقود الودائع نظراً لطول آجال المدخرات الملتقطة.

د. الفروع الأجنبية: أتاح قانون **10/90** إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء به في المادة **127** من القانون. وهذا الترخيص خاضع لمبدأ المعاملة بالمثل⁽¹⁾ بمعنى أنه تتم المساهمة الأجنبية في هذا المجال بإنشاء فروع تابعة لمؤسسات مالية أو بنوك توجد مقراتها خارج الجزائر. ويمكن أن تكون في شكل مساهمة في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تكون للرعايا أو الشركات الجزائرية نفس الإمتياز في البلاد الأصلية لهذه المساهمات.

هـ. المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 10/90: إثر صدور قانون النقد والقرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي اتجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع وخصوصاً بعد **1998** وهي سنة انتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي وفي نهاية **2001** أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من **26** بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض, بالإضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والمواصلات. ومن بين المؤسسات المالية التي أنشأت عقب إصدار قانون النقد والقرض سنة **1990** ما يلي:

❖ **البنوك الخاصة الجزائرية:** مع نهاية سنة **2001** كانت البنوك الخاصة الجزائرية كالاتي:

✓ الخليفة بنك وتم اعتماده من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ **1998/07/27**,

✓ البنك التجاري والصناعي الجزائري **BCIA** وتم اعتماده في **1998/09/24**,

✓ الجمع الجزائري البنكي **CAB** وتم اعتماده في **1999/10/28**,

✓ البنك العام للبحر الأبيض المتوسط **BGM** وتم اعتماده في **2000/04/30**.

❖ **البنوك الخاصة الأجنبية:** من بينها سبع بنوك خاصة وبنك واحد مختلط تم اعتمادهم من قبل مجلس النقد

والقرض, وهم:

✓ سيتي بنك **Cite Bank** وذلك بتاريخ **1998/05/18**,

✓ البنك العربي التعاوني **ABC** وذلك بتاريخ **1998/09/24**,

⁽¹⁾ المادة رقم **130** من قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

- ✓ ناتكسي أمانة بنك **NatexisAmana Banque** وذلك بتاريخ 1999/10/27,
- ✓ الشركة العامة **Société Générale** وذلك بتاريخ 1999/11/04,
- ✓ بنك الريان الجزائري **Al ryanalgerianbank** وذلك بتاريخ 2000/10/08,
- ✓ البنك العربي **Arab Bank** وذلك بتاريخ 2005/10/15,
- ✓ البنك الوطني لباريس **PNB Paribas** وذلك بتاريخ 2002/01/31,
- ✓ بنك البركة المختلط حيث رأسماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك بنسبة 51 % للطرف الجزائري ونسبة 49 % للطرف السعودي وتم اعتماده في 1990/11/03.
- ✓ **المؤسسات المالية:** توجد سبع مؤسسات مالية تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وهي كالاتي:
- ✓ البنك الاتحادي **Union Bank** وذلك بتاريخ 1995/05/07.
- ✓ **SALEM** السلام وذلك بتاريخ 1997/06/28.
- ✓ **Finalep** فينالا ب وذلك بتاريخ 1998/04/06.
- ✓ **Mouna Bank** مونا بنك وذلك بتاريخ 1998/08/08.
- ✓ البنك الدولي الجزائري **Algerian international bank** وذلك بتاريخ 2000/02/21.
- ✓ **Sofinance** سوفي ناس بنك وذلك بتاريخ 2001/01/09.
- ✓ **Arab Leasing corporation** القرض الاجباري العربي للتعاون وذلك بتاريخ 2002/02/20.

ويمكن أن نوضح هيكل النظام المصرفي الجزائري بعد الإصلاح الأساسي لسنة 1990 في المخطط الموالي.

1. التعديلات المدرجة على قانون النقد والقرض خلال سنة 2001:⁽¹⁾ إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد

والقرض خلال عام 2001 خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

* الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في

القانون.

* أما الجهاز الثاني فيتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك

الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض إذ تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23

التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتناقى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة

⁽¹⁾بطاهر علي - "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية" - رسالة دكتوراه دولة - مرجع سابق - ص 49.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

حكومية أو وظيفة عمومية. ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدى تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

ومما يلاحظ هو أن تعديل **2001** ألغى الفقرة الثالثة من المادة **23** من قانون النقد والقرض, وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه بالاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية, كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني, وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية, وبزوال هذا القيد وفق تعديل **2001** قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية, وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر. إن المادة **13** من الأمر **01/01** تلغى أحكام المادة **22** من القانون **10/90** والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات, إذ يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة. إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغييرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر **01/01**.

2. التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي **11-03**: لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي

في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري, والذي بيّن بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية.

إن الأمر **11/03** الصادر في أوت **2003** والمتعلق بالنقد والقرض يعتبر نصا تشريعيًا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي, إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون **10/90**, مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر **01/01** والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي **11/03** المتعلق بإدارة بنك الجزائر أشارت المادة **18** إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر. كما نصت المادة **19** على مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر, كما أنه المخول قانونا للبت والفصل في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.

وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة **62** الفقرة "ج" بتحديدده للسياسة النقدية وإشرافه عليها, ومتابعتها وتقييمها, ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور الجاميع النقدية والقرضية, ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية, ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى إزالة مخاطر الاختلال. وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي, وذلك من خلال:

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

✓ إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.

✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.

✓ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلاد.

✓ العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

3. وفيهذا السياق يمكننا القول أن الأمر 11/03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة في المقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد والقرض 90-10 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن الحالي بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى طرح العديد من التساؤلات حول طبيعة وفعالية الرقابة المصرفية التي يقوم بها بنك الجزائر في إطار مهمته الأساسية الموكلة إليه **مركز المخاطر**: في إطار الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد الجزائري يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات والبنوك نتيجة الاستقلالية حيث يزول التمويل التلقائي للمشاريع، وكذلك إلغاء مبدأ التوطن البنكي حيث يفسح المجال للمنافسة في القطاع المصرفي وإمكانية لجوء المؤسسات إلى مقرضين عديدين⁽¹⁾. إذ تنص المادة 160 من قانون النقد والقرض لسنة 1990 على: "ينظم ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية تدعى بمركزية المخاطرة، تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية". ويقوم هذا المركز بتقدير خطر القروض الداخلية كما له دور في توفير المعلومات. ويأمل هذا المركز في تحقيق ما يلي:⁽²⁾

✓ تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.

✓ جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية.

✓ منح هذه المخاطر إلى المؤسسات المالية والبنوك مع مراعاة السرية في ذلك لتحقيق هذه الأدوار حسب واجبات البنك

المركزي، وعلى كل الهيئات المتعاطية للقروض عبر كامل التراب الوطني الانضمام إلى هذا المركز واحترام قواعده.

⁽¹⁾بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية" - رسالة دكتوراه دولة- مرجع سابق- ص 51-

52. ولمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

A.Belhafsi-« La centrale des risques- un outil de consolidation de la politique de crédit »-EL WATAN-N°651-
Le 11.11.1992.

⁽²⁾ناصر دادي عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- مرجع سابق (طبعة 2004)- ص119.

4. لجنة الرقابة المصرفية: تنص المادة 143 من قانون النقد والقرض على مايلي: "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة"⁽³⁾

ويتجلى من خلال فحص أحكام القانون 10/90 أن اللجنة المصرفية للرقابة قد منحت قدرة كبيرة في ميدان المراقبة دون أن يتم تحديد هذه المراقبة بشكل دقيق, وهو ما يترك لهذه الأخيرة مجالاً كافياً لتنظيم عملها وتكييفه مع التغيرات المترتبة عن التحول الهيكلي للنظام المالي. وهذا ما يدل على أن مهمة اللجنة المصرفية للرقابة تتجاوز المراقبة البسيطة للشرعية, أو بعبارة أخرى السهر على احترام الإجراءات القانونية والتنظيمية من طرف البنوك والمؤسسات المالية. والغرض من هذه المهمة يكمن في تفادي النتائج السلبية المترتبة عن العجز في التسيير.⁽¹⁾

إن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر منذ سنة 1988 كانت تهدف إلى تكريس الحرية الاقتصادية والتصرف, وبالتالي السماح لآليات السوق أن تلعب دورها بفعالية وفق قانون العرض والطلب. وتتطلب هذه الإصلاحات جهازاً مصرفياً فعالاً ومتطوراً يتعامل وفق الآليات الجديدة, لذا تعرض البنك هو الآخر إلى عدة إصلاحات حيث تم إدخال تغيير جذري على الجهاز البنكي من خلال قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للخواص للاستثمار في المجال المصرفي, وهذا ما ساعد على خلق جو من المنافسة بين البنوك على اختلاف طبيعتها. ولكن الإشكال الذي يقف حالياً أمام المنظومة المصرفية ككل وخاصة الذي يقع على عاتق بنك الجزائر باعتباره أعلى هيئة وسلطة نقدية مهمتها الأساسية تطبيق السياسة النقدية.

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تدهوراً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال مباشرة, حيث يمكن أن نرجع السبب إلى ثقل كاهل الدولة بالتزامات ونفقات القطاع العام الذي كان يشهد خسائر مستمرة على العموم, ضف إلى ذلك تزايد عجز ميزانية الدولة واستمراره لعدة سنوات متتالية, ارتفاع نسبة التضخم والبطالة, وهذا ما أدى إلى توجه السلطات العامة إلى اللجوء للاستدانة الخارجية التي تضاعفت بكثير في عقد الثمانينات, ولم تحقق هدفها كونها كانت مقترضة للأمد القصير. كل هذه الأوضاع والمؤشرات فرضت حتميتها على الدولة الجزائرية من أجل تغيير التوجه الاقتصادي من النظام الموجه الاشتراكي إلى تبني نظام اقتصاد السوق.

فلجأت السلطات العامة في الجزائر إلى بناء سياسات اقتصادية تتضمن برامج ومخططات تصحيحية منذ سنة 1986 مسّت جميع المجالات الاقتصادية وخصوصاً إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي في الجزائر والذي عرف منعرجاً كبيراً منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90, الذي سبقه قانون استقلالية المؤسسات العمومية 01/88 الذي منح الاستقلالية للعديد من المؤسسات

⁽³⁾ المادة 143 من قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

⁽¹⁾ حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- مرجع سابق (طبعة 1992)- ص 145-146.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

العمومية قصد تخفيف عبئها على الدولة الجزائرية من جهة، أما من ناحية أخرى فتح المجال للاستثمار الخاص كأحد مبادئ وشروط النظام الاقتصادي الجديد (الخصوصية).

ومن أجل تعزيز تلك الإجراءات التصحيحية لجأت الدولة الجزائرية إلى الاستغاثة والاستعانة بالهيئات والمؤسسات المالية الدولية من أجل الاستدانة والحصول على الإعانات المالية التي تؤمن لها تطبيق المخططات وبناء قواعد وأسس الاقتصاد الحديث في ظل النظام الجديد (نظام اقتصاد السوق) الذي يؤمن بخفض نسبة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال لسيادة قانون السوق والمنافسة على اختلاف مستوياتها.

و الأمر الذي تم بالفعل في الجزائر وغيرها من الدول النامية الأخرى هو تطبيق صندوق النقد الدولي لبرامج التعديل الهيكلي في كافة المجالات الاقتصادية وخصوصا المنظومة البنكية والسياسة المالية والنقدية، وهذا قد تم بشروط فرضتها تلك المؤسسات المالية الدولية السابقة الذكر.

مما دعانا إلى دراسة دور السياسة النقدية في تلك الحقبة الزمنية التي تلت انتهاء الجزائر لنظام اقتصاد السوق، فهل تمكنت السلطات النقدية بواسطة سياستها النقدية من تحقيق أهداف المربع السحري في الجزائر في ظل تغير التوجه الاقتصادي من نظام مركزي موجه إلى نظام اقتصاد السوق ؟

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم قيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا.

المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية

قبل صدور قانون النقد والقرض كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة. وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

إن الاهتمام الذي كان موجهها للسياسة النقدية خلال هذه الفترة فيما يخص كيفية إدارتها للنقود، أو بمعنى آخر هل النقود في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي هي حيادية أو غير حيادية. فقبل صدور قانون النقد والقرض كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم تكن أداة استراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية، فبالرغم من أن النقود اعتبرت كمعلم من معالم السيادة الوطنية وذلك منذ الاستقلال من خلال إنشاء وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري"، وإصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر وتم تأميم المصارف. وكانت تدخل هذه السياسة في حماية الاقتصاد الوطني وتفادي النتائج السلبية للتداول النقدي الأجنبي - خاصة- هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁽¹⁾

وقد بدأت مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي سنة **1970-1971** حيث لم تعد النقود كمراس مال وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخل المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول). لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون **1986** وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.

وعلى العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية:⁽²⁾

- ❖ تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
- ❖ تسيير نقدي إداري ليّن يوحى بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها.
- ❖ عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي.
- ❖ طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.

⁽¹⁾ بلعزوز بن علي - "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق - ص 165.

⁽²⁾ بقيق ليلي اسمهان - مرجع سابق (مذكرة ماجستير) - ص 194. ولمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

F. Renversez- « Eléments d'analyses monétaire » - édition Dalloz- 1988- P123.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

❖ الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.

❖ تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

من كل ما سبق نجد أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني, إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها سواء تعلق الأمر بمحاربة التضخم, محاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي, تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال المحافظة على استقرار سعر الصرف وخفض حجم المديونية الخارجية, تقليص العجز الموازي الذي كان نتيجة لعبء القطاع العام .

المطلب الثاني: تطور الوضعية النقدية

عرض الحالة النقدية قبل 1990

من أجل تحليل الوضعية النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1962-1990 سوف نعمل إلى دراسة تطور بعض المؤشرات النقدية, ويتعلق الأمر بتطور الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها في الاقتصاد الوطني. ويظهر ذلك كالآتي:

1. تطور الكتلة النقدية: تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني, وتتكون أساسا من النقود الورقية, النقود الكتابية وأشباه النقود, حيث نجد حسب التشريع النقدي الجزائري ما يلي:

* **M1** المتاحات النقدية = العملة في التداول خارج النظام المصرفي + الودائع الجارية لدى النظام المصرفي + الودائع في الحسابات الجارية البريدية (سواء كانت بالدينار أو العملات الأجنبية).

* **M2** الكتلة النقدية = **M1** + أشباه النقود (المتتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية).

* **M3** سيولة الاقتصاد = **M2** + الودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ويمكن أن نستعرض في الجدول الموالي أهم التطورات التي شهدتها أشكال النقود المختلفة والسابقة الذكر, وذلك قبل سنة 1990 (ابتداء من سنة 1962 إلى غاية سنة 1989).

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

الجدول رقم 01: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1962-1989.

السنوات	نقود ائتمانية	ودائع تحت الطلب في البنوك	ودائع تحت الطلب في CCP	ودائع تحت الطلب في الخزينة	النقود	أشباه النقود	الكتلة النقدية	معدل نمو الكتلة النقدية %
1962	2.26	1.7	-	-	3.96	0.14	4.1	-
1963	2.31	1.6	-	-	3.92	0.08	4	2.4 -
1964	2.58	2.05	-	-	4.64	0.08	4.72	18
1965	2.76	2.36	-	-	5.13	0.12	5.25	11.2
1966	2.84	2.13	0.33	0.25	5.55	0.23	5.78	10.09
1967	2.23	3.29	0.35	0.16	7.02	0.49	7.51	29.9
1968	3.7	4.99	0.4	0.23	9.32	0.84	10.16	35.2
1969	4.16	5.64	0.51	0.21	10.5	1.11	11.6	14.3
1970	4.74	5.78	0.66	0.44	11.6	1.45	13	12.6
1971	5.7	6.1	0.92	0.23	12.9	0.97	13.9	6.49
1972	7.05	8.43	1.11	0.16	16.7	1.39	18.1	30.2
1973	8.82	8.68	1.33	0.09	18.9	1.44	20.3	12.2
1974	10.45	10.5	1.96	1.26	24.2	1.52	25.7	26.5
1975	12.7	15.11	2.56	1.56	31.9	1.77	33.7	30.9
1976	17.2	20.5	2.87	0.4	41.08	2.53	43.6	29.1
1977	20.5	23.8	3.46	0.67	48.5	3.4	51.9	19.1
1978	27.3	28.8	5.28	0.72	62.2	5.25	67.4	29.8
1979	35.4	29.4	6.6	0.73	72.2	7.48	79.6	18.1
1980	42.3	33.5	7.8	0.75	84.4	9.1	93.5	17.3
1981	48.06	40.08	8.57	1.22	97.9	11.23	109.1	16.7
1982	49.16	61.99	12.28	1.87	125.3	12.59	137.8	26.3
1983	60.02	76.8	14.07	1.8	152.7	13.1	165.9	20.3
1984	67.4	95.2	15.9	1.74	180.4	14.2	194.7	17.3
1985	76.6	104.6	18.3	2.65	202.2	21.6	223.8	14.9
1986	89.3	95.9	18.3	1.21	204.8	22.9	227	1.4
1987	96.8	103.8	22.2	0.99	223.9	33.9	257.9	13.6
1988	109.7	115.5	25.8	1.04	252.2	40.7	292.9	13.6
1989	119.8	101.8	26.9	1.3	250	58.13	308.1	5.18

الوحدة: مليار دج.

Source : Statistiques Financières Internationales- FMI- Annuaire 1996 – l'Algérie.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

إن تحليلنا للمؤشرات النقدية الخاصة بحجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1989، ضف إلى ذلك دراسة التغيرات الظاهرة في معدل نمو تلك الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى يقودنا إلى استنتاج ما يلي:

❖ بعد التراجع الذي عرفه معدل نمو الكتلة النقدية ما بين سنة 1962 وسنة 1963 بمستوى سالب قدر بـ: (-) 2.4%)، عرف نمو هذه الأخيرة ارتفاعا طفيفا إلى أن يرتفع بشكل كبير خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وذلك راجع إلى التغييرات التي أضافها الإصلاح المالي لسنة 1971 من خلال زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد بمعدلات كبيرة فاقت في أغلب الأحيان نسبة + 20% بسبب قيام الدولة بعدة برامج تنمية قصد بناء أسس الاقتصاد الوطني، وقد اعتمدت في ذلك على سياسة نقدية توسعية على العموم.

❖ إن ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الجزائر قبل سنة 1990 يرجع إلى تعاضد دور النقود الإئتمانية خصوصا بعد الإصلاح المالي لسنة 1971 حيث تمثل هذه الأخيرة أعلى المعدلات المكونة للنقود، وذلك بسبب توجه الحكومة الجزائرية إلى تأميم البنوك الوطنية وإعادة هيكلتها وفق أسس جديدة تضمن لها أداء مهامها المنوطة بها في الاقتصاد، ضف إلى إنشاء مؤسسات مالية حديثة قصد توفير السيولة النقدية اللازمة في الاقتصاد وتنويع توظيفاتها لغرض دعم مشاريع التنمية.

❖ نلاحظ من الجدول أن الودائع تحت الطلب على مستوى البنوك تمثل دائما نسب كبيرة بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب في كل من الخزينة و صندوق التوفير والاحتياط، والسبب قد يرجع من جهة إلى تأميم البنوك وإنشاء مؤسسات مالية جديدة من جهة، وبين الإصلاحات المالية والمصرفية التي قامت بها الحكومة الجزائرية قصد تفعيل مجال عمل النظام المصرفي من أجل تحسين قدرته على جذب المدخرات على اختلافها وتوجيهها الوجهة الصحيحة والكفيلة برفع مستويات ومعدلات النمو.

❖ وقد مثلت أشباه النقود نسبة قليلة من مكونات الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض حجم الودائع الادخارية على مستوى البنوك التجارية وكذلك ضآلة نسبة الإيداعات الأجنبية بالعملات الصعبة.

2. تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية: يبين الجدول أدناه العناصر التي اعتمدت كغطاء للإصدار النقدي في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1962-1989، حيث ما يمكن أن نستخلصه من قراءتنا لمعطيات الجدول رقم 13 يأتي كما يلي:

بالنسبة لمكانة الأصول الأجنبية أو الموجودات الخارجية في تكوين الكتلة النقدية: إن مقدار تغطية الكتلة النقدية بالعملات الصعبة يبدو متذبذبا نتيجة التباين في العديد من الفترات بين نسبة تغير الموجودات الخارجية الإيجابية أحيانا وبين نسبة التغير السلبية في أحيان أخرى، وذلك يفسر في ضعف وهشاشة ميزان المدفوعات وعدم قدرته على خلق وجلب العملات الصعبة من الخارج، إذ يمكن أن نرجع السبب إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية خلال تلك الفترة و إلى زيادة درجة اللجوء للاستدانة الخارجية والموجهة إلى القطاعات الاستهلاكية أكثر مما هي إنتاجية، وبالتالي سلبية رصيد ميزان المدفوعات (عجز ميزان المدفوعات). إذن نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1989 أن لعنصر الأصول الأجنبية دور هامشي مقارنة مع العناصر الأخرى في تكوين الكتلة النقدية.

❖ بالنسبة لمكانة الديون الموجهة للحكومة في تكوين الكتلة النقدية: نلاحظ من معطيات الجدول الخاصة بقيم الديون الموجهة للخزينة أنها تمثل نسب ملحوظة تقارب نوعا ما نسبة القروض الموجهة للاقتصاد، حيث يرجع السبب إلى توجه البنك المركزي الجزائري خلال تلك الفترة إلى تمويل العجز الموازي بشكل غير محدود أو مشروط، وقد أتى بيان

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

ذلك خلال قانون المالية لسنة 1965 إذ وضع البنك المركزي كليا لخدمة الخزينة العمومية بمنحها التسيبقات والائتمان غير المنتهية وبدون شروط وعلى ذلك كان البنك المركزي لا يتعدى كونه محاسبا بسيطا للخزينة العمومية. ضف إلى ذلك تمويل هذا الأخير إلى احتياجات الخزينة لرؤوس الأموال الموظفة والموجهة إلى تمويل المشاريع التنموية التي أتت ضمن المخططات والبرامج المنتهجة آنذاك من أجل التنمية الاقتصادية وبناء أسس وهيكل الاقتصاد الوطني.

❖ بالنسبة لمكانة الديون على الاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية: نجد هذا المكون يمثل أعلى المعدلات التي

تدخل في تغطية الكتلة النقدية حيث توجهت الحكومة إلى زيادة منح القروض والإعانات المالية الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام من أجل إعادة هيكلة ديونها التي تفاقمت نتيجة الخسائر المحققة على التوالي نظرا لغياب وسوء التسيير فيها، وبالتالي توجه الجهاز المصرفي الجزائري إلى خلق وطرح جرعات نقدية للمتعاملين الاقتصاديين من الحين والآخر.

الجدول رقم 02: تطور الاجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة

1962-1989

السنوات	الموجودات الخارجية	القروض الداخلي	قروض مقدمة للخزينة	قروض مقدمة للاقتصاد	الفوارق	مجموع الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية
1962	0.9	3	0.4	2.6	0.2	4.1
1963	1.1	2.7	0.6	2.1	0.2	4
1964	0.8	4.2	1.8	2.4	0.28-	4.72
1965	0.7	5.2	2.1	3.1	0.65-	5.25
1966	1.2	4.4	2.1	2.3	0.18	5.78
1967	2	5.2	2.5	2.7	0.31	7.51
1968	2.4	7.7	3.3	4.4	0.06	10.16
1969	2.3	10.3	3.8	6.5	0.98-	11.62
1970	1.5	12.4	5.9	6.5	0.82-	13.08
1971	1.5	14	5.9	8.1	1.57-	13.93
1972	2.2	18.8	5.2	13.6	2.86-	18.14
1973	4.5	21	5.1	15.9	5.14-	20.36
1974	7.1	25.4	3.6	21.8	6.73-	25.77
1975	6.4	36.3	7.3	29	8.95-	33.75
1976	9.8	46.1	8.8	37.3	12.3-	43.6
1977	9	54.4	14.3	40.1	11.4-	51.95
1978	11	76.5	24.8	51.7	20-	67.46
1979	12.3	86.6	26.6	60	19.2-	79.69
1980	16.5	101.5	33	68.5	24.5-	93.5
1981	18.8	113.6	25.1	88.5	23.2-	109.1
1982	13.9	148.9	36.1	112.8	24.9-	137.8
1983	11.3	185.6	52.6	133	30.9-	165.9
1984	9.3	223.7	67.7	156	38.2-	194.7
1985	14.8	251.2	76.6	174.6	42.1-	223.8
1986	9.32	278	101	176.9	60.3-	227

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

257.9	55-	180.6	123.1	303.8	9.15	1987
292.9	55.5-	191.9	147.2	339.2	9.28	1988
308.1	64.8-	209.3	157.2	366.5	6.52	1989

الوحدة: مليار دج.

Source : Statistiques Financières Internationales- FMI- Annuaire 1996 – l'Algérie

من خلال عرض أهم المؤشرات النقدية التي تعطي تفسيراً نوعياً ما عن الحالة والوضعية النقدية التي ميّزت الاقتصاد الوطني قبل صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، نجد أن النتيجة تتمثل في أن هذه المرحلة هي من أصعب مراحل إنشاء الجهاز المصرفي الكفيل بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار، ومن أجل تفعيل السياسة النقدية وإعطاء دور مهم للنقد كان لزاماً على الحكومة آنذاك أن تقيم جهاز مصرفي قوي وبسرعة أمام التقاعس والرفض المتعمد للبنوك الأجنبية في تمويل المشاريع والنشاطات الاقتصادية في الجزائر. أضف إلى ذلك عدم وجود تنسيق بين هذه المؤسسات المصرفية الأجنبية والأهداف التي رسمتها الحكومة الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني، أي عدم وجود تجاوب بين متطلبات الاقتصاد الاشتراكي ونظام تسيير وأهداف هذه المصارف الأجنبية، مما اضطر الحكومة إلى وضع هياكل وطنية لضمان الاستقلال المالي والنقدي ووقف النزيف المالي الذي أصاب البلاد، عن طريق إقامة مؤسسات مالية جديدة أو تأميم المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية التي تعمل داخل التراب الوطني بالإضافة إلى وضع أسس وقواعد جديدة لتطبيق قوانين التغيير والإصلاح الجذري على مستوى النظام المالي والنقدي في الجزائر، وكان ذلك ابتداءً من صياغة قانون النقد والقرض.

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالاتي: (1)

الفترة الأولى: تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الإئتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الإئتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي.

الاستعداد الإئتماني الأول: (2) وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة

(1) طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 - جامعة الشلف.
(2) نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية - " مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري " - ص 03.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

حقوق سحب خاصة⁽³⁾ نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988. وقد تمخض عن هذا الاتفاق ما يلي:

أ. **الإجراءات النقدية:** أدخل هذا الاتفاق تغييرا جذريا على المنظومة التشريعية من جانبها النقدي وذلك بعد سنة تقريبا من تاريخ اعتماد الاتفاق, تم صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي اعتبر الإصلاح الأساسي كونه أعاد الاعتبار للمنظومة المصرفية في تسييرها للسياسة النقدية وأوضح العلاقة بين السلطة النقدية والخزينة وفق شروط جديدة, ويمكننا أن نعتبر أن السياسة النقدية في الجزائر قبل هذا القانون لم تتعدى كونها تشريعات منصوص عليها بعيدة عن مسؤولية البنك المركزي في رسمها وتنفيذها في ظل إشراف الخزينة العامة على إصدار النقد, ضف إلى ذلك غياب دور الوساطة المالية نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي آنذاك كونه اعتبر المشرف على تمويل احتياجات مؤسسات القطاع العام فقط.¹

ب. **توجه السياسة النقدية:** عرفت هذه المرحلة وجود فجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشرات الحقيقية, من خلال التطورات التي عرفتها الكتلة النقدية M2 بين 1989 و 1990 بنسبة زيادة تقدر ب: 11.32 % في حين شهد تغير الناتج الداخلي الإجمالي PIB نسبة موجبة تقدر ب: 0.8 % فقط. وهذا ما يعني وجود كتلة نقدية متداولة في الاقتصاد بدون مقابل عيني أو فعلي. وقد تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية: ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 18 %, تسجيل معدلات فائدة حقيقية بسبب ارتفاع مستويات التضخم في ظل وجود تسرب نقدي بزيادة تقدر ب: 12.57 %.

2. **الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:** بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ 30 جوان 1991 عرف بالاستعداد الائتماني الثاني, إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح. هذا الاتفاق الذي كان يهدف إلى تحقيق النتائج المالية والنقدية التالية:

- ❖ تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري.
- ❖ ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات, وأسعار الصرف وتكلفة النقود.

وقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:²

أ. **الإجراءات النقدية:** تم إحصاء أهم الإجراءات النقدية الموضوعة من قبل الحكومة خلال هذا البرنامج في العناصر التالية:

- ❖ العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 بجعلها في حدود 41 مليار دج.
- ❖ تخفيض الدينار الجزائري قصد تقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الاسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25 %.

⁽³⁾ الهادي خالدي - "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي" - دار هومه - الجزائر - طبعة 1996 - ص 195.
¹ تلخيص الطالب المعتمد من المرجع ل: عبد المجيد قدي - "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية - حالة النظام الضريبي الجزائري 1988-1995" - أطروحة دكتوراه دولة - مرجع سابق - ص 277.
² تلخيص الطالب المعتمد من: * نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية - "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري" - ص 04.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

- ❖ تعديل المعدلات المعتمدة في إعادة التمويل إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى نسبة 11.5% عوضا عن نسبة 10.5% وكذا رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي عند حدود 17%.
- ❖ تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.
- ب. أهم النتائج المالية والنقدية: إن العجز الذي عرفه الميزان المالي والرأسمالي وتدهور قيمة العملة الوطنية عقب عقد هذا الاتفاق الثاني جعل من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذا البرنامج تأخذ الشكل التالي:
 - ❖ استثمارية سلبية معدل الفائدة.
 - ❖ ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14%.
 - ❖ توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66%.
 - ❖ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9%.
 - ❖ زيادة معدل نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 21.3% بعدما سجلت بنسبة 11.3% سنة 1990.
 - ❖ تراجع معدل السيولة من نسبة 64% سنة 1990 إلى معدل 53%.
 - ❖ استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك إلى نسبة 22.8%.

من تحليلنا للنتائج النقدية والمالية المحققة خلال هذا البرنامج نجد على العموم أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية والوصول إلى الاستقرار النقدي فالاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة تميزت بلجوء السلطات العامة للاستعانة بأطراف أجنبية كونها مصادر التمويل الخارجي.

3. الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

❖ تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3% في سنة 1994 و معدل 6% سنة 1995.

❖ تخفيض معدلات التضخم.

❖ تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

أ. أهداف البرنامج: ومن بين الأهداف النقدية والاقتصادية التي سعى البرنامج الاستعدادي الثالث لتحقيقها في الجزائر ما يلي:

تخفيض معدل التوسع النقدي M2 إلى نسبة 14% خلال نفس المرحلة مقارنة بنسبة 12% سنة 1993.

❖ رفع معدل إعادة الخصم إلى نسبة 15%.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

- ❖ تحديد معدل تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%.
 - ❖ اعتبرت نسبة 24% هي معدل السحب على المكشوف على بنك الجزائر.
 - ❖ اعتماد الوسائل غير المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد بدل استعمال الوسائل والأدوات المباشرة.
 - ب. معايير تحقيق أهداف البرنامج: تظهر فيما يلي المعايير الأساسية المعتمدة في تقييم مدى تحقيق أهداف الاستعداد الائتماني الثالث في الجزائر:
 - ❖ تعديل معدل الصرف ليأخذ قيمة 36 دج للدولار، أي بنسبة تخفيض قدرها 10.17% لغرض اعتماد ومساندة نظام تحرير التجارة الخارجية، وتسهيل اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.
 - ❖ تخفيض حجم عجز الميزانية إلى نسبة 3.3% من الناتج الداخلي الخام.
 - ❖ تحرير المعدلات المدينة للبنوك.
 - ❖ رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي لغرض التحفيز على الادخار.
 - ج. النتائج النقدية المحققة: من بين أهم النتائج المحققة خلال مرحلة اعتماد برنامج الاستعداد الائتماني الثالث نجدها تمثل نتائج نقدية أو لها صلة بالجانب النقدي، والتي تظهر كما يلي:⁽¹⁾
 - ❖ ارتفاع نسبة الأسعار الحرة وأسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة ضمن مؤشر أسعار المستهلك.
 - ❖ رفع أسعار كل من النقل، الهاتف، الخدمات البريدية بنسبة تراوحت بين 20% و 30%.
 - ❖ تحقيق الناتج المحلي الحقيقي لنمو سلبي قدر بنسبة 0.4% سنة 1994 مقارنة مع معدل النمو المقدر في البرنامج بنسبة +3%.
 - ❖ انخفاض العجز الموازي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.4% مقابل 5.7% المقدر في البرنامج الحكومي.
 - ❖ تخفيض الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دج.
 - ❖ نمو حجم الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994، وقد تم إلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض نسبة 25% كاحتياطي على الودائع بالعملة الوطنية، كما باشرت الخزينة العمومية إصدار سندات بأسعار فائدة تقدر بـ: 16.5%.
 - ❖ الإعلان عن تأسيس وإقامة سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر 1995.
 - ❖ تسجيل عجز على مستوى الميزان التجاري قدر بـ: 2.8 مليار دولار سنة 1995، أي ما يعادل نسبة 6.9% إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عجز الميزان المالي والرأسمالي من جانبه غير النقدي بمقدار 1.91 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى حدوث عجز كلي في ميزان المدفوعات قدر بـ: 4.71 مليار دولار سنة 1995.
- كنتيجة يمكن الخروج منها كون أن السياسة النقدية لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية خلال المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1994 حيث تم اعتماد ثلاث برامج تكييفية تحت إشراف صندوق النقد الدولي كونه المؤسسة المالية التي قدمت الإعانات المالية على شكل وحدات حقوق سحب خاصة إلى الحكومة الجزائر من أجل إصلاح قواعد وأسس النظام الاقتصادي ككل. ويظهر تأكيد ذلك من خلال عرض المسح النقدي لأهم المؤشرات النقدية الكلية في الجزائر خلال نفس الفترة السابقة الذكر.

⁽¹⁾الهادي خالدي - "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي" - مرجع سابق - ص 209...213.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

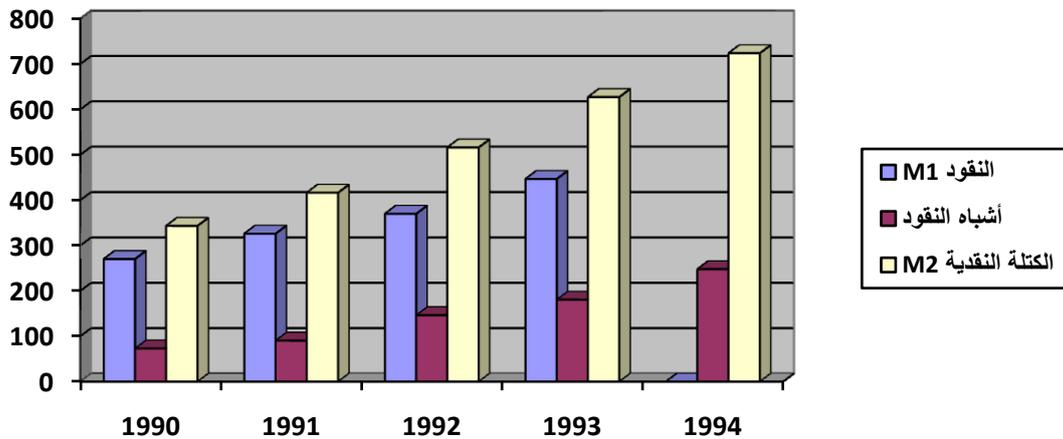
الجدول رقم 03: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-1994.

1994	1993	1992	1991	1990	البيان
60.4	19.2	22.6	24.3	6.5	صافي الأموال الأجنبية
663.3	607.4	493.3	391.9	336.5	صافي الأموال المحلية
774.4	747.6	625.1	485.7	414.1	الإئتمان المحلي
468.6	527.4	159.1	159.9	167	صافي الإئتمان الحكومي
305.8	220.2	465.2	325.8	247	الإئتمان للاقتصاد
111.1-	140.2-	131.8-	93.8-	77.5-	بنود أخرى (صافي)
723.7	627	515.9	416.2	343.1	النقود وشبه النقود M2
476	446.5	369.7	325.9	270.1	النقود M1
247.7	180.5	146.2	90.3	72.9	أشباه النقود
141.9	132	118.2	98.2	85.5	ودائع CNEP
865.6	759	634	514.4	428.5	الالتزامات السائلة

المصدر: طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 30.¹

الشكل رقم 29: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة

1994-1990



المصدر: من إعداد الطالب.

¹المزيد من الإطلاع ارجع إلى: كريم النشاشيبي- "تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق- الجزائر"- FMI-واشنطن- 1998- ص 55.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

الفترة الثانية: والمعتمدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000, وعلى عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي, إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط, وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995. وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

1. اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998):¹ عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من

صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات, وقد حدد مبلغ الاتفاق ب:

1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9 % من حصة الجزائر.

أ. بنود الاتفاق: تضمن اتفاق القرض الموسع البنود التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر, والتي تتمثل في:

❖ التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة وتفاقم مشكلة التضخم.

السعي نحو إرساء نظام سعر الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعملاء الصعبة, مع إقامة مكاتب للصراف ابتداء من تاريخ 1996/01/01, وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.

❖ دعم تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات المعتمدة, وقد ركّز الاتفاق على إعادة هيكلة الضريبة الجمركية من خلال تخفيضها بنسبة 50 % كحد أقصى.

❖ التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري من خلال تدنيته بنسبة 6.9 % من الناتج الداخلي

الإجمالي خلال الفترة 1995/1994 وبمعدل 2.2 % من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 1998/1997.

❖ ترقية الادخار الوطني ب: 5.5 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1995/1994 و 1998/1997.

❖ إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية.

ب. أهم الإجراءات النقدية المتخذة:

❖ إتباع تسيير مالي محكم وصارم لضبط المالية العامة خلال السنوات الثلاث القادمة وكذا ترقية النظام الجبائي وجعله أكثر مرونة وفعالية, الأمر الذي أبعده الحكومة من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما مكن من إتباع سياسة نقدية حازمة في نهاية 1995 بمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائمة, مما يحفز الأعوان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم.

❖ السعي نحو تحسين أدوات السياسة النقدية خاصة وترقية النظام المصرفي, إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي

الإجباري سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر.

❖ التحول نحو اعتماد الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995 كما تم

إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية, وهذا بشكل مزايدات القروض.

❖ هيكلة المعدلات المباشرة خاصة فيما يتعلق بمعدل إعادة الخصم ومراجعة إجراء المزايدات للسندات على الحساب

الجاري والعمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في سنة 1996.

❖ تشجيع إنشاء البنوك والهيئات المالية التجارية الخاصة بتنشيط المنافسة في النظام المصرفي ونمو فعالية إجراءات

الوساطة المالية.

¹نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"- ص 06.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

- ج. توجه السياسة النقدية خلال برنامج اتفاق القرض الموسع: شهدت هذه المرحلة من سنة 1995-1998 العودة إلى تطبيق السياسة النقدية كونها الوسيلة الأنجع لضبط الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي إذ تعد سياسة لإدارة الطلب. وخلال هذا الاتفاق تم تسجيل المؤشرات النقدية التالية:⁽¹⁾
- ❖ بلغ معدل السيولة في الاقتصاد (le PIB/M2) نسبة 38.6 % سنة 1995 بدل 49.2 % سنة 1993, في حين وصل إلى 36.3 % سنة 1996.
 - ❖ بلغ معدل التضخم نسبة 21.9 % نهاية سنة 1995 بدل معدل 38.6 % سنة 1994, وقد سجل ارتفاع بمعدل 15 % سنة 1996.
 - ❖ وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 4.3 % سنة 1995, أما في سنة 1996 فقد سجل نمو بمقدار 4.2 % فقط.
 - ❖ بلغت نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي - 1.4 %, وقد ارتفع المعدل سنة 1996 إلى حدود 0.3 %.
 - ❖ بلغت نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي - 6.2 %, أما سنة 1996 فقد سجل العجز بقيمة - 3.8 %.
 - ❖ سجل معدل السيولة المحلية ارتفاعا بنسبة 13 %.
 - ❖ بلغت الاحتياطات الرسمية بالنسبة إلى الواردات 2.1 شهر بدل 2.9 شهر سنة 1994 وقد وصلت الاحتياطات إلى 2.5 شهر بالنسبة للواردات سنة 1996.
 - ❖ لقد سجل الائتمان المحلي سنة 1995 ارتفاع بمعدل 5.3 % في حين تم تسجيل نسبة 2.8 % سنة 1994. وقد ارتفع المعدل إلى نسبة 9.3 % سنة 1996.
 - ❖ بلغ معدل خدمة المديونية سنة 1995 نسبة 43.8 % بالنسبة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات خارج المداخيل العامة, في حين وصل إلى معدل 63.8 % عام 1996.
- ويظهر تأكيد الحالة النقدية المسجلة خلال الفترة الثانية التي عرفها توجه ومسار السياسة النقدية في الجزائر من سنة 1995 إلى غاية 1998 في الجدول الموالي.

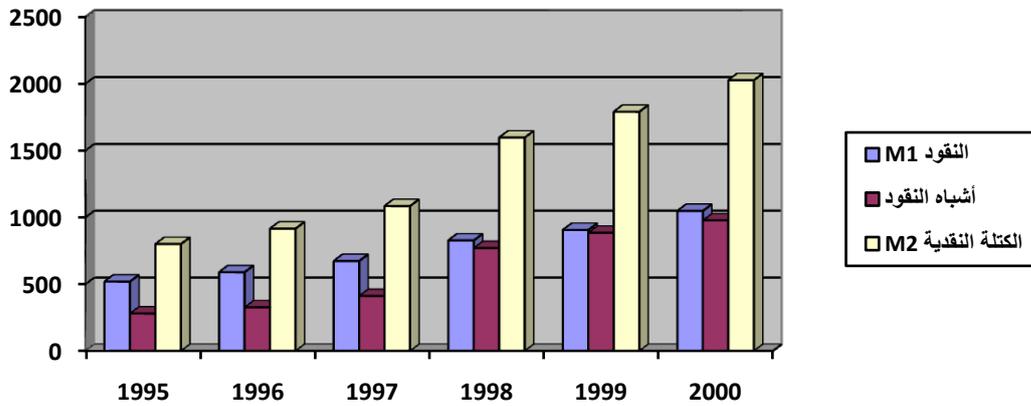
⁽¹⁾ AKDIN Féler- « Algérie poursuit la diversification économique et la transition »- Bulletin FMI- Publication du Fonds Monétaire International- Aout 1996- P251.

الجدول رقم 04: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1995-2000

2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
775.9	169.6	280.7	350.6	134	26.3	صافي الأموال الأجنبية
1249.3	1619.7	1315.4	733.5	781.1	773.7	صافي الأموال المحلية
1671.1	1998.6	1629.4	1179.7	57.4	967.2	الإئتمان المحلي
677.4	847.9	723.2	425.9	280.5	401.6	صافي الإئتمان الحكومي
993.7	1150.7	906.2	753.2	776.8	565.6	الإئتمان للاقتصاد
372.1	324.9	259.8	411.5	276.3	194	بنود أخرى (صافي)
2025.2	1789.4	1596.1	1084.2	915	799.6	النقود وشبه النقود M2
1048.1	905.2	826.8	672.8	589.1	519.1	النقود M1
977	884.2	769.7	411.4	326	280.5	أشباه النقود
-	-	-	177.9	165.4	148.9	ودائع CNEP
-	-	-	1262.1	80.4	948.5	الالتزامات السائلة

المصدر: طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - مرجع سابق. (1)

الشكل رقم 30: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-1995



الفترة الثالثة: الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2006، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009 إذ تعززت

(1) المزيد من الإطلاع ارجع إلى: كريم النشاشيبي - "تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق - الجزائر" - FMI - واشنطن - 1998 - ص 55.
Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country. Report: N° 04/31 - Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2004- P62.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع, ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 67.3 و 54.6 دولار للبرميل الواحد سنتي 2003 و 2004. في حين سجل سعر البرميل الواحد 64.9 و 65.2 دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي. ويظهر الجدول الموالي المسح النقدي في الجزائر لأهم المؤشرات النقدية الكلية, والتي بدورها تعطي صورة واضحة عن طبيعة السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 05: المسح النقدي في الجزائر خلال فترة 2006-2001

الوحدة: مليار دينار جزائري.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
5589.7	4179.4	3119.2	2342.7	1755.7	1310.8	صافي الأموال الأجنبية
921-	37.7-	618.7	1015.2	1150.1	1164.5	صافي الأموال المحلية
31.4	833.8	1514.4	1803.6	1845.5	1647.8	الإئتمان المحلي
1649.6-	944.5-	20.6-	423.4	578.7	569.7	صافي الإئتمان الحكومي
1680.9	1778.3	1535	1380.2	1266.8	1878.1	الإئتمان للاقتصاد
952.4-	796.4-	895.7-	686.8-	622.6-	446.1-	بنود أخرى (صافي)
4668.6	4142.4	3737.9	3357.9	2905.8	2475.2	النقود وشبه النقود M2
2801.2	2417.4	2160.5	1630.4	1416.3	1238.5	النقود M1
1867.5	1724.9	1577.4	1767.5	1489.5	1236.7	أشباه النقود

المصدر: طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - مرجع سابق.⁽¹⁾

⁽¹⁾المزيد من الإطلاع ارجع إلى:

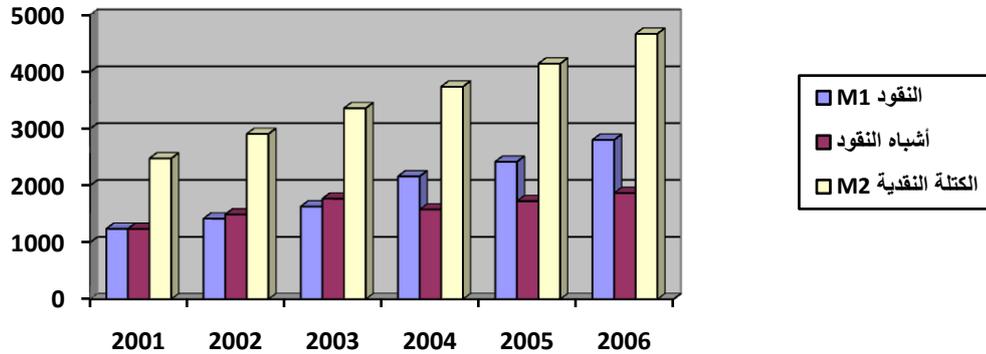
* Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N° 04/31 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2004- P62.

* Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N° 05/51 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2005- P25.

* Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N° 07/95 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2007.

* <http://www.bank-of-algeria.dz>.

الشكل البياني رقم 31: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2001-2006



لقد تبنّت السلطة النقدية في الجزائر سياسة نقدية تقييدية أو انكماشية صارمة وحازمة خلال الفترة من 1994-2000 خاصة في مرحلة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية إلى حدود 14 % خلال فترة تطبيق البرنامج. ثم عمدت السلطة النقدية إلى تبني سياسة نقدية معاكسة للسياسة الأولى تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 إلى جانب تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية منذ سنة 1997، وتحسن مستوى ميزان المدفوعات، وإعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية، وكذا تحسن معامل السيولة المصرفية وتراكم مخزون الادخار من طرف الخزينة العمومية. وكلها نتائج حققتها السلطات النقدية بهدف الوصول إلى تسجيل معدلات نمو معتبرة بالإضافة إلى خفض نسبة التضخم.

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

. أدوات السياسة النقدية: تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي، وكذلك في المجتمع، وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية. وتمثل هذه الأدوات في الرقابة الغير مباشرة، الرقابة المباشرة الكمية والرقابة المباشرة الكيفية والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ لها السلطات النقدية، والتي تشكل في مجموعها موضوع السياسة النقدية¹. أ. الرقابة الغير مباشرة: وتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد توجيهه إليها. ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها².

¹ حمدي زهير شامية- "النقود والمصارف"- دار زهران للنشر- عمان- الطبعة الأولى 1993- ص328.
² عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر- طبعة 2004- ص254-255.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

وتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل سعر الخصم (سعر البنك)، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة.

ب. الرقابة المباشرة (الكمية والنوعية): لقد برز هذا النوع من الرقابة على الائتمان خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، حيث رمت إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه. وأدوات الرقابة المباشرة تتميز عن سابقتها كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان. وفي الحقيقة، إن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنما وضعت بقصد التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون التأثير على بقية القطاعات.¹

وتتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها، أو وقف التوسع المالي فيه وغير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه. أي على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة.² وهكذا نجد أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لها تأثيرها المباشر على المقرض والمقترض في آن واحد، فهي تمارس تأثيرا نوعيا وكميا على مستوى طلب القروض وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض.

ومن أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي: تأطير القروض، التأثير أو الإقناع الأدبي، النسبة الدنيا للسيولة، تنظيم الائتمان الاستهلاكي، التعليمات والتوجيهات، الإعلام.

ج. الفرق بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة: إن التحول من التحكم المباشر إلى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسيرا للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق (قانون العرض والطلب) في تسيير عجلة الاقتصاد، ونحو تخفيف - أو إزالة - القيود والتحرير لكافة الأدوات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، والابتعاد عن أسلوب التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية. ومن أجل تحديد الفرق بين النوعين يستوجب علينا التعرض لفعالية كل نوع من أنواع الرقابة وقدرتها على تحقيق أهداف السياسة النقدية في أقل وقت وتكلفة ممكنتين، هذه التكلفة التي لا تكون مادية على العموم، إذ يمكن أن تكون معنوية من خلال المساس بمهية أو توازن الهيكل الإداري للمؤسسات النقدية.

¹د. عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1992
²أزكريا الدوري و يسري السامرائي- مرجع سابق- ص 216

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

الفرق بين الرقابة المباشرة والرقابة غير المباشرة

الرقابة المباشرة	الرقابة غير المباشرة
<p>* خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاقبة وردع نشاط البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.</p> <p>* الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.</p> <p>* انعدام مرونتها ومحدودية فاعليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغير الظروف، وانحسار تطبيقها على شرائح أو قطاعات محدودة من النظام المالي ككل.</p> <p>* تؤدي لبروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، وهذا ما يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.</p> <p>* انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها. حيث أن المقترضين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.</p> <p>* قد يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.</p>	<p>* حفاظ البنك المركزي على هيئته ومكانته كأعلى هيئة وسلطة نقدية في البلاد وذلك من خلال الاتصال الغير مباشر بالبنوك التجارية.</p> <p>* التسيير المحكم للائتمان كمّا ونوعا حسب الوضعية الاقتصادية، سواء في فترة الكساد أو في حالة الرفاهية المفرطة (التضخم).</p> <p>* يبقى البنك المركزي بعيدا عن التدخل المباشر والتحكمي في عمل قوى السوق، في نفس الوقت الذي يمكنه من التحكم فيه عن بعد وبصورة غير مباشرة.</p> <p>* تحفيز وزيادة حدة التنافس في تحديد الأسعار وتطوير السوق النقدي.</p> <p>* تضمن التكيف السريع والتعديل المباشر والتلقائي وفقا لتغير ظروف السوق، ومن ثم تقلل من حجم المخاطر التي كان يمكن أن تنتج للاضطراب إلى الاستمرار في سياسة خاطئة.</p> <p>* تضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم على أساس التكلفة والعائد والمخاطرة النسبية.</p> <p>* يساعد على إيضاح الأوضاع السائدة وشفافيتها في السوق النقدي، ويعكس بوضوح وبشكل فوري مواطن الضغط في هذا السوق.</p>

وما يجب التأكيد عليه أن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي للقطاع المصرفي وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إرساء السياسة النقدية، هذا ما يزيد من درجة المناداة إلى استقلالية أكبر للسلطات النقدية عن السلطات السياسية في البلاد، من ناحية رسم السياسة النقدية وتحديد الأهداف حسب الأولويات الممكنة بعيدا عن أية ضغوط أو خلفيات أخرى. لذا يقع على عاتق البنك المركزي في هذه الحالة مهمة الحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

المبحث الثالث: تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف (المربع السحري)

المطلب الاول: السياسة النقدية و التضخم

التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار

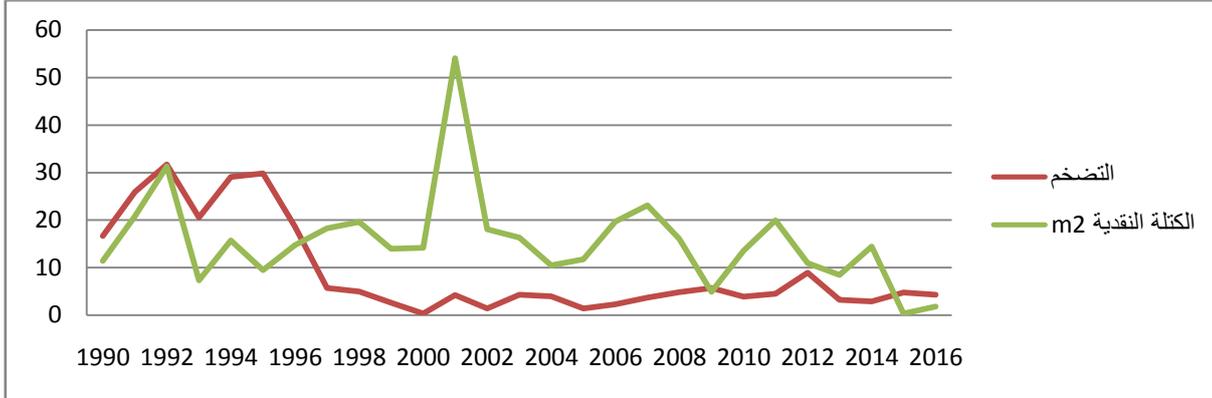
الجدول رقم 06: تطور الكتلة النقدية و التضخم ما بين 1990-2016

السنوات	التضخم	الكتلة النقدية m2
1990	16,65253439	11,41565552
1991	25,88638693	20,80279852
1992	31,66966191	31,27487975
1993	20,54032612	7,296641051
1994	29,04765612	15,70483907
1995	29,77962649	9,46358192
1996	18,67907586	14,64464552
1997	5,733522754	18,25947539
1998	4,950161638	19,57262026
1999	2,645511134	13,9471736
2000	0,339163189	14,13150284
2001	4,225988349	54,05140869
2002	1,418301923	18,05211536
2003	4,268953958	16,30615568
2004	3,961800303	10,4512235
2005	1,382446567	11,69360354
2006	2,314524087	19,64477663
2007	3,673827269	23,09073922
2008	4,862990528	16,03708229
2009	5,734333414	4,840835097
2010	3,913043478	13,54843173
2011	4,521764663	19,90700326
2012	8,894585294	10,93691709
2013	3,253684177	8,409999837
2014	2,916406413	14,42367387
2015	4,784976963	0,297131028
2016	4,300000000	1,755912969

المصدر: موقع البنك العالمي

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

الشكل رقم 32 : تمثيل بياني لتطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر ما بين 1990-2016.



اما بالنسبة الى تحليل التضخم نجد ان تطور معدل التضخم كان في شكل متذبذب من الحين و الاخر ولم يصاحب التطور الذي عرفه حجم الكتلة النقدية, حيث عرف مؤشر التضخم ارتفاع مستمر أحيانا (ارتفاع ثم انخفاض طفيف) خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 و 1996 حيث وصل إلى نسبة 31.27% في سنة 1992 لينخفض سنة 1993 حتى حدود نسبة 20.54% ليعاود الارتفاع من جديد سنتي 1994 و 1995, ولكن سرعان ما عرف هذا المؤشر انخفاضا ملموس ابتداء من سنة 1996 وينسب معقولة وصلت إلى غاية تسجيل معدل تضخم 0.34% سنة 2000.

و قد قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل الغير مباشرة للسياسة النقدية مند سنة 2002 كما تميزت سنوات القرن الحادي و العشرين و بالخصوص بين سنتي 2004 و 2005 بدورة توسع نقدي, كان مصدره تنفيذ الموجودات الخارجية و لاسيما ان صافي الموجودات الخارجية تجاوزت مند سنة 2005 الكتلة النقدية M2 مؤكدا الاتجاه الميكلي المميز لل عشرية و هذا باستثناء سنة 2009 كان تحت تأثير الصدمة الخارجية الناتجة من انخفاض اسعار المحروقات. الناتج عن الازمة المالية الدولية و الازمة الاقتصادية مند سنة 2008 لكن الاداءات الاقتصادية و المالية للسنوات من 2001 الى 2008 خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية عزز الوضعية المالية الخارجية في 2010 و 2011 درجة الاستقرار النقدي و المالي و بالتالي استمرار اعتدال التضخم اما بالنسبة الى سنة 2012 فتميز بارتفاع التضخم الى نسبة 8.9% بسبب استمرار الضغوط التضخمية الداخلية عقب الصدمة على الاسعار المحلية في بداية السنة و بالأحرى فان التوسع في النفقات الجارية للميزانية خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم هذه قد اثر تصاعديا على الاسعار ومن ثم صعب ادارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر و التي يتولاها وفقا للاطار القانوني الجديد المتضمن صراحة هدف التضخم.

ان ارتكاز الاستقرار النسبي على مستوى سعر برميل البترول في سنة 2012 (11 دولار امريكي) وبعد تواصل تحسن القوي مقارنة بسنة 2009 و في مثل هذا الطرف المتميز تم الحد من اثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار الداخلية بالنظر الى ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية المستوردة في الوقت الذي ازداد فيه فارق التضخم بين الجزائر و منطقة الاورو, اضافة تراجع وتيرة نمو الكتلة النقدية في ظرف يتميز باستمرار التوسع القوي للنفقات العمومية الجارية, حتى لو بقي المجتمع النقدي على المدى الطويل المحدد الرئيسي للتضخم.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

في هذا المجال ان نموذج محددات لتضخم الذي تم اعداده من طرف مصالح بنك الجزائر بسبب بوضوح ان مساهمة معدل السعر الفعلي الاسمي (وهو مؤشر متوسط و مرجح لأسعار الصرف الاسمية للدينار مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر) في التضخم كانت ضعيفة جدا خلال الفترة ما بين 2000 و 2012 مقارنة مع المحددات الاخرى، بما فيها الكتلة النقدية خارج ودائع المؤسسة الوطنية للمحروقات و الودائع بالعملة الصعبة قصد الحد من الضغوطات التضخمية التي ظهرت اعتبارا من بداية سنة 2011 و المرتبطة خاصة بالأسعار العالمية للمنتجات الاساسية اتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة كان اثرها كليا على سنتي 2011 و 2012 فيما يخص السداسي الاول من سنة 2013 فقد سجل تأثير المرحلة الانتقالية التي يعرفها الاقتصاد العالمي وهي مرحلة تطور هامة يتوافق فيها انتعاش الاقتصاديات المتقدمة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الناشئة و النامية.

بالفعل بعد تحسن سعر البترول في 2011 (12.94 دولار للبرميل) وفي 2012 (111.05 دولار للبرميل) انخفاض متوسط سعر البترول الى 108.65 دولار للبرميل خلال السداسي الاول من سنة 2013 مقابل 113.37 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من السنة السابقة، على وجه الخصوص انخفاض السعر المتوسط بنسبة 7.03 % في الثلاثين الثاني من سنة 2013 في وضع يتميز بتراجع قوي في كميات المحروقات المصدرة نتيجة لذلك تقلصت صادرات المحروقات ب 14.31 في السداسي الاول من سنة 2013 مقارنة بنفس السداسي من سنة 2012 متراجعة من 37.50 مليار دولار الى 32.14 مليار دولار في حين واصلت واردات السلع مليها التصاعدي نظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل في 2012 ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 اداة جديدة للسياسة النقدية، و هي استرجاع السيولة لستة اشهر بمعدل فائدة قدره 1.50 % يهدف الى تعزيز لأدوات السياسة النقدية امتصاص أكبر للسيولة المتغيرة للمصارف، ومن ثم تسيير احسن لفائض السيولة في السوق النقدية و احتواء اثرها التضخمي. تراجع التضخم الذي ظهر سنة 2012 في سنة 2013 بصفة منتظمة ليبلغ 3.25 %.

ان التوسع في الميزانية اهم "محرك" في هذا المجال تجدر الاشارة ان الاستثمار العمومي (نفقات التجهيز) دخل في مرحلة اعتدال وأكثر فعالية ابتداء من السنة المالية 2013 هذا ما ساهم في قابلية استمرار المالية العامة و التي هي حاسمة في الحفاظ على استقرار الاطار الاقتصادي الكلي و بالتالي بنفس الوثيرة الى معدل 2.91 %.

اما بالنسبة الى سنتي 2015 و 2016 فنلاحظ ارتفاع في سنة 2015 الى 4.78 و في سنة 2016 الى 4.3 وذلك راجع الى انخفاض سعر البترول 52 و 35 دولار للبرميل على التوالي مقارنة بالسعر المعتمد 105.37 دولار للبرميل.

وعلى العموم يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن أهم أسباب ارتفاع المستويات العامة للأسعار على المستوى المحلي أي أن الأسباب التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر تتمثل فيما يلي:⁽¹⁾

❖ التوسع في مكونات الإنفاق الكلي المحلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري.

❖ الزيادة في التكاليف الإنتاجية.

❖ التوسع النقدي غير المراقب ودور المديونية الداخلية وتفاقم عجز الميزانية.

❖ التضخم المستورد إلى الجزائر.

❖ تطور حجم المديونية الخارجية واحتلال ميزان المدفوعات

⁽¹⁾ Benachhou Mourad - « Inflation, dévaluation, marginalisation » - Dar Echarifa- Alger- 1993- P05.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

❖ سعر الصرف وتخفيض العملة الوطنية.

و في الاخير، نجد ان السياسة النقدية لم تكن فعالة في الحد من التضخم اذ نلاحظه متذبذب من الحين الى الاخر و لم يصاحب التطور الذي عرفه حجم الكتلة النقدية بالرغم من تعزيزات بنك الجزائر من خلال الادوات الملائمة لأنه يتأثر بأسعار المحروقات التي هي اساس الاقتصاد الجزائري فلا يمكن الجزم من استقراره او انخفاضه.

المطلب الثاني: السياسة النقدية و النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي: يمكن ان يوصف النمو الاقتصادي بالتوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في دخل الفرد من الناتج

الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية فالنمو الاقتصادي قد يكون متأتيا من التوسع الافقي، وتوسيع الطاقة الانتاجية عبر التراكم في القطاعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة، او ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة كما قد يكون ناجما عن التوسع العمودي من خلال رفع الانتاجية الكلية لرأس المال و يختلف معدل نمو الناتج المحلي الخام المستخدم كمعيار لقياس النمو الاقتصادي من بلد الى اخر، و ما بين البلدان المصنعة و البلدان النامية، و يعود هذا الاختلاف الى التباين في مستوى و كفاءات استخدام العناصر التي يقوم عليها النمو الاقتصادي، و هي عنصر العمل، و عنصر رأس المال، و التقدم التقني.

الجدول رقم 07: تطور الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 1990-2016

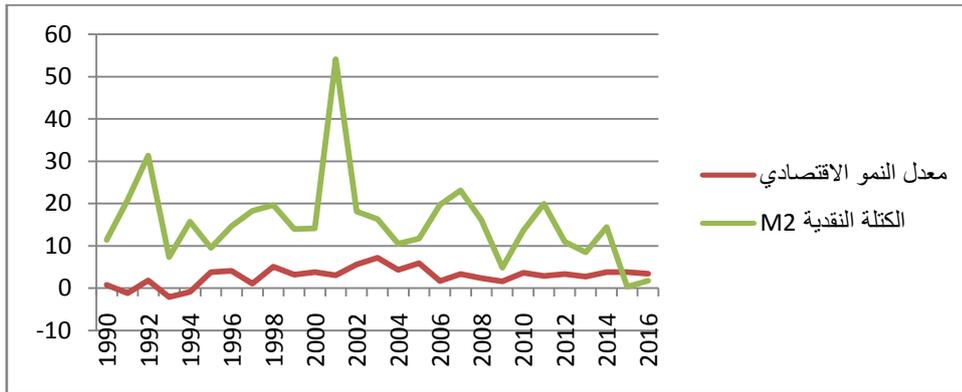
السنوات	معدل النمو الاقتصادي	الكتلة النقدية M2
1990	0,800000581	11,41565552
1991	1,200000584	20,80279852
1992	1,800002301	31,27487975
1993	2,100000761	7,296641051
1994	0,899996546	15,70483907
1995	3,799994788	9,46358192
1996	4,09999847	14,64464552
1997	1,099999938	18,25947539
1998	5,100003609	19,57262026
1999	3,200001553	13,9471736
2000	3,819678494	14,13150284
2001	3,008395469	54,05140869
2002	5,609323188	18,05211536
2003	7,201872243	16,30615568
2004	4,301624265	10,4512235
2005	5,90779127	11,69360354
2006	1,684488318	19,64477663
2007	3,372875155	23,09073922
2008	2,36013486	16,03708229
2009	1,632243838	4,840835097
2010	3,634145353	13,54843173
2011	2,891865995	19,90700326

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

2012	3,374768651	10,93691709
2013	2,767638866	8,409999837
2014	3,789121212	14,42367387
2015	3,763466957	0,297131028
2016	3,4	1,755912969

المصدر: موقع البنك العالمي

الشكل رقم 33: تمثيل بياني لتطور نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 1990-2016.



و لتحليل تطور معدلات النمو في الجزائر خلال فترة (1990-2016) فإننا نلاحظ ان معامل الاستقرار النقدي بعيد كل البعد عن الواحد الصحيح مما يقودنا الى استنتاج كون ان الاقتصاد الوطني لم يحقق مستوى الاستقرار النقدي، و منه لم تتمكن السياسة النقدية بالفعل من تحقيق بلوغ هدفها الاساسي المتمثل في تسجيل معدلات معقولة للنمو الاقتصادي الحقيقي، فهي ادن حيادية و غير قادرة على نقل اثرها من الجانب النقدي الى الجانب الحقيقي و السبب راجع ربما الى طبيعة الاصدار النقدي المفرط و المبالغ فيه من قبل السلطات النقدية في البلاد، و يظهر دليل ذلك من خلال معدلات الاستقرار النقدي الكبير جدا عن الواحد الصحيح و المسجل ابتداء من سنة 1998.

فالنمو الاقتصادي الاسمي المسجل في الاقتصاد الوطني راجع الى ارتفاع اسعار النفط على مستوى الاسواق الدولية ومنه زيادة مداخيل الدولة من هذا قطاع المحروقات، كونه المنبع الوحيد تقريبا لمداخيل الدولة من جراء التصدير، لذا فان زيادة معدل الاصدار النقدي على مستوى الاقتصاد الجزائري بدون ان يكون لذلك مقابل حقيقي من الانتاج، هذا ما ينتج عنه اتساع في الفجوة التضخمية (ارتفاع مستوى التضخم حاليا).

اما بالنسبة الى الفترة الممتدة ما بين 1997 الى غاية 2016 فانه يتميز بنوع من الاستقرار بالغا اقصاه سنة 2003 اي نسبة 7.2 و على الرغم من هذا فان ذلك لا يبرر ان يكون النمو هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، بل انه يتحدد بصفة اساسية بتقلبات اسعار البترول في السوق الدولية، و التحسن في قيمة الدولار الامريكي مقارنة بالعملة الاجنبية الاخرى و يظل قطاع المحروقات مهما على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

اما قطاع الصناعة خارج المحروقات فانه غير منافس و غير متنوع و يمتاز بمعدل نمو سالب في المتوسط، كما ان النمو في القطاع الزراعي يتوقف على مدى ملائمة الظروف المناخية و كذا قطاع خدمات الادارة العمومية و قطاع البناء و الاشغال العمومية و هذه كلها عوامل تؤثر في وتيرة النمو الحقيقي في الجزائر.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

و نشير هنا الى اهمية الاستثمار العمومي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر و اضافة تزويد البلد بالبنى التحتية الضرورية لتنمية النشاطات الاقتصادية السوقية، فانه يعمل على تحفيز الانشطة و النمو في قطاعات البناء و الاشغال العمومية و الانشطة المرتبطة بها، مثل مواد البناء و المناجم، و قطاع المياه و الطاقة.

و نستخلص، ان السياسة النقدية لم تكن فعالة اذ ان معامل الاستقرار النقدي الغير مساوي للواحد، و منه نستنتج انه لا يوجد تفاعل بين الجانب النقدي و الجانب الحقيقي(الثائبة) اي عدم القدرة السياسية النقدية على نقل اثرها من الجانب النقدي الى الجانب الحقيقي(العيني)

المطلب الثالث: السياسة النقدية و البطالة

يعرف الاقتصاديونالبطالة بفائض طلب العمل(التشغيل) عن العرض عند مستوى معينمن الاجور و يربط هذا التعريف بمستوى الاجور، لأنه يوجد دائما معدل اجور يكون عنده كل الاشخاص الذي لا يطلبون عملا يقومون بذلك و يسمى باجر القبول و بالتالي فان البطالة تقاس بعدد الاشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الاجور السائد في السوق.

الجدول رقم 08: تطور الكتلة النقدية ومعدل البطالة في الجزائر ما بين 1990-2016

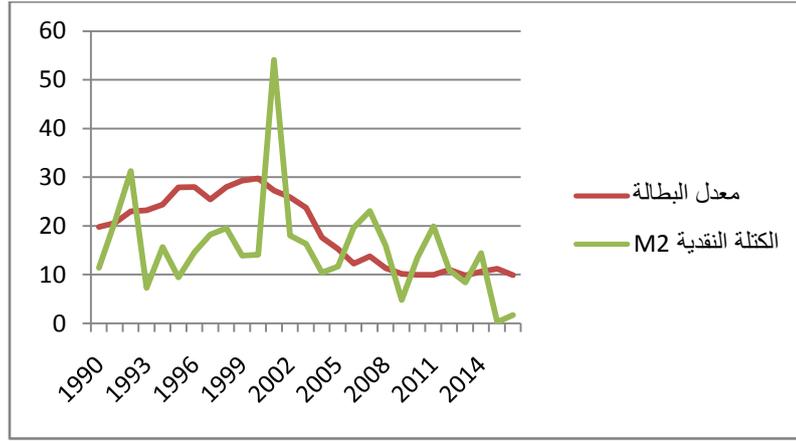
السنوات	معدل البطالة	الكتلة النقدية M2
1990	19,79999924	11,41565552
1991	20,60000038	20,80279852
1992	23	31,27487975
1993	23,20000076	7,296641051
1994	24,39999962	15,70483907
1995	27,89999962	9,46358192
1996	27,99	14,64464552
1997	25,43000031	18,25947539
1998	28,02	19,57262026
1999	29,3	13,9471736
2000	29,77000046	14,13150284
2001	27,29999924	54,05140869
2002	25,89999962	18,05211536
2003	23,71999931	16,30615568
2004	17,64999962	10,4512235
2005	15,27000046	11,69360354
2006	12,27000046	19,64477663
2007	13,78999996	23,09073922
2008	11,32999992	16,03708229
2009	10,15999985	4,840835097
2010	9,960000038	13,54843173
2011	9,960000038	19,90700326
2012	10,97000027	10,93691709

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

2013	9,819999695	8,409999837
2014	10,60000038	14,42367387
2015	11,2	0,297131028
2016	9,9	1,755912969

المصدر: موقع البنك العالمي

الشكل رقم 34: تمثيل بياني لتطور نمو الكتلة النقدية ومعدل البطالة في الجزائر ما بين 1990-2016.



و لتحليل البطالة و التشغيل خلال هذه الفترة نجد ان:

- ❖ معدلات البطالة فارتفاع مستمر من سنة 1990 الى غاية سنة 2000 ومن بين الاسباب التي ادت الى هذا الارتفاع:
 - ❖ لقد كان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بين 1985 و 1995 أقل بكثير من معدل الزيادة في القوى العاملة وكذلك الزيادة في معدل المشاركة فيها.
 - ❖ أدت الإختلالات الرئيسية في نظام الأسعار والارتفاع المستمر في سعر صرف الدينار الجزائري، إلى تعزيز الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية.
 - ❖ أدت عملية التصحيح إلى الاستغناء عن بعض العمال، بينما ارتفع معدل المشاركة وخصوصا بين الإناث.
 - ❖ توجد اختلالات كامنة في بعض جوانب الهيكل التنظيمي لسوق العمل الجزائرية مع وجود أنظمة عمل أدت إلى خفض العمالة في القطاع الرسمي مع زيادتها في القطاع غير الرسمي.
 - ❖ التباين التعليمي والجغرافي يلعب هو الآخر دورا مهما في ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر.

اما من سنة 2001 الى غاية 2016 نجد ان معدل البطالة عرف انخفاضا محسوسا من 29.77 سنة 2000 الى غاية 9.9 سنة 2016 ولعل من اهم الاجراءات المتبعة لتحسين وضعية التشغيل و التخفيف من حدة البطالة، تلك التي تتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة اضافة الى المراهنة على القطاع الخاص لتحقيق ذلك، وهو ما جسده فعلا من خلال الصيغ المختلفة التالية: برامج الشبكة الاجتماعية، و الانشطة ذات المنفعة العامة و المنحة الجغرافية للتضامن و برامج عقود ما قبل التشغيل و جهاز الادماج المهني و اشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة، و برنامج الانعاش الاقتصادي و المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و برامج القرض المصغر و المؤسسات المصغرة.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

الا ان المعدلات و الارقام الخاصة بالبطالة في الجزائر و التي تختلف من مصدر الى اخر تجعل من الصعوبة على الباحث الحكم على مدى الانخفاض الفعلي لمعدل البطالة في ظل عدم التأكد من دقتها و مصداقيتها الا انه يمكن القول ان مشكلة البطالة تظل المشكلة رقم واحد في الجزائر بسبب مخزون الوافدين الجدد (طالب عمل جديد من الشباب) الى سوف العمل سنويا، كما ان صيغ التشغيل المذكورة لم تكن في مستوى التوظيفات المالية الكلية بسبب طبيعة مناصب العمل المستحدثة، و التي هي في الغالب مناصب مؤقتة ذات طابع اجتماعي لا تساند النمو و لا تساعد في خلق نشاطات حقيقية و دائمة، كما ان مشكلة البطالة ترجع الى عدم توفر البيئة المناسبة و الجذابة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، بالإضافة الى عدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على النمو بشكل متسق حتى يمكن تسريع وتائر التشغيل لكي ينجم عنه تخفيض معتبر و متواصل للبطالة.

لذا يمكن القول في الاخير ان السياسة النقدية لم تتمكن كذلك من تحقيق هدف التشغيل في الفترة محل الدراسة، رغم الانخفاض المهم في معدل البطالة.

و اخيرا، السياسة النقدية لم تكن فعالة في الحد من ظاهرة البطالة اذ ان المنتج السنوي من العملة مستمر رغم قيام الحكومة الجزائرية باتخاذ سياسة نقدية توسعية و خصوصا مع اعتماد برنامج الانعاش و دعم الانعاش الاقتصادي الا ان هذه الزيادة في كمية النقود في الاقتصاد الوطني لم يقابلها انخفاض فعلي في مستويات البطالة.

المطلب الرابع: السياسة النقدية و ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات لبلد ما بأنه "سجل منتظم لجميع معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة و مكوناته الرئيسية هي: الحساب الجاري و حساب راس المال و حساب التسويات الرسمية، و تدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات دائنة او مدينة، و المعاملات الدائنة هي تلك التي تؤدي الى الحصول على مدفوعات من الاجانب، و المعاملة المدينة هي تلك التي تؤدي الى مدفوعات للأجانب".

الجدول رقم 09: تطور الكتلة النقدية ومعدل ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 1990-2016

السنوات	ميزان المدفوعات	الكتلة النقدية M2
1990	1,35	11,41565552
1991	2,39	20,80279852
1992	1,29	31,27487975
1993	0,81	7,296641051
1994	-1,84	15,70483907
1995	-2,24	9,46358192
1996	1,25	14,64464552
1997	3,45	18,25947539
1998	-0,91	19,57262026
1999	0,02	13,9471736
2000	9,14	14,13150284
2001	7,06	54,05140869
2002	4,36	18,05211536

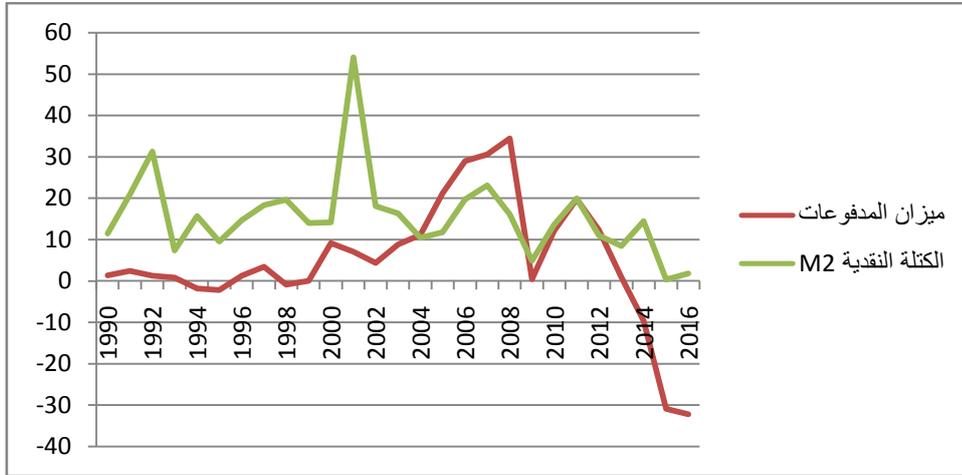
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

2003	8,81	16,30615568
2004	11,12	10,4512235
2005	21,18	11,69360354
2006	28,95	19,64477663
2007	30,6	23,09073922
2008	34,45	16,03708229
2009	0,41	4,840835097
2010	12,16	13,54843173
2011	19,8	19,90700326
2012	12,29	10,93691709
2013	0,84	8,409999837
2014	-9,64	14,42367387
2015	-30,96	0,297131028
2016	-32,24	1,755912969

المصدر: <https://fr.actualitix.com/pays/dza/algerie-balance-des-paiements.php>

2017/04/27 – 21:30

الشكل رقم 35: تمثيل بياني لتطور حجم الكتلة النقدية ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر ما بين 1990-2016.



و لتحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة (1990-2016) فإننا نلاحظ انه حقق فائض في اغلب السنوات ففي السنوات الاولى من فترة التسعينات حقق فائض متواصل حتى سنة 1994 و 1995 هذا الفائض الى عجز و ترجع هذه العجزات في ميزان المدفوعات الى عجز الميزان التجاري بالإضافة الى عجز ميزان الخدمات و عجز حساب راس المال و جاء هذا الاختلال في تطور هيكل التجارة الخارجية ليعمق من عجز الميزان التجاري. اما خلال سنة 1999 فقد حقق الميزان التجاري فائضا و جاء في مستوى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الصادرات مقابل الواردات، غير ان هذا الفائض لم يكن ممكنا دون الارتفاع الكبير لأسعار البترول حتى و ان حدث ذلك فانه مرة اخرى

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

دليل قاطع لمدى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات و منه نجد ان كل من ميزان المدفوعات و الميزان التجاري هما خاضعين تماما للتغيرات في اسعار البترول كونه اهم مصادر الدولة الجزائرية من صادراتها الخام.

كما اننا نسجل سنة 2008 نسبة 34.45 بعد عشر سنوات من نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي و اعادة الجدولة مع المؤسسات المالية الدولية و استعادة سلامة ميزان المدفوعات مند سنة 2000 حيث سجل الرصيد الخارجي موجبا و قد واصل في التحسن و قد تدعم كل ذلك بواسطة المحيط الدولي المؤات في مجال تطور اسعار المحروقات، حيث فاق سعر البرميل من البترول عتبة 145 دولار للبرميل كما ان سقوط اسعار هذه المنتجات يؤثر عمليا في قدرته الادخارية، بينما لا تزال مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة في تلك السنة، كما سجلت سنة 2009 عنصرا جديدا من عناصر الهشاشة بالقفزة المسجلة في مستوى واردات السلع و الخدمات (تحت تأثير الاجراءات الحذرة المتخذة لمواجهة الازمة الاقتصادية العالمية) بعد الارتفاع الكبير المسجل في سنة 2008 و خاصة واردات سلع التجهيزات و المنتجات النصف مصنعة، و هذا بسبب الطلب القوي للأعوان الاقتصاديين، وذلك نتيجة ارتفاع وتيرة انجاز برنامج الاستثمارات العمومية، وقد استرجع الميزان التجاري وتيرته التصاعدية سنة 2010 و هذا كله بفضل تحسن سعر البترول.

كما انه سجل عجز من سنة 2014 الى 2016 تحت اثر توسع العجز (دخل العوامل) و انخفاض التحويلات الصافية و انخفاض سعر البترول، في وضع يتميز بتقلص قوي في الفائض التجاري كما يمكن اعتبار هذا الوضع "صدمة" لميزان المدفوعات.

وعموما، ترجع التطورات الايجابية الى كل من اسعار البترول و احتياطات الصرف الاجنبي، المديونية الخارجية، رصيد الميزان التجاري على ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، و منه قد نستبعد تأثير النقود على تحقيق ايجابية رصيد ميزان المدفوعات اي ان السياسة النقدية ليست لها تأثير ضعيل على احداث التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

لقد اتبعت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار تبنيها للنظام الاقتصادي الجديد، الذي فرض عليها حتمية إعادة النظر في توجهها ورسم سياسات اقتصادية أكثر فاعلية ونجاعة في تحقيق الأهداف العامة لأي دولة كانت. لذا تبنت السلطات النقدية في الجزائر مسؤولية المحافظة على التوازنات النقدية على المستويين الداخلي والخارجي.

فكان صدور قانون النقد والقرض 10/90 لسنة 1990 بمثابة إعادة صياغة جديدة لمفهوم السياسة النقدية وأدواتها المطبقة في الجزائر، من خلال خلق المناخ المصرفي الملائم وذلك بتطبيق جملة من الإصلاحات والتعديلات البنكية والتي منّت خصوصا الجانب التنظيمي. وكان الهدف من ذلك توفير الجو المناسب للسلطات النقدية من أجل تسيير محكم لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد قصد بلوغ وتحقيق التنمية الاقتصادية كأحد أولويات السلطات الجزائرية من أجل ضمان توفير المناخ أو القاعدة للدخول والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتجسيد الشراكة الأورومتوسطية.

وقد سعت السلطات النقدية في الجزائر إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال استخدام أداة النقود كونها تتمتع بخاصية إحداث الاختلال الاقتصادي والنقدي ومن ثم معالجته وفق سياسة نقدية مدروسة، تأخذ بعين الاعتبار الظرف الاقتصادي المسجل خلال نفس الفترة وكنصحيح للفترات السابقة. لذا أصبح الشغل الشاغل أمام السلطات النقدية في الجزائر والسلطات العامة بشكل عام تجسيد وتحقيق أهداف المربع السحري من خلال المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار، محاربة البطالة عن طريق زيادة نسبة التوظيف، تحقيق معدل نمو اقتصادي فعلي موجب، تحقيق التوازنات النقدية الخارجية من خلال المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية وضمان استقرارها بعيدا عن الاضطرابات المحتملة.

ولكن رغم البرامج والإصلاحات التي طبقتها الجزائر سواء كانت محلية أو مستوردة تحت راية صندوق النقد الدولي فإنها ببساطة لم تتمكن السلطات النقدية في الجزائر من ضبط الأوضاع النقدية الداخلية والخارجية وتحقيق التوازن الاقتصادي بشطريه. وهذا ربما راجع إلى محاولة الحكومة الجزائرية تحقيق استقرار مستويات الأسعار والمحافظة على استقرار العملة خارجيا دون مراعاة نتائج تلك الإجراءات على التوجه المضاد والمعاكس للأهداف الأخرى (تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي - ارتفاع معدلات البطالة - زيادة العجز الموازي - اتساع الفجوة التضخمية بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي... إلخ).

اجمالا لا يمكن القول ان السياسة النقدية و من خلال مختلف قنواتها كانت فعالية في تحقيق كل اهدافها، لان تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه ان يزيد من فعاليتها، وهو هدف استقرار الاسعار.

خاتمة

إن اعتبار السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة جعل السلطات الجزائرية و وبشكل خاص السلطات النقدية تسعى دوما إلى تحقيق وبلوغ الأهداف النهائية لتلك الأخيرة، والتي يمكن أن نجملها في تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي. ولتوفير ذلك الجو المناسب توجهت الجزائر إلى تغيير توجهها الاقتصادي من نظام اقتصادي اشتراكي قائم على مركزية التخطيط، إلى تبني نظام اقتصاد السوق المرتكز على المنافسة والانفتاح والخصوصية والاستثمار بمختلف أشكاله، وذلك بعيدا عن تدخل الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية وإنما تترك الحرية المطلقة والتامة لسيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب من خلال الميكانيزمات الممكنة حسب خصوصيات كل اقتصاد فالختمية فرضت على الجزائر تبني هذا التوجه الاقتصادي الجديد في ظل العولمة وتحدياتها المختلفة، وتماشيا مع المستجدات الإقليمية خصوصا، والتي تجلت في سعي الدولة الجزائرية إلى توفير شروط معينة تمكنها من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والدخول أيضا ضمن أطراف الشراكة الأوروبية المتوسطية. وكان المقابل في ذلك تطبيق الجزائر لجملة من الإصلاحات وإعادة هيكلة اقتصادها على جميع المستويات أو القطاعات من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي الداخلي والخارجي، وذلك لن يتأتى إلا عن طريق تحقيق التوازنات النقدية لكافة المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ومن بين تلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر شملت الجانب النقدي من الاقتصاد الوطني والذي يتعلق بتنفيذ سياستها النقدية خصوصا بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 حيث أعاد لبنك الجزائر مسؤولية رسم وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن تدخل الحكومة، والتوجه نحو تفعيل المنظومة المصرفية وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي وفق أسس جديدة وسليمة نوعا ما، والتوجه نحو تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة نظرا لما لها من فوائد وإيجابيات عديدة. وقد كان الهدف الأساسي الذي سطره بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلاد هو تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة بزيادة مستوى التوظيف، وقد نصّ على ذلك قانون النقد والقرض.

نتائج البحث :

خلال النظام الاقتصادي الاشتراكي أي قبل صدور قانون النقد والقرض (قبل سنة 1990) تم تطبيق سياسة نقدية حيادية لم تلعب النقود فيها أي دور سوى كونها أداة للحساب فقط، رغم أن النقود اعتبرت كمعلم من معالم السيادة الوطنية وذلك منذ الاستقلال من خلال إنشاء وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري"، ضف إلى ذلك قيام الخزينة العمومية بمهمة الإصدار النقدي واعتبر البنك المركزي آنذاك مجرد هيكل إداري وظيفته تمويل عجز الميزانية .

إن أهم الأوضاع النقدية التي ميّزت الاقتصاد الوطني في ظل النظام المركزي تتمثل في التسيير الإداري لمعدلات الفائدة، تسيير نقدي إداري ليّن يوحى بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها، الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك، تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

لقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية خلال سنة 1990 بصدر القانون الأساسي الخاص بالنقد والقرض، والذي اعتبر الأرضية والقاعدة السليمة لإعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري، وتقديم الأسس قصد تفعيله، وضمان أداء المهام الموكلة إليه ضمن الاقتصاد الوطني. ومنح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية.

السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير لها ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.

تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية، ولإنجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.

لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض وخصوصاً منذ 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكليف الهيكلي، والتي شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصراً أساسياً، فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة المالية.

إن توفر البنك المركزي الجزائري على استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأنه يكون قادر على رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة.

مع صدور قانون النقد والقرض تم الفصل بين البنك المركزي الجزائري وكل من الحكومة فأصبح مستقلاً عنها وكذا الخزينة العمومية بعد إبعاد هذه الأخيرة عن دائرة الائتمان ووضع سقف لتسليف بنك الجزائر لها من أجل تمويل عجز الموازنة وإجبارية استرجاع الدين .

قبل التطرق إلى موضوع السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 استوقفنا نقطة مهمة وهي تقدم لمحة عن طبيعة وخصوصيات الوضع الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة حيث انتقلت الجزائر من نظام اقتصادي مخطط مركزي إلى نظام يعتمد على آليات السوق (اقتصاد السوق)، وحينها انتهجت العديد من الإصلاحات والبرامج التصحيحية مستت جميع القطاعات .

إن الهدف الأساسي أمام السلطات النقدية هو محاربة التضخم واستقرار مستويات الأسعار محلياً، ولذلك طبقت الجزائر على العموم سياسة نقدية انكماشية قصد ضبط الاختلال الحاصل في معدلاته. ولكن التضخم المسجل في الجزائر راجع إلى ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي أي أنه تضخم مستورد تابع لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة المضاربة الشديدة.

إن ثبات سعر الصرف على العموم لا يرجع إلى فعالية السياسة النقدية في نقل أثرها من خلال الميكانيزمات الممكنة من المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي، وإنما يرجع إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تخفيض قيمة العملة وتراجع سعر الصرف إنما يدل على صحة تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار بقرارات خارجية في مجمل الفترات.

إن هدف محاربة البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي الفعلي في الجزائر تعد مجرد أهداف منصوص عليها ضمن قوانين تشريعية فقط، أما الواقع فيدل على وجود فجوة تضخمية كبيرة بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي، أي عدم تحقيق معامل الاستقرار النقدي لقيم مقارنة للواحد الصحيح. أما معدلات البطالة فهي في زيادة مستمرة رغم السياسات المتخذة للحد من تعاضمها.

- ❖ وجود نظام مصرفي هش غير متطور لا يعزز مفهوم الوساطة المالية .
- ❖ وجود قوانين صارمة غير مرنة لا تستجيب لمتطلبات السوق المصرفية الدولية .
- ❖ غياب ثقافة الاستثمار و الادخار في ظل الاعتماد على معدل الفائدة لا يتحدد وفقا لقوانين السوق (العرض و الطلب على النقود) و إنما يتحدد مستواه إداريا من قبل السلطة النقدية في تدخلاتها المباشرة لإرساء أو تطبيق السياسة النقدية في الجزائر .
- ❖ اعتماد بنك الجزائر بالدرجة الأولى على أدوات السياسة النقدية المباشرة الغير فعالة على العموم .
- ❖ وجود سوق نقدي غير فعالة .
- ❖ الجزائر من الدول التي لها سوق مالي ليس له وجود فعلي (غير نشط , غير فعال , يقتصر التداول على مجموعة ضيقة من المؤسسات في قطاعات معينة .

- أبو علي محمد سلطان، اقتصاديات النقود و البنوك، مصر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1991.
- أحمد أبو الفتوح علي الناقه- "نظرية النقود والأسواق المالية- مدخل حديث"- مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية- الإسكندرية- الطبعة الأولى 2001.
- أحمد زهير شامية , مصطفى حسين - مدخل الى الاقتصاديات النقود و المصارف- مديرية و الكتب و المطبوعات الجامعية -حلب 2007 .
- أحمد شعبان محمد علي , انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية , الدار الجامعة , الإسكندرية , 2007 .
- الأمر رقم 66- 178 بتاريخ 13 جوان 1966.
- الأمر رقم 66- 36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67- 75 المؤرخ في 11 ماي 1967 والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.
- الهادي خالدي- "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"- دار هوم- الجزائر- طبعة 1996.
- الطاهر لطرش- "تقنيات البنوك"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- طبعة 2001 .
- المادة 02 والمادة 07 من قانون 06/88.
- المادة 04 من القانون رقم 10/90.
- المادة 09 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
- المادة 15 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
- المادة رقم 16 من قانون النقد والقرض.
- المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
- المادة 19 من القانون رقم 10/90.
- المادة 43 من القانون رقم 10/90.
-
- المادة رقم 130 من قانون النقد والقرض.
- المادة 143 من قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 44 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
- المادة 44 من القانون رقم 10/90.
- المادة 45 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
- المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.
- المرسوم 82- 106 بتاريخ 13 مارس 1982.

- القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.
- القانون 88-01 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية.
- أندري .ب وانسي ار "لغز القطبية الثنائية" مجلة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر - 2003 .
- أسامة محمود الغولي , زينب عوض الله- اقتصاديات النقود و التمويل - دار الجامعة الجديدة -مصر-2005 .
- أشواق بن قدور, تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي, دار الياية للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, سنة 2013
- باري سيجل, النقود و البنوك و الاقتصاد, ترجمة طه عبد الله منصور و آخرون, الرياض, دار المريخ للنشر, 1984
- بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- فرع: تحليل اقتصادي- جامعة الجزائر-2006/2005
- بيوض محمد العيد, تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية, دراسة مقارنة (تونس, الجزائر, المغرب), مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, غير منشورة, جامعة فرحات عباس, سطيف, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, سنة 2010/2011,
- بلعوز بن علي- "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثانية 2006.
- بلعوز بن علي- "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2008.
- بسام الحجار- العلاقات الاقتصادية الدولية -مجد المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع -الطبعة الأولى - 2003 .
- بسام الحجار- "الاقتصاد النقدي والمصرفي"- دار المنهل اللبناني- بيروت- طبعة أولى 2006.
- بقبق ليلي اسمهان- "ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق- حالة الاقتصاد الجزائري"- رسالة ماجستير- تلمسان- دفعة 2003.
- برعي محمد خليل, سويقي عبد الهادي, النقود و البنوك, جامعة القاهرة, مكتبة نهضة الشروق , 1984
- بخراز يعدل فريدة- "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2005.
- دحمان بن عبد الفتاح- "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي- دراسة حالة الجزائر"- رسالة ماجستير- جامعة الجزائر دفعة 1997.
- وسام ملاك, النقود و السياسات النقدية الداخلية , دار المنهل اللبناني , الطبعة الأولى , بيروت , 2000

- زينب حسين عوض الله- "اقتصاديات النقود والمال"- دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية- طبعة 2007
- زكريا الدوري تيسير السمرائي " البنوك المركزية و السياسات النقدية " اليازوري عمان 2006 .
- حازم البيلاوي- " دليل الرجح العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى 1995.
- حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، "دراسة حالة الجزائر .
- حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- طبعة 1992
- طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي- " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2006"- جامعة الشلف
- مجدي محمود شهاب- "اقتصاديات النقود والمال - النظرية والمؤسسات النقدية"- دار الجامعة الجديدة-2000.
- محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية -2000 .
- محمود حميدات-النظريات و السياسات النقدية- دار الملكية للطباعة و النشر و التوزيع - الجزائر .
- محمد خليل برعي , عبد الهادي الوبي - النقود و البنوك - مكتبة النهضة الشرق - القاهرة 1984 .
- محمد علي الليثي و آخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، (الدار الجامعية، مصر، 1997)
- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001
- محمد عزت غزلان- "اقتصاديات النقود والمصارف"- دار النهضة العربية- بيروت- الطبعة الأولى 2002.
- محمد يونس وعبد النعيم مبارك -"مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية"- الدار الجامعية- الإسكندرية- طبعة 2003/2002
- محمد عبد الرحيم الشافعي -دور البنوك المركزية في رسم السياسات النقدية و الائتمانية -المعهد المصري -2004.
- مصطفى رشدي شيحة- "الاقتصاد النقدي والمصرفي"- الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع- الإسكندرية- طبعة 1985.
- مصطفى سلمان وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي, (دار المسيرة للنشر و التوزيع, الأردن, 2000
- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي حلفي ا زائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مفيد عبد الاولي محاضرات في الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية -مطبعة مزوار - الجزائر -2007 .
- مرداسي حمزة، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة 2010/2009
- مروان عطون- "النظريات النقدية"- دار البعث للطباعة والنشر- قسنطينة- طبعة 1989.

- نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"- ص06
- ناصر دادى عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- "مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية- حالة البنوك"- دار المحمدية العامة- الجزائر- طبعة 2004 .
- ناظم محمد نوري الشّمري- "النقود والمصارف والنظرية النقدية"- دار زهران للنشر والتوزيع- عمان- الطبعة الأولى ..1999
- سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية"- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى1989.
- عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة1992.
- عبد الحميد صديق عبد البر- "اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال الدولية"- دراسة حالة لظاهرة الاندماج المصرفي- مكتبة المعارف الحديثة للنشر- الإسكندرية- طبعة 1999-2000.
- عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001 .
- عبد المجيد ميزان -النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون -ديوان المطبوعات -الطبعة الثانية-الجزائر 1988
- عبد المجيد قدي- "فعالية التمويل بالضرية في ظل التغيرات الدولية- حالة النظام الضريبي الجزائري1988- 1995"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 1995-
-
- عبد المنعم مبارك و أحمد علي الناقه- "النقود والصرافة والنظرية النقدية"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة1998.
- عبد المنعم السيد علي و د.نزار الدين العيسى- "النقود والمصارف والأسواق المالية"- دار الحامد للنشر والتوزيع- عمان- الطبعة الأولى 2004.
- علي توفيق, معبد علي الجارحي ,نبيل عبد الوهاب لطيفة - السياسات النقدية في الدول العربية- سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل - صندوق النقد العربي -العدد الثاني -أبوظبي1996
- على مكيد، وعماد معوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، العدد13، السنة2003
- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 2001،
- صالح مفتاح - النقود و السياسة النقدية -دار النشر و التوزيع - الجزائر -2005.
- صبحي تادريس قريصة- "النقود والبنوك"- الدار الجامعية للطباعة والنشر- طبعة1986.
- صبحي تادريس قريصة و د.أحمد رمضان نعمة الله -"اقتصاديات النقود والبنوك"- الدار الجامعية للنشر- مصر- طبعة 1990.

- قانون 06/88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل والمتمم للقانون 12/86 المؤرخ في 19/08/1986 المتضمن لنظام البنك والقرض.
- قادي عبد المجيد-مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر-2003 .
- رحيم حسين- "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي"- دار المناهج للنشر والتوزيع- عمان- طبعة أولى 2006.
- شاكر القزويني- "محاضرات في اقتصاد البنوك"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- طبعة 1992 .
- شرع في الإصلاحات المالية ابتداء من المصادقة على القانون 86- 21 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنوك والقرض.
- تعليمة وزارة المالية المؤرخة في 3 فيفري 1979 .
- خالد بن جلول، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2008/2009 .
- خضير عباس مهر- التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية- عمادة شؤون المكتبات ,جامعة الرياض 1981 .
- ضياء مجيد الموسوي- "الاقتصاد النقدي"- مؤسسة شباب الجامعة للنشر- الإسكندرية- طبعة 2000.
- ضياء مجيد - "اقتصاديات النقود والبنوك"- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية- طبعة 2002.

- Allegeret J.P « économie monétaire international » Hachett .Jère édition 1997.
- Bernard Saby et Dominique Saby – « Les Grandes Théories économiques » - édition DUNOD – Paris1991 – p286-287.
- Benachenhou Mourad - « Inflation, dévaluation, marginalisation » - Dar Echarifa- Alger- 1993- P05.
- Christain A , Norl P « économie internationale faits – théories et politiques « édition de seuil mars 2000.
 - Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découvert ,paris, 2000.
- Doy Ogien « pratiques des marches financiers « Galime -édition 4ème édition , Paris 2002.
- F. Renversez- « Eléments d’analyses monétaire » - édition Dalloz.
- Gilles Jacoub « La monnaie dans l’économie « Nathan 1994.
- Jacques Henri - « La monnaie et la politique monétaire » - Economica 2^{ème} édition 1986.
- Longatte , P.Vanhove « économie général « dunod , Paris ,2001.
- M. Blaug – « La pensée économique » - origine et développement - OPU 1981- page 173.

- Michelle de morgues « macroéconomie monétaire » economica 2000.
- Mishkin (F.S) (1996) , les canaux de transmission monétaire leçons pour politique monétaire , bulletin de la banque de France ,n°27 , mars.
- Plihon. D « édition la découverte « Paris aout 2001.
 - Sylvie Diatkine – « Théories et Politique Monétaires » - Collection Cursus – Armand Colin Edition – Paris 1995 – page 51.

الملخص:

تهدف دراستنا إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر بناء على أهداف مربع كالدور "المربع السحري" الذي يركز على تحقيق أربع عناصر (التضخم , النمو الاقتصادي , البطالة , ميزان المدفوعات). حيث شهد الاقتصاد الجزائري تحولات في مسار السياسة النقدية منذ صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 حيث كانت النتائج تشير إلى عدم فعالية هذه السياسة النقدية و حتى بعد صدوره بما يكفي متطلبات هذا الاقتصاد.

باعتبار ان الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من أحادية في التصدير حيث يسيطر النفط على 97% من إجمالي صادراتها ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية و مشاكل اقتصادية و عدم وجود اكتفاء ذاتي فيما يخص وارداتها.

فعلية فإن المربع السحري يصعب تحقيقه في آن واحد بسبب العلاقات التناقضية بين متغيراته (العمل على تقليص التضخم من شأنه يزيد البطالة و العمل على تقليص العجز في ميزان المدفوعات من شأنه أن يؤثر في النمو الاقتصادي).

يمكننا القول في الأخير , السياسة النقدية في الجزائر لم تصلح في تحقيق مثوليه متغيرات الاقتصاد الكلي حسب " المربع السحري " باستثناء المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار و التضخم.

Summary :

Our study aims to find out what the effectiveness of monetary policy in Algeria based on the objectives of KALDOR'S SQUARE " The magic square " , which focuses on achieving four elements (inflation, economic growth, unemployment, balance of payments), so that the Algerian economy has undergone changes in the course of monetary policy since the issuance of the money and loan act in 1990 , where the results indicate the ineffectiveness of monetary policy and even after the issuance of sufficient requirements of this economy .

As Algeria is also one of the developing countries that suffer from mono-exports where oil controls 97% of the total exports , which make its economy dependent on foreign markets and economic problems and the lack of self-sufficiency in terms of imports .

Thus , the magic square is difficult to achieve at the same time because of the contradictory relations between its variables .

At last we can say that the monetary policy in Algeria didn't fit in the co-integration relationship between the variables of the elements of magic square , except to maintain the stability of the general level of prices and inflation in its minimum .